البرلمان العربي

نشرة فصلية تصدرها الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي

في هذا العدد :

- وثائق القمة العربية السابعة عشرة
- الإعلام المعاصر والهوية العربية
  بقلم د. أحمد فتحي سرور
- تقرير عن أعمال الجمعية 112 للاتحاد البرلماني الدولي
- ولادة الجمعية البرلمانية المتوسطية

العدد الثالث والتسعون
نيسان (أبريل) أيـــار (مايو)
2005

البرلمان العربي

نشرة فصلية تصدرها الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي

السنة السادسة والعشرون

العدد 93 نيسان (أبريل) أيار (مايو) 2005

المدير المسؤول

و

رئيس التحرير

نور الدين بوشكوج

الأمين العام

للاتحاد البرلماني العربي

•

مساعد رئيس التحرير

أحمد مكيّس

مدير العلاقات البرلمانية

•

الإدارة :

دمشق – سورية

ص. ب. 4130

هاتف : 6130042

6130043

فاكس : 6130224

الموقع على الانترنت www.arab-ipu.org

المحتــوى

كلمة العدد :

– المرأة الكويتية تنال حقوقها السياسية

– القمة العربية – اللاتينية

بقلم : نور الدين بوشكوج

الأمين العام للاتحاد 2

نشاطات الاتحاد 5

مع البرلمانات حول العالم 14

تقاريــر :

- البــيان الختامي لندوة « دور البرلمانيات العربيات في الإصلاح التشريعي » 24
- تقريــر الأمانــة العامة للاتحاد حول أعمال ونتائج المؤتمر البرلماني الرابع للأمن والتعاون في منطقة البحر المتوسط 29
- الإعلان الختامي 37
- تقرير الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي حول اجــتماعات الجمعية 112 والدورة 176 للمجلس الحاكم واللجان الدائمة للاتحاد البرلماني الدولي 39
- تقريــر الأمانــة العامة للاتحاد حول أعمال ونتائج الاجــتماع التحضــيري للــدورة الأولى للجمعية البرلمانية المتوسطية 57

وجهــة نظــر :

الإعلام المعاصر والهوية العربية .....

بقلم : الدكتور أحمد فتحي سرور

رئيس مجلس الشعب المصري 61

دراســات :

دور البرلمانات في دعم عملية التنمية المستدامة .....

إعداد : محمد بني هاني

الأمانة العامة لمجلس النواب الأردني 67

وثائــق :

الدورة السابعة عشرة للقمة العربية في الجزائر 78

حدث و تعليق

بقلم : نور الدين بوشكوج
الأمين العام للاتحاد

1

المرأة الكويتية تنال حقوقها السياسية

اتخذ مجلس الأمة الكويتي مؤخراً قانوناً بمنح المرأة الكويتية حقها السياسي في الترشيح والانتخاب إلى المجالس التمثيلية في الكويت. وقد أثار هذا القانون ارتياحاً كبيراً في مختلف الأوساط. وبهذه المناسبة لا بد لنا من تهنئة أخواتنا في دولة الكويت الشقيقة على الإنجاز الكبير الذي حققنه، والذي هنّ جديرات به. فقد ناضلت المرأة الكويتية طويلاً في سبيل الاعتراف بحقوقها السياسية و صبرت طويلاً إلى أن تحقق لها ما تريد ولا شك أن هذا الإنجاز سوف يفتح أمام المرأة الكويتية آفاقاً رحبة للإسهام في بناء الوطن وتعزيز مسيرة الديمقراطية فيه وتحسين ظروف حياة المرأة الكويتية في جميع المجالات.

كما أنني أجد في هذا الحدث استحقاقاً جدياً وخطوة كبيرة تحسب لمجلس الأمة الكويتي الشقيق. فقد أظهرت المناقشات الساخنة التي شهدتها قاعات المجلس حول هذا القانون وعلى مدى سنوات عديدة عمق الديمقراطية التي يمارسها مجلس الأمة وجدية الالتزام بأصول العمل البرلماني. وهذا أمر يثلج صدورنا، وينسجم مع ما عودتنا عليه الكويت طيلة العقود الماضية من تمسك بالديمقراطية، وتمثيل حقيقي لمصالح الشعب في البلد الشقيق.

وينبغي القول إن أهمية هذا القانون لا تكمن فقط في أنه يمثل استجابة لمطالب نصف المجتمع الكويتي ، بل أيضاً في أنه ينسجم مع التطورات العالمية التي نشهدها في كل مكان والتي تدعو إلى العمل من أجل تحسين أوضاع المرأة والارتقاء بها إلى مستوى المهمات المطروحة أمام جميع بلدان العالم، ومنها مجتمعاتنا العربية، وتوفير الظروف التي تتيح للمرأة المشاركة في حل تلك المهمات.

ولا بد لنا أن نشير أخيراً إلى أن الاتحاد البرلماني العربي يولي اهتماماً كبيراً لموضوع تحسين دور المرأة في المجتمعات العربية. وإن استحداث لجنة دائمة تعنى بشؤون المرأة في الاتحاد يمثل خطوة كبيرة على طريق الارتقاء بالمرأة وإفساح المجال لمشاركتها، فكراً وممارسة، في حياة مجتمعاتنا، انطلاقاً من خصوصيات هذه المجتمعات. وسيكون من دواعي سرورنا أن نستقبل في رحاب مؤتمراتنا ومجالسنا المقبلة ممثلات المرأة الكويتية ليعملن جنباً إلى جنب مع شقيقاتهن من البلدان العربية الأخرى في سبيل رفعة شعوبنا وتقدم مجتمعاتنا.

* * *

2 القمة العربية - اللاتينية: التاريخ يؤسس لمستقبل واعد

في العاشر من أيار الماضي عقدت في العاصمة البرازيلية - برازيليا - أعمال القمة العربية -اللاتينية الأولى التي ضمت قادة اثنتي عشرة دولة في أمريكا اللاتينية وثماني دول عربية. وقد جاءت هذه القمة تتويجاً لمبادرة من الرئيس البرازيلي قبل عام خلال زيارته إلى كل من سورية ولبنان ومصر وليبيا والإمارات العربية المتحدة، ودعا خلالها إلى إقامة تقارب بين الأنظمة الاقتصادية المتشابهة من أجل إقامة تكتل بين العالم العربي وأمريكا اللاتينية يسمح للدول النامية التعامل على قدم المساواة مع الدول المتقدمة.

وقد أوضح الرئيس البرازيلي في لقاءاته مع قادة البلدان العربية أن الدافع وراء عقد القمة هو وجود علاقات عربية-لاتينية تعود إلى أكثر من 500 عام عندما نزل أوائل البحارة المسلمين من سفن إسبانية على شواطئ الأمريكيتين. وخلال التحضير للقمة نشرت صحيفة الجمهورية Republica البرازيلية دراسة مطولة حول التقارب العربي-اللاتيني قالت فيه أن هذا التقارب يعود إلى زيارة إمبراطور البرازيل في منتصف القرن التاسع عشر إلى عدة بلدان عربية، من بينها مصر والشام ، والتي هاجر منها في بدايات القرن نفسه آلاف من العرب والمسلمين إلى الأمريكيتين ، والى أمريكا الجنوبية بوجه خاص . وتشير الصحيفة إلى أن العلاقات قد اقتصرت آنذاك على الجانب التجاري بين مصر والبرازيل. ثم توقف التواصل بين الجانبين بسبب وقوع البلدان العربية تحت السيطرة الاستعمارية، وأصبح مقتصراً على موجات الهجرة من البلدان العربية إلى أمريكا اللاتينية.

ولا شك أن انعقاد القمة العربية-اللاتينية، يشكل محطة هامة في العلاقات بين الجانبين لا من حيث أنه استدعاء للتاريخ فحسب، وإنما باعتباره محاولة ورغبة من الجانبين في التأسيس لمستقبل واعد:

- فهو خطوة كبيرة من الجانب العربي للتعاون - وربما الاندماج - في التكتلات الإقليمية التي أصبحت إحدى أهم سمات العصر الحديث، الذي يسجل غياب العرب عن أية تكتلات فيه.
- وهو فرصة للجمع بين إقليمين كبيرين فيما يسمى بدول الجنوب والدول النامية في مواجهة هيمنة دول الشمال المتقدمة.
- وهو فرصة أيضاً أمام العرب لتهيئة الأجواء المناسبة للاستثمارات العربية في قارة واسعة وفتح الأسواق العربية أمام البضائع اللاتينية والاستثمارات من خلال اتفاقات التجارة الحرة بين الطرفين.
- وهو -فضلاً عن ذلك كله- تعزيز لروابط الصلة بين الأمريكيين المتحدرين من أصل عربي وبين أوطانهم الأم.
- كما أنه ليس خافياً عل أحد أن هذه القمة سوف تعطي دفعاً جديداً لتأييد دول أمريكا اللاتينية لقضايانا العادلة، وهو ما كنا نلمسه في مختلف المناسبات.

وأعتقد أن من المهم أن يؤسس العرب والأمريكيون اللاتينيون لتكتل عالمي يعقد مؤتمراته بصورة دورية، وأن يحرصوا على عدم السماح بإفشال هذه التجربة الواعدة والمفيدة للجميع.

كلمة أخيرة عن التعاون البرلماني العربي-اللاتيني.

فقد تنبه الاتحاد البرلماني العربي منذ أمد طويل لأهمية العلاقات مع برلمانات أمريكا -اللاتينية. وسبق للاتحاد أن أرسل وفدين برلمانيين عربيين في عام 1983 وعام 1984 قاما بزيارة عدد من دول القارة والتقوا مع برلمانييها لوضع أسس لتعاون دائم بين برلمانيي الجانبين.

ويستمر الاتصال بين الاتحاد وبرلمان أمريكا اللاتينية لتنظيم أول مؤتمر برلماني عربي- لاتيني في أقرب أجل ممكن. ولا شك أن التعاون البرلماني بين الاتحاد البرلماني العربي وبرلمان أمريكا اللاتينية سيكون رافداً ومكملا للتعاون القائم على مستوى القادة والحكومات ولا بد أن يعود بالخير على شعوب الجانبين وبلدانهما.

* * *

نشاطات الاتحاد

دولة رئيس الاتحاد يفضح مرامي الحملة الاستيطانية والعدوانية الإسرائيلية

مع تصاعد الممارسات الإسرائيلية الإرهابية الأخيرة في فلسطين المحتلة ، وجه دولة رئيس الاتحاد إلى رؤساء المجالس البرلمانية ومجالس الشورى العربية الرسالة التالية :

دولة الرئيس

تقوم سلطات الاحتلال الإسرائيلية بتكثيف حملتها الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة ، واستكمال أطواقها الاستيطانية حول مدينة القدس الشريف ، واتخاذها لقرار ببناء ثلاثة آلاف وخمسماية وحدة سكنية . وترافق ذلك مع إقدام حكومة شارون على اتخاذ قرار بهدم عدد جديد من المنازل والوحدات السكنية في غرب بيت لحم وذلك لضمها للمستوطنات .

إن الحملة العدوانية الاستيطانية الجديدة ، تتم بالمؤازرة مع استمرار بناء جدار التوسع والضم العنصري ، بما يؤكد أن هدف إسرائيل، هو الاستمرار في سياسة فرض الأمر الواقع ، وشطب أماني الشعب الفلسطيني في استعادة أرضه المحتلة ، وتحقيق حق العودة وتقرير المصير ، وإقامة الدولة الفلسطينية . كما تهدف إلى تقويض الجهود الدولية الرامية إلى بناء وصنع تسوية عادلة وشاملة لأزمة الشرق الأوسط ، إضافة إلى أنها تشكل مخالفات فاضحة لقرارات الشرعية الدولية الخاصة بالقضية الفلسطينية والشرق الأوسط .

إنني أدعو جميع البرلمانات إلى أن تطلب من حكوماتها ممارسة الضغوط على الحكومات الفاعلة ، وعلى الأسرة الدولية لكبح جماح الحملة العدوانية والاستيطانية الإسرائيلية .

رئيس مجلس النواب اللبناني
رئيس الاتحاد البرلماني العربي
نبيه بري

دولة رئيس الاتحاد يصدر مذكرة حول التهديدات الإسرائيلية للقدس والمسجد الأقصى

ووجه دولة الرئيس نبيه بري ، رئيس الاتحاد ، رئيس مجلس النواب اللبناني ، إلى رؤساء البرلمانات والمجالس مذكرة حول المحاولات الإسرائيلية المهدد للمسجد الأقصى والزحف الاستيطاني الإسرائيلي . وفيما يلي نص المذكرة :

تـــنذر منطقة الشرق الأوسط بانفجار كبير على خلفية مسألتين هامتين :

الأولى : الزحف الاستيطاني المتصاعد الذي يســتكمل الأطــواق الاســتيطانية حول مدينة القدس، وتمادي ذلك الزحف عبر قرار الحكومة الإســرائيلية زيادة ثلاثة آلاف وخمسماية وحدة ســكنية فــي مستوطنة « معاليه أدوميم » مما يعني محاصرة شرق القدس تماماً .

إننا نرى أن محاولات المستوطنين التطاول علـــى المسجد الأقصى لا تنفصل عن العمليات الحكومية الإسرائيلية لزيادة الاستيطان ، وانهما وجهان لعملة عدوانية واحدة ، وأن كلا الأمرين يهــدد بانفجار انتفاضة فلسطينية ثالثة ، وكذلك بتحرك شعبي على مساحة العالم الإسلامي الذي لـــن يتســـامح مع أي محاولة تستهدف المسجد الأقصـــى الـــذي يمثل للمسلمين أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين .

لقـــد سبق وتعرض المسجد الأقصى لأكثر مـــن محاولـــة تدمير وإحراق وأنقذته عناية الله وانتباه المواطنين الفلسطينيين .

إلا أنـــنا نذكر أنه في 1990/10/8 ارتكبت قـــوات الاحتلال الإسرائيلية مجزرة في الحرم القدسي الشريف سقط خلالها 33 شهيداً و 400 جريح من المدنيين الفلسطينيين .

وقـــد بـــدأت المجـــزرة باستفزاز الجموع الفلســـطينية بنشـــر أنباء عن وصول مجموعة مـــتطرفة مـــن المستوطنين تدعى « أمناء جبل الهـــيكل » لوضع حجر الأساس لمعبد يهودي جديد .

لقد قام الجنود الإسرائيليون ولمدة 25 دقيقة بإطلاق النار على جموع الفلسطينيين مما أدى إلى حمام الدم السالف الذكر .

كمـــا أنـــنا نذكر بأن قيام أرييل شارون مع حراســـه بتدنـــيس حـــرمة هذا المسجد المقدس بتاريخ 2000/9/28 أدى إلى إشعال الانتفاضة الثانية للشعب الفلسطيني التي سقط خلالها آلاف القتلى والجرحى والمعتقلين خلال دائرة العنف التي استدرجتها الحكومة الإسرائيلية .

إننا إذ نضعكم أمام مسؤولياتكم في التحرك العـــاجل لضـــمان حمايـــة المسجد الأقصى ، والطابع العربي والإسلامي لمدينة القدس وكذلك لممارســـة الضـــغوط على الحكومة الإسرائيلية لوقـــف تنامـــي الاســـتيطان وتحميل الحكومة الإســـرائيلية المسؤولية الكاملة تجاه هذا الفعل المخالف للقوانين والأعراف الدولية وتجاه ردود الفعل الفلسطينية والعربية والإسلامية .

إنـــنا نتمنى عليكم اطلاع برلمانكم على هذه الوقـــائع وإجـــراء الاتصـــالات مع المؤسسات البرلمانـــية الدولية والقارية والإقليمية والجهوية واللغويـــة للطلـــب إلـــى حكومات البرلمانات الأعضاء فيها ممارسة الضغوط على الحكومة الإسرائيلية لوقف هذا العدوان الجديد .

نبيـــه بـــري

رئيس مجلس النواب اللبناني

رئيس مجلس اتحاد مجالس الدول الأعضاء

في منظمة المؤتمر الإسلامي

رئيس الاتحاد البرلماني العربي

الاتحاد البرلماني العربي
يدين بشدة جريمة اغتيال الحريري

في الرابع عشر من شباط 2005 فُجع لبنان والعرب جميعاً بجريمة الاغتيال النكراء التي نفذت بسيارة مفخخة في وسط بيروت ، وأودت بحياة رئيس الوزراء اللبناني السابق ، وعضو مجلس النواب اللبناني المغفور له رفيق الحريري ، وعدد من المواطنين اللبنانيين .

وقد أثارت هذه الجريمة البشعة استنكاراً واسعاً في جميع الأوساط اللبنانية والعربية والدولية ، الرسمية منها وغير الرسمية .

وأصدر الاتحاد البرلماني العربي بياناً يعرب فيه عن إدانته الشديدة لهذه الجريمة ، ويدعو الشعب اللبناني إلى تعزيز الوحدة الوطنية وإحباط مؤامراتمثيري الفتن في البلد الشقيق .

فجع لبنان والعرب جميعاً بجريمة الاغتيال النكراء التي نفذت بسيارة مفخخة وسط بيروت وأدوت بحياة رئيس الوزراء اللبناني السابق رفيق الحريري وعدد من المواطنين اللبنانيين .

إن الاتحاد البرلماني العربي يعرب عن إدانته الشديدة لهذه الجريمة الغادرة التي ذهب ضحيتها الرئيس الحريري الذي كان سياسياً وطنياً وشخصية مرموقة على صعيد لبنان ، كما على الصعيدين العربي والدولي ، كرس وقته وجهده وخبرته الواسعة من أجل خدمة بلده وازدهاره ، حتى أصبح أحد الركائز الأساسية للوفاق الوطني في لبنان .

ويرى الاتحاد البرلماني العربي أن مرتكبي هذه الجريمة الغادرة قد هدفوا من ورائها إلى اغتيال لبنان ووحدته الوطنية ، وإلى إثارة الفتنة فيه ، وتدمير استقراره ، وتشويه قيم الحرية والتسامح في نسيجه الوطني .

كما يهدفون ، في الوقت نفسه ، إلى تدمير جسور الأخوة والمحبة والمصير المشترك بين لبنان وسورية ، وخدمة المخططات المشبوهة التي تضر بمصالح البلدين وأهدافهما المشتركة .

ويرى الاتحاد البرلماني العربي أن جريمة الاغتيال الغادرة للرئيس الحريري والأهداف الكامنة وراءها هي حلقة في المخطط الذي يستهدف المنطقة ويرمي إلى إعادة رسم خارطتها على هدى المشروعات الوافدة كالشرق الأوسط الكبير وغيره ، هذا المخطط الذي تتابعت حلقاته ابتداءً من تصعيد العدوان ضد الشعب الفلسطيني ، واحتلال العراق ، مروراً بحملات التهديد والضغط ضد سورية ولبنان ، وانتهاءً بقرار مجلس الأمن رقم 1559 الموجه ضد سورية ولبنان بالتدخل في شؤونهما السيادية والداخلية .

إن الاتحاد البرلماني العربي إذ يعرب عن أحر تعازيه وصادق مواساته إلى الشعب اللبناني الشقيق وإلى أسرة الفقيد

الـــراحل لهذه الخسارة الفادحة والمصاب الجلل ، فإنه يدعو الشعب اللبناني إلى رص الصفوف وتعزيـــز الوحدة بين مختلف أطياف الشعب ، والتصدي لمحاولات زرع الفتنة وإثارتها بين صفوف اللبنانييـــن وذلك لتفويت الفرصة على أعداء هذا الشعب ورد كيدهم إلى نحرهم . كما يدعو الحكومة اللبنانية إلى الإسراع في التحقيقات لكشف الجناة وإنزال العقاب الرادع بهم .

تغمـــد الله الفقـــيد الكبـــير الراحل بواسع رحمته وأسكنه فسيح جناته ، وألهم أهله وذويه الصبر والسلوان .

وإنا لله وإنا إليه راجعون

دمشق في 2005/2/15

الاتحاد البرلماني العربي

هـــذا وقد أرسل السيد نور الدين بوشكوج ، الأمين العام للاتحاد برقية تعزية ومواساة إلى كل من شـــقيقة المغفـــور له الحريري ، السيدة بهية الحريري ، عضو مجلس النواب اللبناني ، ورئيس لجنة المرأة في الاتحاد البرلماني العربي ، وإلى نجلي الفقيد بهاء وسعد . وفيما يلي نص البرقية :

الأخت العزيزة بهية الحريري

الأخ العزيز الشيخ بهاء الدين الحريري

الأخ العزيز سعد الحريري

قريطم – لبنان

بحـــزن بـــالغ وأســـى عميق تلقيت نبأ الجريمة النكراء التي أودت بحياة الفقيد الكبير الراحل والدكم المغفـــور له رفيق الحريري . إن اغتيال رفيق الحريري الزعيم السياسي الكبير لبنانياً وعربياً هو عمل جـــبان يستهدف زعزعة الأمن والاستقرار في لبنان الشقيق والعودة به إلى دوامة العنف وخلق تداعيات سلبية في لبنان وفي المنطقة بأسرها .

لقد عرفت الفقيد الراحل عن قرب ، وعرفت فيه إنساناً وفياً ، وسياسياً معتدلاً واسع الأفق ، مخلصاً لوطـــنه لبنان ، وعاملاً على تعزيز استقراره وأمنه ووحدته ، والتصدي لكل محاولات إثارة الفتنة فيه . لقـــد عـــرف الفقيد بميوله العروبية وتمسكه بالثوابت القومية وحرصه على التضامن العربي . ولقد ترك بصـــماته على جميع مناحي الحياة السياسية والاقتصادية في لبنان ، ولهذا فإن وفاته تشكل خسارة فادحة للبنان وللأمة العربية .

باســـم الأمانـــة العامة للاتحاد البرلماني العربي ، وباسمي شخصياً ندين بكل شدة هذا العمل الغادر الجـــبان ، وأتقـــدم منكم ومن جميع أعضاء أسرة الفقيد الراحل بأحر التعازي وصادق المواساة ، سائلاً المولـــى العلـــي القديـــر أن يـــتغمد الفقيد الراحل بواسع رحمته ، وأن يسكنه فسيح جنانه ، وأن يلهمكم وأعضاء أسرتكم الصبر والسلوان ، إنه على كل شيء قدير .

وإنا لله وإنا إليه راجعون

دمشق في 2005/2/15

الأمين العام

للاتحاد البرلماني العربي

نور الدين بوشكوج

الأمانة العامة للاتحاد تشارك في العديد من الأنشطة الإقليمية والدولية

خلال الشهور الأولى من هذا العام 2005 شاركت الأمانة العامة للاتحاد في عدد من الأنشطة الإقليمية والدولية نوجزها فيما يلي حسب تسلسلها الزمني :

المشاركة في الندوة الإقليمية حول : « دور البرلمانيات العربيات في الإصلاح التشريعي » :

التي عقدت في بيروت يومي الأول والثاني من شباط 2005 . وقد عقدت هذه الندوة بالتنسيق بين الاتحاد البرلماني العربي وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي . وصدر عن الندوة بيان ختامي يجده القارئ في هذا العدد في ملف (تقارير) .

المشاركة في المؤتمر البرلماني الدولي الرابع للأمن والتعاون في حوض المتوسط :

الذي عقد في مدينة نابليون اليونانية والذي وضع خاتمة لعملية الأمن والتعاون في المتوسط التي بدأت في إطار الاتحاد البرلماني الدولي منذ عقد ونيف من السنين . وقد تمخض المؤتمر عن حدثين بارزين هما : إعلان ولادة ***الجمعية البرلمانية لدول حوض البحر المتوسط، وإقرار النظام الأساسي لهذه الجمعية*** التي ستعقد اجتماعها الأول في المملكة الأردنية الهاشمية في النصف الثاني من هذا العام .

ويتضمن هذا العدد تقريراً عن أعمال المؤتمر والبيان الختامي الصادر عنه وكذلك النص الكامل للنظام الأساسي للجمعية البرلمانية المتوسطية .

الأمين العام للاتحاد يشارك في مؤتمر القمة العربية بالجزائر :

تلبية لدعوة من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية شارك الأستاذ نور الدين بوشكوج ، الأمين العام للاتحاد ، في مؤتمر القمة العربية الأخير الذي عقد في الجزائر 2005 . والمعروف أن مؤتمر القمة قد أقر إنشاء البرلمان العربي الذي خرج إلى النور بالتعاون المشترك بين جامعة الدول العربية والاتحاد البرلماني العربي .

المشاركة في الدورة الثانية لملتقى الحوار البرلماني العربي – الياباني :

وشاركت الأمانة العامة للاتحاد أيضاً في أعمال الدورة الثانية لملتقى الحوار البرلماني العربي – الياباني التي عقدت في اليابان بالتنسيق بين الأمانة العامة للاتحاد وشبكة القيادة اليابانية – العربية في الفترة من 19 إلى 21 آذار الماضي . وشاركت فيها وفود برلمانية عربية تمثل تسعة برلمانات عربية بالإضافة إلى وفد الأمانة العامة للاتحاد، مع وفد ياباني يمثل مجلسي النواب والشيوخ اليابانيين . وصدر عن الندوة إعلان ختامي تنشره « البرلماني العربي » مع تقرير عن أعمال الدورة في ملف (تقارير) في هذا العدد .

المشاركة في أعمال الجمعية 112 للاتحاد البرلماني الدولي في مانيلا :

شاركت الأمانة العامة للاتحاد البرلماني

العربـــي فـــي أعمال مؤتمر مانيلا بوفد ترأسه السيد نور الدين بوشكوج الأمين العام للاتحاد ، وضم في عضويته كلاً من الأمين العام المساعد ومدير العلاقات البرلمانية .

وقـــد أســـهم الوفد بنشاط ملحوظ في جميع أعمـــال الجمعـــية ومـــتابعة الجلســـات العامة واجـــتماعات اللجان ، وفي جميع الأنشطة التي قامـــت بهـــا الوفـــود البرلمانية العربية خلال الجمعية :

- فقـــد وزع الوفـــد على جميع الوفود العربية مذكرة تضمنت عرضاً شاملاً لمخـــتلف أنشـــطة الجمعية والمجلس الحاكم واللجان الدائمة (جدول أعمال الجمعـــية ، جـــدول أعمال المجلس الحاكم ، اجتماعات اللجان) .
- وقـــام الوفـــد بالتحضـــير للاجتماع التشاوري الذي عقدته الوفود العربية قـــبل بـــدء أعمـــال الجمعية لتنسيق مواقفهـــا حـــول مختلف القضايا التي ســـتعالجها الجمعـــية . كمـــا نظـــم الاجـــتماع الخاص مع مساعد الأمين العـــام للأمم المتحدة لعرض مشروع إصلاح الأمم المتحدة .
- أجـــرى الأمين العام للاتحاد لقاءات عديدة مع السيد عبد القادر عبد الله ، الأميـــن العـــام للاتحـــاد البرلمانـــي الافريقـــي لتنســـيق مواقـــف الوفود الافريقـــية والعربـــية إزاء القضـــايا المشـــتركة ، وضـــرورة العمل على تحديـــد موعد لعقد المؤتمر البرلماني الافريقي – العربي الحادي عشر .
- كذلـــك التقى الأمين العام مع الأمين العام لبرلمان أمريكا اللاتينية ، الذي تـــم البحـــث معه في التحضير لعقد اللقـــاء البرلمانـــي العربي – اللاتيني الأول .
- ساهم الوفد بقسط أساسي في صياغة وإصدار البيان السياسي الصادر عن اجتماع الوفود العربية .

❑ ❑ ❑

الأوضاع العربية الراهنة
في بيان الوفود البرلمانية العربية المشاركة
في اجتماعات الفيليبين للاتحاد البرلماني الدولي

عقدت الوفود البرلمانية العربية المشاركة في أعمال الجمعية الـ 112 للاتحاد البرلماني الدولي التي انعقدت في مانيلا بالفيليبين في الفترة من 3 إلى 8 /نيسان – أبريل/ 2005 اجتماعاً تشاورياً استعرضت فيه أيضاً الأوضاع العربية الراهنة وقررت إصدار البيان الآتي :

حول القضية الفلسطينية :

1 – يحيي المشاركون الصمود الرائع للشعب الفلسطيني وقيادته في مواجهة العدوان الإسرائيلي المتواصل ، ويشيدون بتشبثه بحقوقه الوطنية المشروعة ، كما يثمّنون تمسكه بخياره الوطني الذي تجلى بوضوح في انتخابات الرئاسة الأخيرة ، وإصراره على إنجاز المرحلة التالية من الانتخابات المحلية ، ومن ثم التشريعية في نفس أجواء الشفافية والنزاهة ، وعلى أساس التعددية السياسية والوحدة الوطنية اللتين أكدتهما نتائج اجتماعات القاهرة بين فصائل العمل الوطني الفلسطيني .

2 – يندد المشاركون باستمرار الحكومة الإسرائيلية في سياستها العدوانية والتوسعية ضد الشعب الفلسطيني ومحاولاتها للتنصل من الالتزامات التي تفرضها عليها الاتفاقات الموقعة ، وتباطؤها المتعمد في تنفيذ ما جاء في تفاهمات شرم الشيخ (تلكؤها في إطلاق سراح المعتقلين الفلسطينيين ، ومواصلة بناء الجدار الفاصل ، وبناء المستوطنات .. وغيرها) .

3 – يطالب المشاركون الاتحاد البرلماني الدولي ، وبرلمانات العالم ، والمجتمع الدولي بأسره دعم الشعب الفلسطيني في سعيه لإنجاز حقوقه الوطنية المشروعة ، المتمثلة في العودة وتقرير المصير وإقامة دولته المستقلة على أساس قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة ، لاسيما قرارات الأمم المتحدة 194 ، 242 ، 338 وخارطة الطريق ومبادرة السلام العربية .

حول التضامن مع سورية :

1 – يجدد المشاركون مساندتهم لسورية ودعمهم الكامل لحقها في استرجاع كامل الجولان السوري المحتل حتى حدود الرابع من حزيران (يونيو) 1967 ، ويعتبرون جميع الإجراءات التي اتخذتها إسرائيل لضم الجولان لاغية وباطلة ومخالفة للشرعية الدولية .

2 – يؤكد المشاركون تضامنهم المطلق مع سورية في مواجهة الهجمة المبرمجة والضغوط الموجهة إليها لإرغامها على التخلي عن سياستها المبدئية وثوابتها القومية ، ويعلنون رفضهم لقرار الكونغرس الأمريكي حول محاسبة سورية ، باعتباره مناقضاً للقانون الدولي وتدخلاً في الشؤون الداخلية لسورية .

3 – يعتبرون أن قرار مجلس الأمن رقم 1559 لم يأخذ بعين الاعتبار طبيعة العلاقات

القائمة تاريخياً بين سورية ولبنان ، ويتنكر للدور الإيجابي الذي لعبته سورية في لبنان ، لاسيما مساعدتها في وقف الحرب الأهلية ونشر الاستقرار في لبنان .

4 – يرحبون بقرار الحكومة السورية سحب قواتها من لبنان تنفيذاً لقرار الأمم المتحدة ، وبما يتوافق مع آلية الطائف ، ويعتبرون ذلك خطوة إيجابية وبناءة .

حول التضامن مع لبنان :

1 – يدين المشاركون بشدة جريمة اغتيال رئيس وزراء لبنان السابق المغفور له رفيق الحريري ، ويرون في هذه الجريمة محاولة لزعزعة الاستقرار في لبنان وخطوة على طريق تنفيذ المخططات التي تتعارض مع مصلحة لبنان ومصالح الأمة العربية جمعاء . ويدعون جميع قطاعات الشعب اللبناني إلى تفويت الفرصة على المتربصين بلبنان ، والحفاظ على وحدة الشعب اللبناني .

2 – يؤكد المشاركون مساندتهم للبنان ولحقه الكامل في استرجاع ما بقي محتلاً من أرضه في مزارع شبعا وكفر شوبا وغيرها استكمالاً لتنفيذ القرار الدولي 525 .

حول الوضع في السودان :

1 – يعرب المشاركون عن قلقهم العميق واستغرابهم الشديد لصدور قرار مجلس الأمن الدولي 1593 بشأن إحالة متهمين سودانيين للمحكمة الجنائية الدولية ، في الوقت الذي بدأ فيه السودان تنفيذ اتفاقية السلام الموقعة بين الحكومة والحركة الشعبية في التاسع من يناير (كانون الثاني) 2005 ، وفي الوقت الذي شكلت فيه الحكومة السودانية لجاناً قضائية للتحقيق واتخذت الخطوات اللازمة لمحاكمة المجرمين في دارفور .

2 – يرى المشاركون أن قرار مجلس الأمن رقم 1593 قرار انتقائي يستثني السودان من بين الدول التي لم توقع على اتفاقية إقامة المحكمة الجنائية الدولية ويخضعه لأحكامها . كذلك يعتبر المشاركون أن القرار يعيق جهود السودان لإكمال تنفيذ اتفاقية السلام الموقعة في نيروبي ، كما يعرل جهود الاتحاد الافريقي السلمية ، فضلاً عن أنه يشجع المتمردين على مواصلة عرقلتهم لجهود السلام .

3 – يؤكد المشاركون تضامنهم مع السودان في جهوده السلمية لحل مشكلة دارفور ومعاقبة من تثبت إدانته بخرق حقوق الإنسان ، ويناشدون جميع البرلمانات بمساندة مبدأ العدالة في تطبيق الأحكام ورفض الازدواجية في المعايير .

حول العراق :

- يؤكد المشاركون ضرورة الحفاظ على وحدة أراضي العراق ووحدة شعبه واحترام سيادته واستقلاله ، ويدعون إلى تنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1546 لعام 2004 القاضي بتمكين العراق من استعادة كامل سيادته وإنهاء الوجود العسكري الأجنبي فيه .
- يرحبون بالعملية الانتخابية التي جرت في العراق في كانون الثاني (يناير) 2005 ، ويعتبرونها إنجازاً كبيراً للشعب العراقي على طريق الانتقال السلمي الديمقراطي للسلطة ، ويثمنون الدور الذي قامت به الأمم المتحدة في مساندة العملية الانتخابية ، ويؤكدون أهمية اضطلاع الأمم المتحدة بدور مركزي في استكمال العملية السياسية وفي جهود إعادة الإعمار في العراق،

كما يؤكدون ضرورة تعزيز دور جامعة الدول العربية في هذه العمليات . ويدينون جميع أعمال العنف والإرهاب التي تحدث في العراق والتي تستهدف المدنيين والمؤسسات الدينية والإنسانية والمدنية .

حول الجزر الإماراتية الثلاث :

يجدد البرلمانيون العرب المشاركون في اجتماعات مانيلا تأكيدهم المطلق على سيادة دولة الإمارات العربية المتحدة الكاملة على جزرها الثلاث : طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى ، ويؤيدون جميع الإجراءات السلمية التي تتخذها دولة الإمارات لاستعادة سيادتها على هذه الجزر . ويدعون الجمهورية الإيرانية الإسلامية إلى الاستجابة لدعوة دولة الإمارات بإيجاد حل لمشكلة الجزر وفق المواثيق الدولية من خلال المفاوضات المباشرة أو اللجوء إلى محكمة العدل الدولية .

حول مدينتي سبتة ومليلة المغربيتين :

1 – يجدد المشاركون مساندتهم التامة والشاملة للجهود التي تبذلها المملكة المغربية في سبيل استرجاع المدينتين المغربيتين المحتلتين والجزر الجعفرية .

2 – يطالبون الحكومة الاسبانية بالدخول في مفاوضات مباشرة مع المغرب لحل هذه القضية سلمياً ، والتجاوب مع المقترح الذي سبق أن تقدم به جلالة المغفور له الملك الحسن الثاني ، والرامي إلى تكوين خلية اسبانية – مغربية مشتركة للتفكير في حل عادل وسلمي لهذه القضية ، يكون من شأنه إعادة الحقوق الشرعية الثابتة للمملكة في هاتين المدينتين السليبتين .

3 – يثمّن البرلمانيون العرب التحسن الكبير الذي طرأ على العلاقات المغربية الاسبانية والجهود التي يبذلها الطرفان في سبيل حل جميع الخلافات بالطرق السلمية لما فيه خير ومصلحة الشعبين .

* *

وقد تلقى البرلمانيون العرب المشاركون في اجتماعات مانيلا ببالغ الأسى والأسف نبأ وفاة أخيهم وزميلهم الوطني الغيور والقومي ذي المواقف الثابتة الدكتور علي الخليل ، رئيس لجنة الشؤون الخارجية في المجلس النيابي اللبناني الشقيق . وبهذه المناسبة الأليمة فإنهم يتقدمون بصادق العزاء إلى دولة الأستاذ نبيه بري ، رئيس مجلس النواب اللبناني ، وإلى عائلة الشهيد وجميع ذويه .

وإنا لله وإنا إليه راجعون .

مانيلا 2005/4/5

البرلمانيون العربي
المشاركون في الجمعية 112
للاتحاد البرلماني الدولي

❑ ❑ ❑

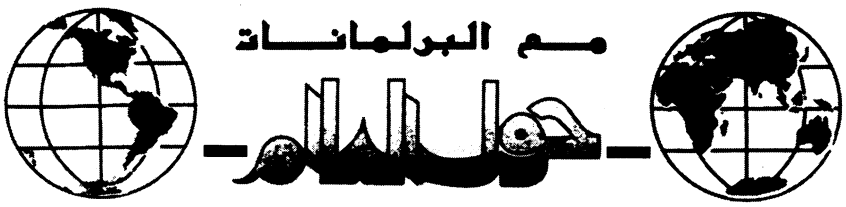

البحـــرين

تشكيل لجنة برلمانية لمناصرة الشعبين الفلسطيني والعراقي

تشـــكلت في برلمان البحرين لجنة برلمانية مؤقتة لمناصرة الشعبين الفلسطيني والعراقي . وفيما يلي أسماء أعضاء هذه اللجنة :

1 – سعادة النائب الدكتور عبد اللطيف أحمد الشيخ	رئيس اللجنة
2 – سعادة النائب أحمد عبد الله حاجي	نائب رئيس اللجنة
3 – سعادة النائب غانم فضل البوعينين	عضو اللجنة
4 – سعادة النائب جاسم أحمد السعيدي	عضو اللجنة
5 – سعادة النائب عباس حسن سلمان	عضو اللجنة
6 – سعادة النائب الدكتور سعدي محمد عبد الله	عضو اللجنة

وهـــدف هذه اللجنة إعداد الخطط والآليات العملية لمناصرة الشعبين الفلسطيني والعراقي . وتنتهـــي فترة ولايتها بانتهاء الفصل التشريعي الأول .

ســـورية

إعادة انتخاب الأبرش رئيساً لمجلس الشعب

في أوائل آذار – مارس الماضي وفي بداية الـــدورة الجديـــدة لمجلس الشعب السوري أعاد المجلـــس انتخاب السيد محمود الأبرش رئيساً لمجلـــس الشعب . كذلك أعاد المجلس انتخاب مكتب المجلس بجميع أعضائه .

السـودان

بيان المجلس الوطني حول تدنيس المصحف الشريف بواسطة الأمريكان في معتقل غوانتانامو

قـال تعالى : ﴿ وكأين من قرية عنت عن أمـر ربهـا ورسـله فحاسـبناها حساباً شديداً وعذبناها عذاباً نكراً ، فذاقت وبال أمرها وكان عاقبة أمرها خسراً ﴾ صدق الله العظيم

إن مـا حدث في معتقلات غوانتانامو من تدنيس الجنود الأمريكيين للقرآن الكريم حدث له عاقبـته السـيئة ومآلـه اللئيم ، وهو يدل على الصلف الأمريكي الفاجر الذي لا يرقب إلاً ولا ذمـة ، ولا يراعـي عبداً ولا حرمة وهذا مما يشـير إلي ما سيلحق هذه الدولة المستكبرة من عـار وخزي ودمار (وأما عاد فاستكبروا في الأرض بغير الحق وقالوا من أشد منا قوة أو لم يـروا أن الله الـذي خلقهـم هو أشد منهم قوة وكـانوا بآياتـنا يجحدون فأرسلنا عليهم ريحاً صرصراً في أيام نحسات لنذيقهم عذاب الخزي فـي الحياة الدنيا ولعذاب الآخرة أخزى وهم لا ينصرون) وردود الفعل الواسعة التي اجتاحت العـالم الإسـلامي وأشـعلت فيه نار الغضب والغيرة والحمية ستفتح عين أمريكا على ما هي مقـبلة عليه من مواجهة لا قبل لها بها (والله غالب على أمره ولكن أكثر الناس لا يعلمون).

إن علـى الأمة الإسلامية أن تجمع أمرها وتوحـد صفها وتحمي دينها ومقدساتها وذلك لا يتم إلا بالتماس أسباب القوة التي دعينا لإعدادها وكفـى إثمـاً السـكوت عن مثل ما أقبل عليه الجـنود الأمريكيون السفهاء من سلوك غجري أثيم .

إننا في المجلس الوطني بالسودان نعبر عن غضـبنا لانتهاك حرمات الله عز وجل وندعو المجـالس النيابـية فـي أرجـاء العـالم كافة والإسـلامي خاصـة إلى الوقوف صفاً واحداً مرصوصاً في وجه هذا السلوك الآثم الجهول . وأمـا مـا أبدته وزير الخارجية الأمريكية من اعتذار ملفوف فإنه لا يكفي بل لابد من المطالبة باعـتذار صـريح الرئيس الأمريكي ولابد من معاقـبة الجـناة ولابد من الكف عن الخضوع الذليل للسياسات الأمريكية الرعناء (ولله العزة ولرسوله وللمؤمنين ولكن المنافقين لا يعلمون) (وسـيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون والله أكبر والعاقبة للمتقين) .

المجلس الوطني

أم درمان

الصومـال

انتخاب برلمان فيدرالي جديد

وجـه سعادة الأخ شريف حسن شيخ آدم ، رئيس مجلس الشعب الصومالي الجديد ، رسالة

إلـــى الأميـــن العام للاتحاد البرلماني العربي ، السيد نور الدين بوشكوج ، يبلغه فيها بأن عملية المصـــالحة الوطنـــية الشاقة التي شملت جميع الفعاليات السياسية والاجتماعية الصومالية التي جـــرت فـــي كينيا على مدى العامين الماضيين تحـــت رعايـــة مـــنظمة دول الإيجاد والاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية والدول المانحة الأخـــرى ، قـــد أســـفرت عن انتخاب برلمان فيدرالـــي ذي قاعدة عريضة يتكون من (275) عضـــواً . ويضـــم البرلمان ممثلين عن جميع الفصـــائل والقيادات الفاعلة في الصومال . وقد قـــام المجلس بانتخاب الهيئة الرئاسية للبرلمان على النحو التالي :

السيد شريف حسن شيخ آدم	رئيس المجلس
السيد محمد عمر طلحة	النائب الأول لرئيس المجلس
السيد عثمان علمي بوقره	النائب الثاني لرئيس المجلس

كذلـــك قام المجلس بانتخاب سيادة الأخ عبد الله يوســـف أحمـــد ، رئيساً للجمهورية والسيد على محمد جيدي ، رئيساً للوزراء .

وتطالب الرسالة تزويد المجلس الجديد بكل المعطيات اللازمة لعمله وبمعلومات عن أنشطة الاتحـــاد ليتمكـــن المجلس من استعادة نشاطه وعضويته في رحاب الاتحاد .

فلســـطين

المجلس الوطني الفلسطيني يدين القرارات الإسرائيلية حول عزل القدس

فـــي التاســـع مـــن نيسان (ابريل) 2005 أصدر الأخ سليم الزعنون بياناً موجهـــاً إلـــى رؤساء وأعضاء البرلمانات العربية يفضح فيه مرامي القرارات الإســـرائيلية الأخيرة حول عزل القدس والنشاط الاستيطاني حولها . وفيما يلي نص الرسالة :

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ..

أرجـــو أن أحـــيطكم علماً بالقرارات التالية الصادرة مؤخراً عن الحكومة الإسرائيلية :

1 – عـــزل مديـــنة القدس تمهيداً لتهويدها بشكل كامل بعد قرار بناء (3500) وحدة سكنية فـــي مســـتوطنة معالـــي ادوميم شرق المدينة المقدسة .

2 – إيجـــاد كارثة صحية وبيئية في منطقة نابلس بعد قرار نقل النفايات إليها من منطقة تل أبيب عدا عن كون هذا الإجراء مخالفاً للقانون الدولي .

3 – الاستمرار في سياسة التهجير بعد قرار هـــدم منازل الفلسطينيين غرب مدينة بيت لحم لضـــم أراضـــيهم إلـــى « مستوطنة إفرات » وتكثـــيف النشـــاطات الاســـتيطانية في مختلف المناطق .

4 – الاستمرار في إيجاد الصعوبات الكبيرة أمام الفلسطينيين وذلك بالإصرار على استكمال بناء جدار الفصل العنصري وما يسببه ذلك من تهجير للسكان ومصادرة للأراضي الزراعية والمياه الجوفية وظهور حالات اجتماعية وثقافية صعبة من تشتيت للعائلات وحرمان الطلاب من الدراسة .

إن الإصرار على تنفيذ هذه القرارات هو اعتداء صارخ على حقوق الشعب الفلسطيني ومخالف للقرارات والمواثيق الدولية عدا عن أنه مخالف لخارطة الطريق التي قدمتها اللجنة الرباعية عام 2003 وكافة الاتفاقات الموقعة بين الطرفين .

كما أن تنفيذها ، الذي يظهران الحكومة الإسرائيلية على وشك البدء به ، يشكل تدميراً كاملاً لجهود السلام المبذولة وآخرها تفاهمات شرم الشيخ وغيرها من التعهدات الإسرائيلية السابقة ، بالإضافة إلى تدمير جسور الثقة التي حاول الجانب الفلسطيني بناءها خاصة في الفترات الأخيرة بعد التزامه بفترة التهدئة وإجراءاته العملية على أرض الواقع .

نرجو توزيع خطابنا هذا على أعضاء الاتحاد البرلماني العربي للاطلاع واتخاذ الإجراءات اللازمة لوقف تنفيذ هذه القرارات ، والبدء بتنفيذ القرارات الدولية التي تساعد في تحقيق السلام وتضمن حقوق الشعب الفلسطيني الذي لا يمكن له أن يتحقق إلا بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي الذي بدأ عام 1967 وإيجاد الحل العادل للاجئين الفلسطينيين وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة وعاصمتها القدس .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ..

سليم الزعنون
رئيس المجلس الوطني الفلسطيني

قطـــر

إعادة انتخاب الخليفي رئيساً لمجلس الشورى

في أوائل نيسان (أبريل) الماضي وفي بداية الدورة العادية الأولى لمجلس الشورى القطري الشقيق أعاد مجلس الشورى القطري انتخاب سعادة السيد محمد بن مبارك الخليفي رئيساً للمجلس ، كما أعاد المجلس انتخاب السيد عيسى بن ربيعة الكواري، نائباً للرئيس لمدة الدورة العادية الجديدة للمجلس .

الكـــويت

انتخاب اللجنة التنفيذية للشعبة البرلمانية وممثلي الشعبة في مجلس الاتحاد البرلماني العربي

عقدت الجمعية العمومية للشعبة البرلمانية في مجلس الأمة الكويتي اجتماعها السنوي الثلاثاء الموافق 2005/1/11 واختارت أعضاء اللجنة التنفيذية للشعبة البرلمانية على النحو التالي :

1 – السيد العضو محمد جاسم الصقر	وكيلاً للشعبة
2 – السيد العضو سالم عبد الله الحماد	أميناً للسر
3 – السيد العضور د. وليد مساعد الطبطبائي	أميناً للصندوق
4 – السيد العضو عبد الواحد محمود العوضي	عضــواً
5 – السيد العضو د. عواد برد العنزي	عضــواً
6 – السيد العضو وليد خالد الجري	عضــواً

كما عقدت اللجنة التنفيذية للشعبة البرلمانية اجتماعها الأول صباح يوم السبت الموافق 15/ 2005/1 وعلى أثره اختارت :

– السيد العضو محمد جاسم الصقر	عضواً في مجلس الاتحاد البرلماني العربي
– السيد العضو عبد الواحد محمود العوضي	عضواً في مجلس الاتحاد البرلماني العربي

واستنكاراً للمحاولة الصهيونية اقتحام المسجد الأقصى الشريف ، أصدر مجلس الأمة البيان التالي :

بيان صادر عن مجلس الأمة الكويتي بشأن المسجد الأقصى

لقــد بلغت استفزازات الصهيونية المتعصبة وانــتهاكاتها الصــارخة للمقدســات الإسلامية أقصــى مداهــا وأبشع صورها بما هز مشاعر المســلمين في جميع بقاع الأرض ، وأهاج فيها الســخط والغضــب ، وذلك بالمحاولة الجائرة لاقتحام المسجد الأقصى ، أولى القبلتين وثالث الحرميــن ، الــذي هو ملك للمسلمين جميعاً ، يتولون مسؤولية حمايته والدفاع عنه ، بمواجهة المخططات الصهيونية الهادفة إلى هدمه لإقامة هيكلهم المزعوم على أنقاضه ، وهي محاولات لم تتوقف منذ احتلال العدو الصهيوني لفلسطين ومدينة القدس الشريفة .

إن مجلــس الأمــة الكويتي ، إذ يدين هذه المحاولات الآثمة ليدعو برلمانات الدول العربية والإسلامية إلى اتخاذ مواقف جادة وحازمة تجاه المخاطــر التي يتعرض لها هذا الصرح الديني المقــدس ، كمــا يهيــب بالحكومات الإسلامية والعربــية أن تتحمل مسؤولياتها تجاه مقدسات المســلمين فــي القــدس للعمل على حمايتها ، وبــدول مجلس الأمن دائمة العضوية أن تبادر باتخــاذ إجــراءات حازمــة وإيجابية لكف يد الصــهاينة عــن المسجد الأقصى وحمايته من اعــتداءاتها المــتكررة ، مع تأييد حق الشعب الفلســطيني المشــروع في الدفاع عن مقدساته التــي لا تفــريط فيها والعمل على إقامة دولته المســتقلة علــى أرضه المغتصبة وعاصمتها القدس .

لبنـــان

دولة الرئيس نبيه بري ينعي النائب الدكتور علي الخليل

في الخامس من نيسان الماضي اختطفت يد المنون الدكتور علي الخليل ، رئيس لجنة الشؤون الخارجية والمغتربين في مجلس النواب اللبناني . وقد أصدر دولة الرئيس نبيه بري بياناً ينعي فيه الفقيد الخليل :

بكل ألم وبمزيد من الأسى واللوعة أنعي إلى البرلمانيين العرب والشعب اللبناني عامة وإلى أبناء الجنوب خاصة علماً من أعلام الوطن هو معالي النائب المرحوم الدكتور علي الخليل رئيس لجنة الشؤون الخارجية والمغتربين في مجلس النواب ، وعضو كتلة التنمية والتحرير منذ تأسيسها عام 1992 ، الذي توفاه الله في حادث سير مؤلم مع السيدة عقيلته .

لقد كان رحمه الله طليعة الجنوبيين بمواجهة الإقطاع ومثّل في مرحلة صعبة تطلعات الشباب إلى وطن عصري ، كما عرفته ساحات العمل العربي من صور إلى بيروت إلى دمشق والقاهرة كماضل وحزبي ملتزم بقضايا الأمة وفي المقدمة قضية فلسطين والتأسيس لنظام برلماني ديمقراطي في لبنان .

لقد مثّل رحمه الله لبنان في القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي لسنوات طويلة ومارس عدداً من المسؤوليات الوزارية . وفي حياته البرلمانية التي امتدت لخمسة وثلاثين عاماً كان أنموذجاً في تجربته سواء في عملية صنع القوانين أو في تحقيق مطالب مختلف القطاعات . وكان طيلة حياته مواسياً لمواطنيه في الشدائد ومتقدماً للصفوف في المواقف ، وكانت آخر مهمة برلمانية مثّل خلالها مجلس النواب في حضور اجتماعات الجمعية البرلمانية الأورو – متوسطية في القاهرة حيث تصدى للتدخلات الأجنبية في الشؤون اللبنانية .

إن لبنان يفتقد في هذه اللحظة السياسية الضاغطة مشرّعاً وسياسياً من الطراز الأول ، ويفتقد الجنوب رمزاً من رموز نضاله المطلبي وكفاحه بمواجهة العدوان .

نسأل الله أن يتغمد فقيدنا وعقيلته بواسع رحمته وأن يسكنه فسيح جنانه وأن يمنّ على ولده ومرافقه بالشفاء العاجل .

إنني وباسم المجلس النيابي ، وباسم كتلة التنمية والتحرير ، أدعو لبنان الرسمي والحزبي والنقابي وجميع اللبنانيين وخصوصاً أبناء الجنوب للمشاركة في تشييع الراحل في مدينته الحبيبة صور وذلك عند الساعة الثانية عشرة ظهر يوم الثلاثاء الواقع في 5 نيسان 2005 انطلاقاً من نادي الإمام الصادق إلى جبانة المدينة حيث يصلى على جثمانه الطاهر ويوارى الثرى .

له الرحمة ولكم طول البقاء .

المغـــرب

تجديد انتخاب الراضي رئيساً لمجلس النواب

عقـد مجلـس النواب المغربي اجتماعاً في الثامـن من نيسان /ابريل/ 2005 . وفي بداية الاجتماع أعاد المجلس انتخاب سعادة السيد عبد الواحـد الراضـي ، رئيساً لمجلس النواب لما تـبقى مـن الفترة التشريعية الحالية (2002-2007) .

والجديـر بالذكر أن السيد الراضي يترأس مجلـس النواب منذ عام 1997 ، وانتخب نائباً في البرلماني المغربي منذ عام 1963 .

اليمـــن

بيـان مجلـس النـواب دفاعاً عن الأقصى

أصدر مجلس النواب اليمني في ختام جلسته المنعقدة بتاريخ 2005/4/20 بـياناً حـول تطـورات الأوضاع على الساحة الفلسطينية ، لاسيما المحاولات الحثيثة لهدم المسجد الأقصى .

وفيما يلي نص البيان :

تـابع مجلـس النواب بقلق بالغ التهديدات الإسـرائيلية بمحاولـة هـدم المسجد الأقصى وتهويـد مدينة القدس والمحاولات المستمرة في اجتـثاث الهويـة العربـية والإسلامية لشعب وأراضـي فلسطين . وقد اتضح من خلال هذه الأعمـال أن إسـرائيل لا تحمـل في أجندتها السياسـية أي بـوادر لإرسـاء عملية السلام الحقيقـية وإنمـا تسـعى من خلال ممارستها العدوانـية إلـى المـزيد من الاستيطان وإقامة المسـتوطنات على أرض فلسطين واستمرارها في بناء جدار الفصل العنصري .

ويأتي هذا الموقف الإسرائيلي الأخير تحت غطـاء مـن الإدارة الأمريكية ومباركتها وهي بذلـك تتحمل نتائج كافة التصرفات الإسرائيلية فيما يخص التهديدات بهدم المسجد الأقصى .

وإن مجلـس النواب في الجمهورية اليمنية وهـو يـتابع هـذه التطورات يطالب الاتحاد الأوروبـي ودول العالم المحبة للسلام بمواقف أكثر جدية تجاه القضية الفلسطينية ويطالب ببذل الجهـود الصـادقة لحمايـة المقدسات العربية والإسلامية وفي مقدمتها القدس الشريف .

كما يدعو مجلس النواب السلطة الفلسطينية وكافـة الفصـائل الفلسطينية إلى حشد طاقاتها

وإمكاناتها للتصدي لهذه الهجمة العدوانية المبيتة من العدو الصهيوني حول تهويد القدس أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين .

وبهذه المناسبة يتوجه مجلس النواب إلى الحكومات العربية داعياً إلى إدراك حجم مسؤوليتها في الدفاع عن المقدسات العربية والإسلامية في فلسطين ، باعتبار القضية الفلسطينية قضية مركزية . وعلى ضوء ذلك وانطلاقاً من قناعة المجلس وما يحتمه الواجب الديني والقومي إزاء هذه القضية فإن المجلس يؤكد على أهمية ما يلي :

- ضرورة أن ترتقي الأنظمة العربية إلى مستوى المسؤولية للدفاع عن المقدسات .
- أن تعيد الإدارة الأمريكية تقييم سياستها تجاه القضية الفلسطينية حتى تثبت مصداقيتها في أنها فعلاً حريصة على السلام .
- أهمية التنسيق بين الاتحادات البرلمانية العربية والإسلامية والدولية من أجل الدفاع عن القدس والمسجد الأقصى .
- دعوة الاتحاد الأوروبي إلى أن يتخذ مواقف أكثر جدية تجاه تلك الانتهاكات الإسرائيلية للقوانين والمواثيق الدولية ذات الصلة بالقضية الفلسطينية .
- دعوة كافة المؤسسات والاتحادات في المجتمع المدني العربي والدولي للعمل على رفع المعاناة عن الشعب الفلسطيني والوقوف إلى جانبه حتى يستعيد حقوقه الشرعية المغتصبة .

والله الموفق

صادر عن مجلس النواب

بتاريخ 11/ربيع أول/ 1426 هـ

الموافق 2005/4/20 م

❑ ❑ ❑

المنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد : إنشاء فرع عربي للمنظمة

فكرة عن تأسيس المنظمة وأهدافها :

تأسست المنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد (GOPAC) Global Organization of Parlimentarians Against Corruption في مؤتمر برلماني دولي عُقد في كندا في أكتوبر 2002 . وهي معنية بتعزيز مبادئ المساءلة والنزاهة والشفافية ، وقد تأسست نتيجة لجهود برلمانيين من مختلف بلدان العالم . يترأس المنظمة حالياً السيد جون وليامز ، وهو نائب ورئيس لجنة في البرلمان الكندي . وقد توسعت المنظمة لتضم أكثر من 250 برلمانياً من 72 بلداً ، حيث يعملون بتعزيز الحكم الرشيد ومكافحة الفساد . وللمنظمة فروع في كافة أنحاء العالم ، بعض منها ناشط جداً في محاربة الفساد وأخرى مازالت قيد التأسيس . تقوم المنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد GOPAC بدور المنسق العالمي في حين تعمل الشبكات الاقليمية على تفعيل قدرة البرلمانيين في مواجهة قضايا الفساد . يعمل المركز البرلماني الكندي دور السكرتارية الدولية التي تقوم بدعم وتشجيع تأسيس هذه الفروع الاقليمية والوطنية للبرلمانيين .

تأسيس الفرع العربي للمنظمة :

في الثامن عشر من تشرين الثاني (نوفمبر) 2004 عقدت المنظمة مؤتمراً إقليمياً في العصمة اللبنانية – بيروت – بالتعاون مع الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية « لا فساد » .

وقد تناول المؤتمر ، بالإضافة إلى مأسسة الفرع العربي للمنظمة ودوره في مكافحة الفساد، معاهدة الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي وقعت وأطلقت في المكسيك في شهر كانون الأول – ديسمبر 2003 ، ودور البرلمانيين العرب في دعم تصديقها لدى دولهم. ومن القضايا الأساسية التي ناقشها المؤتمر جرد التشريعات الموجودة في كل من بلدان الأعضاء والتي يمكن استخدامها لتقليص الفساد ، بالإضافة إلى دور البرلمانيين العرب في إقرار التشريعات الجديدة في هذا المجال وخاصة في قضية الوصول إلى المعلومات .

فروع المنظمة :

وللمنظمة فروع عديدة موزعة على النحو التالي :

افريقيا : شبكة البرلمانيين الافريقيين ضد الفساد APNAC . فروع قومية في : تشاد ، كينيا ، نيجيريا ، تنزانيا ، بنين ، زيمبابوي وأوغندا .

شمال شرق آسيا : برلمانيو شمال شرق آسيا ضد الفساد NEAPAC . فروع قومية في: جمهورية كوريا .

جنوب شرق آسيا : برلمانيو جنوب شرق آسيا ضد الفساد SEAPAC . فروع قومية في: سريلانكا .

المنطقة العربية : البرلمانيون العرب ضد الفساد APAC (قيد الإنشاء) .

أوروبا : الاتحاد الأوروبي EUPAC (قيد الإنشاء) .

روسيا : برلمانيون للمراقبة البرلمانية PPC .

الـدول الحديـثة الاسـتقلال عـن الاتحاد السـوفياتي : الـدول الحديـثة الاستقلال ضد الفسـاد NISPAC . فـرع إقليمي : جورجيا ودول القفقاس .

أمريكا الشمالية : برلمانيو أمريكا الشمالية ضد الفساد NAPAC . فرع إقليمي : كندا .

أمـريكا اللاتينية : برلمانيو أمريكا اللاتينية ضـد الفسـاد LAPAC . فـرع إقليمـي : البرازيل.

الكاريبـي : الكاريبـي الفرانكوفونـية والأنغلوفونية (كلاهما قيد الإنشاء) .

هذا ويلعب الدكتور ناصر الصانع ، عضو مجلـس الأمة الكويتي ، دوراً بارزاً من نشاط المنظمة وتفعيلها ، ويشغل منصب نائب رئيس المنظمة .

❑ ❑ ❑

تقارير

- 1 -

البيان الختامي لندوة :
« دور البرلمانيات العربيات في الإصلاح التشريعي »
بيروت 1-2 شباط 2005

تحت رعاية دولة الأستاذ نبيه بري ، رئيس مجلس النواب اللبناني ورئيس الاتحاد البرلماني العربي ، وبدعوة من الاتحاد البرلماني العربي وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، انعقدت في بيروت يومي 1-2 شباط 2005 ندوة « دور البرلمانيات العربيات في الإصلاح التشريعي » بحضور وفود برلمانية عربية تمثل المجالس في كل من الأردن ، البحرين ، السودان ، سورية ، فلسطين ، لبنان ، مصر ، والمغرب . كما شاركت في الندوة عدة وفود وخبراء يمثلون منظمات عربية ودولية .

وقد جرت الجلسة الافتتاحية للندوة في قاعة جلسات مجلس النواب بحضور الوفود المشاركة والخبراء والسادة السفراء للدول العربية والصديقة وممثلي منظمات المجتمع المدني وأعضاء مجلس النواب اللبناني .

استمع المشاركون في الجلسة الافتتاحية إلى كلمة جامعة ألقاها دولة الرئيس الأستاذ نبيه بري ، رئيس مجلس النواب اللبناني ورئيس الاتحاد البرلماني العربي أعرب فيها عن تفاؤله لأن سلطة القرار في الوطن العربي أصبحت واعية لمشاركة المرأة واعتبارها ضرورة وطنية كما لا يمكن إقصائها عن المشاركة السياسية كما أعلن عن تبني مجلس النواب اللبناني لمقترح إنشاء لجنة للمرأة في اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي كما أكد دعمه الدائم لمشاركة المرأة اللبنانية في الحكومة اللبنانية وفي صنع القرار مؤكداً على بعض النجاحات التي شهدتها بعض البلدان العربية مؤخراً منوهاً إلى بطولات المرأة العربية ومساهمتها الفعالة في المقاومة والتحرير ، كما أكد دولته دعمه للديمقراطية وحقوق الإنسان العربية ومن ضمنها حقوق المرأة العربية مذكراً بالاستفادة من التعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية البرلمانية والحكومية وصولاً إلى إقرار وإعداد برامج عمل وطنية وعربية مشتركة لتنفيذها في إطار

استراتيجية النهوض بالمرأة العربية .

وبعد الترحيب الحار بجميع المشاركين في بيروت نوهت الأستاذة بهية الحريري ، رئيسة لجنة شؤون المرأة في الاتحاد البرلماني العربي، بقرار إنشاء البرلماني العربي الذي من المنتظر المصادقة عليه خلال قمة الجزائر المقبلة مؤكدة أن إقامة النظم الديمقراطية يحتاج إلى إرادة صلبة ورؤية صحيحة وعمل دؤوب يرتكز على استنهاض كامل للطاقات البشرية وضرورة أخذ المرأة لدورها الكامل وتحملها لمسؤولياتها ومشاركتها الفعالة في بناء المستقبل.

كما أكدت الأستاذة بهية الحريري على تمسك المرأة العربية بهويتها العربية ومن قيم الإنسانية السامية منهية كلمتها بتوجيه تحية صادقة للمرأة العربية في عيدها القومي مع الإعراب عن تمنياتها انطلاقاً من بيروت عاصمة الحرية والتلاقي والأخوة والتفاعل ومدينة المستقبل العربي الزاهر والمستقر .

كما أعربت الأستاذة نانسي باكير ، الأمين العام المساعد في جامعة الدول العربية عن سعادتها للاهتمام الكبير الذي تلقاه مشاركة المرأة العربية مؤكدة على ضرورة دعم الشراكة بين المؤسسات الحكومية والبرلمانات ومؤسسات المجتمع المدني وزيادة التنسيق بينها في جميع المجالات وبخصوص في ميدان النهوض بالمرأة العربية من خلال ممارستها لحقوقها السياسية باعتبارها حقوقاً إنسانية بالدرجة الأولى ولا تنفصل عن الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والعمل بجدية على رفع كفاية أوجه التمييز التشريعي والواقعي التطبيقي ضد المرأة لتتطابق النصوص مع التنفيذ والممارسة .

وكانت الدكتور هيفاء أبو غزالة قد استهلت حفل الافتتاح بكلمة ترحيبية أكدت فيها على أهمية هذه الندوة والنتائج المرجوة منها واختتمت الجلسة بعرض موثق لمشروع « تعزيز دور البرلمانيات العربيات » الذي يهدف إلى تأهيل البرلمانيات العربيات لإحداث التغيير من خلال تأسيس ومأسسة وتفعيل منتدى البرلمانيات العربيات وتأسيس وتفعيل حاضنات للمشاركة السياسية على المستويات الوطنية للقيادات النسائية الواعدة .

وقد تزامن انعقاد الندوة مع الأول من شباط (فبراير) يوم المرأة العربية حيث تم الاحتفال بهذه المناسبة وإبراز الدور الهام الذي تقوم به المرأة العربية في تنمية المجتمعات العربية وتحرير الأرض العربية والمساهمة بشكل فعال في إحلال السلام العادل في العالم وتعزيز التعاون الدولي .

وقد تمت المناقشات في الندوة وفق المحاور التالية :

1 – العملية التشريعية وإدارة الحكم :

ترأست مناقشات هذا المحور السيدة ليلى شرف ، عضو مجلس الأعيان الأردني وشاركت في الجلسة الدكتور آمال عثمان ، نائبة رئيس مجلس الشعب المصري ، والدكتورة فوزية سعيد صالح ، عضو مجلس الشورى البحريني .

2 – العملية التشريعية والموازنة الحساسة للنوع الاجتماعي :

ترأس الأعمال في هذا المحور الدكتور حمود الحسين ، عضو مجلس الشعب السوري وشارك في التقديم الدكتورة سلوى جمعة عضو

مجلس الشورى المصري ، والدكتور نزهة الصقلي ، عضو مجلس النواب المغربي .

3 – الدور المتوقع لمنتدى البرلمانات العربيات :

ترأست الأعمال خلال مناقشة المحور الأستاذة لطفية بناني ، عضو مجلس النواب المغربي وشارك في العرض والنقاش كل من السيدة أدب السعود ، عضو مجلس النواب الأردني ، والأستاذة سعاد أبو كشوة عضو المجلس الوطني السوداني والسيدة فريال الشيخ سليم ، عضو المجلس الوطني الفلسطيني .

4 – دور المنظمات الدولية في تعزيز المشاركة السياسية للمرأة العربية :

ترأست جلسة مناقشة هذا المحور الدكتورة آمال عثمان نائبة رئيس مجلس الشعب المصري وشارك في المناقشة كل من الدكتورة هيفاء أبو غزالة المديرة الإقليمية لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ، والدكتورة فائزة بن حديد المستشارة الإقليمية في القضايا الاجتماعية والنوع الاجتماعي في صندوق الأمم المتحدة للسكان .

وفي نهاية أعمال الندوة ، ترأست الأستاذ بهية الحريري ، رئيسة لجنة المرأة في الاتحاد البرلماني العربي الجلسة الختامية بمشاركة السيد نور الدين بوشكوج ، الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي والدكتورة هيفاء أبو غزالة المديرة الإقليمية لليونيقم .

وقد تمت المناقشات في جو من الصراحة حيث تم عرض جميع القضايا المتعلقة بموضوع الندوة وساهم جميع المشاركين والمشاركات في المناقشات وإبداء الرأي وتقديم المقترحات والتوصيات .

وفي ختام الندوة صادق المشاركون والمشاركات فيها على التوصيات التالية :

1 – إنشاء شبكة البرلمانيات العربيات في إطار لجنة شؤون المرأة في الاتحاد البرلماني العربي تكون رئيستها رئيسة اللجنة وتساهم الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي والمكتب الإقليمي لليونيقم في أمانتها .

2 – دعم عمل الشبكة وذلك بالتوصية على تبادل الخبرات والمعلومات على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية ودعم التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية والبرلمانية والحكومية لتعزيز قضايا المرأة وقضايا النوع الاجتماعي والمشاركة السياسية .

3 – العمل على إعادة النظر في التشريعات والقوانين الخاصة بالمرأة العربية وصولاً إلى مواءمتها للتطورات الوطنية والدولية بما يكفل للمرأة الشراكة الكاملة مع الرجل وحق المواطنة الكاملة الذي يضمن حقوقها الإنسانية بما فيها حق المشاركة السياسية والمساهمة بشكل فعال في عملية صنع القرار .

4 – العمل على إزالة كل أشكال عدم المساواة وعدم الإنصاف الناتجة عن تراكمات ثقافية وتاريخية سلبية ووضع آليات دستورية وقانونية لضمان المشاركة الفعلية في جميع مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

5 – وضع جميع الآليات الممكنة ، الدستورية منها والقانونية ، لضمان تمثيل عادل للمرأة في المجالس التشريعية العربية ، وذلك بالاعتماد مرحلياً على التمييز الإيجابي لفائدة المرأة العربية وذلك بتخصيص كوتا للمرأة في المرحلة الراهنة حتى تتمكن من الحصول على

الشراكة الكاملة التي تلغي كل تمييز ضدها .

6 – ضمان مشاركة المرأة البرلمانية العربية ضمن الوفود البرلمانية وتأمين مشاركتها بصفة فعالة في المؤتمرات البرلمانية العربية والدولية . والعمل على بناء قدرات المرأة البرلمانية العربية في كافة المجالات لتعزيز وتفعيل دورها في المشاركة السياسية والتشريعية .

7 – العمل مع وسائل الإعلام العربية على إبراز الصورة الناصعة للمرأة العربية والعمل على تحسين صورتها في المناهج التعليمية والتربوية وإلغاء بعض الصور النمطية التي لا تعبر عن واقع المرأة العربية وطموحاتها .

8 – دعم وتبني المبادرة المشتركة لجامعة الدول العربية والاتحاد البرلماني العربي لإقامة « البرلمان العربي » والتي من المتوقع عرضها على قمة الجزائر المقبلة واعتبار إقامة هذا البرلمان نقلة نوعية في العمل العربي المشترك والتي سيكون لها انعكاسات إيجابية على مجمل قطاعات العمل العربي المشترك وصولاً إلى وحدة الأمة .

9 – العمل على تعزيز التعاون بين الدول العربية وبين البرلمانات العربية لتعزيز حقوق الإنسان بصفة عامة وحقوق المرأة بصفة خاصة لإزالة جميع أشكال التمييز ضد المرأة وذلك بالانضمام إلى جميع الاتفاقيات الدولية وتفعيل بنودها .

10 – العمل على توحيد التشريعات والقوانين العربية والمساهمة في توحيد قانون الأحوال المدنية وغيرها من النصوص القانونية.

11 – دعم وتأييد المرأة الفلسطينية تحت الاحتلال والعمل على التعريف بقضيتها ونصرتها وإبراز الانتهاكات الفادحة لحقوق الإنسان التي تقترفها إسرائيل ضد الإنسان الفلسطيني وعلى وجه الخصوص ضد المرأة الفلسطينية .

12 – دعم المعتقلين والمعتقلات الفلسطينيين والعرب في السجون والمعتقلات الإسرائيلية والمطالبة بإطلاق سراحهم والإعراب عن الدعم والتأييد للبرلمانيين الفلسطينيين المعتقلين .

13 – دعم المرأة السورية في الجولان المحتل ودعم المرأة اللبنانية في مزارع شبعا وكفر شوبا حتى تحرير جميع الأراضي العربية المحتلة وإدانة جميع أعمال القمع التي تقوم بها إسرائيل في جميع الأراضي العربية المحتلة .

14 – دعم المرأة العراقية وتأييد نضالها وكفاحها حتى تنال حريتها الكاملة في العراق مع الحفاظ على وحدته أرضاً وشعباً .

15 – دعم المجهودات الكبيرة التي تقوم بها المرأة السودانية في تثبيت دعائم اتفاقية السلام في السودان وتقديم كل المساعدات لها لمجابهة التحديات التي تواجهها .

16 – تكليف رئاسة اللجنة بعرض توصيات اللجنة ومقترحاتها على المجلس القادم للاتحاد البرلماني العربي .

وفي نهاية أعمال الندوة التي تميزت بالحوار الجاد والفعال ، عبّر المشاركون والمشاركات في الندوة عن شكرهم وتقديرهم لدولة الأستاذ نبيه بري ، رئيس مجلس النواب اللبناني ورئيس الاتحاد البرلماني العربي لرعايته الكريمة لفعاليات الندوة كما عبروا عن

شكرهم وامتنانهم للسيدة بهية الحريري ، رئيسة لجنة شؤون المرأة في الاتحاد البرلماني العربي ولصندوق الأمم المتحدة الإنمائي ولبرنامج الأمم المتحدة وللأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي والأمانة العامة لمجلس النواب اللبناني على كل ما قدموه للندوة وعلى كل الإمكانيات المادية والمعنوية التي وفروها للندوة لبلوغ نتائجها المرجوة .

بيروت في 2005/2/2

❑ ❑ ❑

تقـــاريـــر

- 2 -

تقرير الأمانة العامة للاتحاد حول أعمال ونتائج المؤتمر البرلماني الرابع للأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط

(نابليون (اليونان) 6-2005/2/7)

تلبـية لدعوة من البرلمان اليوناني نظم الاتحاد البرلماني الدولي يومي السادس والسابع مـن شـباط (فبراير) 2005 في مدينة نابليون اليونانية المؤتمر البرلماني الرابع لعملية الأمن والـتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط . وقـد حضـر المؤتمـر 117 مـندوباً يمثلون الأعضـاء الأساسـيين والأعضـاء المنتسبين associate والمراقبيـن فـي عملـية الأمـن والتعاون في المتوسط.

جـرت جلسـة افتتاح المؤتمر في قاعة الـبرلمان الأول للـيونان الحديـثة في مدينة نابلـيون. وبـدأت الجلسة بخطاب ألقته رئيسة الـبرلمان اليوناني أكدت فيه أهمية هذا المؤتمر الذي يختتم مرحلة كبيرة من الجهد الذي قامت به كوكبة غير قليلة من برلمانيي البحر الأبيض المتوسـط، برعاية الاتحاد البرلماني الدولي ، حتى أدت إلى ولادة أول جمعية برلمانية تجمع بين برلمانات المتوسط ، وتعمل من أجل تعميق الـتعاون والتفاهم بين شعوبها، ومن أجل العمل لأن يكـون المتوسـط دائماً بحيرة أمن وسلام.

كذلـك تحدث في جلسة الافتتاح كل من رئيس عملـية الأمن والتعاون المتوسطية، ومقرريها، والأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي وممثلي عدد من المنظمات البرلمانية الدولية والإقليمية، من بينها ممثل الاتحاد البرلماني العربي .

فـي جلسة العمل الأولى للمؤتمر انتخب الأعضـاء السـيدة إلـزا باباديميتريو، عضو الـبرلمان اليوناني والسيد سال، عضو الجمعية الوطنية الفرنسية، رئيسين مشاركين للمؤتمر.

وكانت النقطة الأساسية في جدول أعمال المؤتمـر إنجـاز النظام الأساسي لـ "**الجمعية البرلمانـية المتوسطية**" . وبعد مناقشة واسعة لمـواد مشـروع النظام الأساسي للجمعية الذي أعدتـه اللجـنة التحضـيرية للمؤتمـر وأقره الاجتماع الأخير لأطراف عملية الأمن والتعاون فـي المتوسط الذي عقد في جنيف في أيلول - سـبتمبر - 2004 ، على هامش الدورة 111 للجمعـية البرلمانية للاتحاد البرلماني الدولي ، أقر أعضاء المؤتمر عدداً من التعديلات المقدمة مـن الأعضاء ، ثم وافقوا على النص النهائي

المعـدل للـنظام الأساسـي للجمعية البرلمانية المتوسطية بالتوافق التام.

(النص النهائي للنظام الأساسي ملحق بهذا التقرير)

واتفـق المشاركون في المؤتمر على أن يبقى رئيس عملية الأمن والتعاون في المتوسط (السـيد سـال من فرنسا) ومقررا العملية في مناصـبهم إلـى أن تـبدأ الجمعـية البرلمانية المتوسـطية عملها وتنتخب هيئاتها. وطلبوا من الأمانـة العامة للاتحاد البرلماني الدولي تقديم عون في مجال أعمال السكرتاريا لفترة انتقالية يتم الاتفاق عليها بعد مباشرة الجمعية لمهامها. واتفـق أعضاء المؤتمر على تكليف لجنة عمل مؤقـتة لوضـع مشروع ميزانية لتمويل أعمال الجمعـية مسـتقبلاً. وقـد تم تشكيل اللجنة من ممثلـي بـرلمانات كل من : الجزائر، مصر، إيطالـيا ومالطـا، بالإضـافة إلـى الرئـيس والمقرريـن. وبغية تسهيل عمل الجمعية خلال الفـترة الانتقالـية وافق المؤتمر على مشروع الميزانـية المقـدم من أمانة الاتحاد البرلماني الدولي ، بما فيها جدول المساهمات المرفق مع مشـروع الـنظام الأساسي. وطلب إلى الأمين العـام للاتحـاد البرلماني الدولي مراسلة جميع الـبرلمانات الأعضـاء في الجمعية البرلمانية المتوسطية لحثهم على تسديد مساهماتهم المالية لتمكيـن الجمعـية وأمانتها المؤقتة من مباشرة عملها وعقد الاجتماع الأول للجمعية.

وبعـد مناقشة قصيرة حول مكان انعقاد الاجـتماع الأول للجمعية البرلمانية المتوسطية وافـق المؤتمـر على قبول الدعوة المقدمة من مجلـس الأمة الأردني على عقد هذا الاجتماع خـلال النصف الثاني من هذا العام 2005، في المملكة الأردنية الهاشمية.

كمـا وافـق المؤتمر على عقد اجتماع تحضـيري خلال شهر أيلول /سبتمبر/ أو قبل ذلـك فـي مديـنة نابولي الإيطالية بدعوة من الـبرلمان الإيطالـي، للاتفـاق على الترتيبات النهائية لعقد الاجتماع الأول للجمعية البرلمانية المتوسطية .

وفـي الجلسـة الختامـية للمؤتمر أقر المشـاركون بياناً ختامياً موجزاً[1] أكدوا فيه أن تحويـل ***"عملية الأمن والتعاون في المتوسط"*** إلـى ***"الجمعية البرلمانية المتوسطية"*** سيضفي اعتـباراً أهـم ومـنزلة أكبر على الدبلوماسية البرلمانـية في حوض البحر المتوسط، وسيوفر للمنطقة منبراً فريداً خاصاً بها غير مرتبط بأية عملية جارية في المنطقة، وحيث يكون بمقدور أعضاء الجمعية الجديدة وضع ودراسة برامجهم وجداول الأعمال الخاصة بهم.

<u>الحضـور العربي والاجتماع التنسيقي للوفود العربية</u>

شاركت في أعمال المؤتمر الرابع للأمن والـتعاون فـي مـنطقة المتوسـط وفود تمثل برلمانات الدول العربية الأعضاء في كل من:

الأردن، تونـس، الجزائـر، فلسـطين، لبـنان، الجماهـيرية العربـية الليبية، مصر، المغـرب والأمانـة العامـة للاتحاد البرلماني العربي.

وعقـدت الوفـود العربية المشاركة في المؤتمـر، بدعـوة من الأمانة العامة للاتحاد، اجـتماعاً تشاورياً لتنسيق مواقفها إزاء القضايا التـي سيتناولها المؤتمر. وتضمن جدول أعمال الاجتماع التنسيقي العربي البنود الآتية:

1. مشـروع الـنظام الأساسي للجمعية – الموقف من التعديلات المقترحة.
2. الإعلان الختامي الصادر عن المؤتمر.

[1] نص البيان مرفق مع هذا التقرير

3. التواجد العربي في هيئات الجمعية: الرئاسة، نيابة الرئاسة، اللجان.
4. الاجتماع القادم للجمعية.

ترأس الاجتماع سعادة الأستاذ عبد الواحد الراضي، رئيس مجلس النواب المغربي الذي استهل الاجتماع بالترحيب بالمندوبين العرب المشاركين، متمنياً لهم عملاً مثمراً ونتائج طيبة. وبعد الموافقة على جدول أعمال الاجتماع، ناقش الأعضاء جميع بنوده واتفقوا على الأمور التالية:

- رفض المقترحات المالطية المتعلقة بتعديل مشروع النظام الأساسي لجهة تغيير عدد المجموعات الجغرافية - السياسية إلى ثلاث مجموعات بدلاً من مجموعتين. ويقترح التعديل المالطي جمع الدول العربية كلها في مجموعة واحدة وضم إسرائيل إلى مجموعة تركيا ودول أوروبا الوسطى.
- الإصرار على أن تكون لفلسطين العضوية الكاملة في الجمعية.
- اقتراح بتقديم ترشيح الأستاذ عبد الواحد الراضي، رئيس مجلس النواب المغربي، كأول رئيس للجمعية.
- الحرص على تمثيل عربي متكافئ في جميع اللجان والهيئات وضرورة الحرص على التمثيل العربي بنائب للرئيس إذا كان الرئيس عربياً ونائبين للرئيس (واحد من المشرق وآخر من المغرب) إذا لم يكن الرئيس عربياً، بالإضافة إلى رئاسة لجنة على الأقل.
- إجراء الاتصال مع موريتانيا وحثها على الانضمام إلى الجمعية.

❑ ❑ ❑

المرفقات:

- النظام الأساسي للجمعية بشكله النهائي.
- الإعلان الختامي الصادر عن المؤتمر.

مؤتمر الأمن والتعاون في البحر الأبيض المتوسط

الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط

النظـــام الأســـاسي

(أقر بتوافق الآراء)

الطبيعة والهدف

المادة 1

الجمعـية البرلمانـية للـبحر الأبيض المتوسط (الجمعية كما ترد لاحقاً) هي المؤسسة البرلمانية التـي تجمع، على قدم المساواة، برلمانات بلدان حوض البحر الأبيض المتوسط كافة.

المادة 2

1. الجمعـية هـي مؤسسـة مستقلة ذات شخصية قانونية. وقد تم إنشاؤها بناءً على قرار من البرلمانات الوطنية لبلدان حوض البحر الأبيض المتوسط.
2. تعتمد الجمعية على العمل الريادي الذي يقوم به الاتحاد البرلماني الدولي من خلال آلـية مؤتمـر الأمـن والتعاون في البحر الأبيض المتوسط، و تحتفظ بعلاقة متميزة مـع الاتحـاد البرلماني الدولي، وتقدم له، علـى سـبيل الإطلاع، تقريراً سنوياً عن أنشـطتها، خـلال الربع الأول من السنة الشمسية التالية.

المادة 3

1. تقـوم الجمعـية بـتطوير التعاون بين أعضـائها ضـمن مجالات عملها، وذلك بترقـية الحـوار السياسـي والتفاهم بين البرلمانات المعنية.
2. تهـتم الجمعـية بالقضايا ذات الاهتمام المشترك من أجل تشجيع وتعزيز الثقة بين دول المتوسـط بهـدف ضـمان الأمـن والاستقرار الإقليميين وتعزيز السلام. كما أنهـا تسـعى الـى توحـيد جهود الدول المتوسطية بروح الشراكة الحقيقية من أجل ضمان تنميتها المنسجمة.

المادة 4

تقـوم الجمعـية بوضـع الآراء والتوصـيات والوسـائل الاستشارية الأخرى من أجل تحقيق أهدافها، وتقدمها الى البرلمانات المعنية.

تكوين الجمعية

المادة 5

1. تكـون برلمانات الدول المتشاطئة على الـبحر الأبيض المتوسط ، وكذلك الأردن وجمهوريـة مكدونيا اليوغوسلافية السابقة والـبرتغال، بحكـم أوضاعها وبناءً على طلبها، أعضاء في الجمعية.
2. يمكـن توجـيه الدعـوة للمشاركة في أعمـال الجمعية بصفة عضو مشارك الى بـرلمانات الـبلدان الواقعة جغرافياً على مقربة من البحر الأبيض المتوسط، أو التي

لهـا مصـالح مشتركة مع المنطقة، والى المـنظمات البرلمانية الناشطة في حوض المتوسـط، بناء على طلب تلك البرلمانات والمنظمات.

المادة 6

1. يقـع علـى عـاتق الجمعية مسؤولية عـرض آرائهـا وتوصـياتها و وسائلها الاستشـارية الأخـرى علـى البرلمانات الوطنية وحكومات البلدان الأعضاء.
2. تطلع البرلمانات الوطنية الجمعية على التدابير المتخذة لتحسين تنفيذ الوسائل التي تم إقرارها.

المادة 7

يدفع كل عضو وكل عضو مشارك في الجمعية مسـاهمة مالية سنوية من أجل إدارة الجمعية، وتحسب هذه المساهمة بتطبيق سلم المساهمات المرفق مع النظام الأساسي الحالي على مشروع الميزانـية الـذي صادقت عليه الجمعية. ويقدم الأعضـاء المشاركون مساهمة سنوية إضافية بمـبلغ تحـدده الجمعـية يضاف الى مواردها الأساسية.

بنية الجمعية

المادة 8

تـتألف الجمعـية البرلمانـية للـبحر الأبيض المتوسـط من الجمعية والمكتب واللجان الدائمة الثلاث واللجان الخاصة المؤقتة والسكرتاريا.

الجمعية

المادة 9

1. تجتمع الجمعية في دورة عادية مرة كل عـام بدعوة من برلمان عضو فيها، ما لم تقرر غير ذلك.
2. يقـوم رئـيس الجمعية بعقد الدورات الاسـتثنائية للجمعية بناءً على طلب ثلثي الأعضاء.

المادة 10

يضـمن الـبرلمان العضو الذي يستضيف اجتماعات و/أو أنشطة الجمعية دخول كافة ممثلـي الـبرلمانات الأعضـاء والأعضاء المشاركين، إلى أراضيه.

المادة 11

1. يحكـم مـبدأ المسـاواة بين الأعضاء تكوين الجمعية وعملية صنع القرار فيها.
2. تـتألف وفود البرلمانات الأعضاء في دورات الجمعية من خمسة برلمانيين كحد أقصى.
3. يشـجع جمـيع الأعضاء على ضمان تشكيل وفودهم إلى الجمعية من ممثلين عن الجنسين.

المادة 12

1. تنتخـب الجمعـية لمدة عامين رئيساً وأربعة نواب للرئيس.
2. تنتخـب الجمعـية لمـدة عامين أيضاً رئيساً لكل من اللجان الدائمة الثلاث.

المادة 13

1. يقـوم رئيس الجمعية بافتتاح الجلسات وتعليقها واختتامها، ويوجه عمل الجمعية، ويكفل مراعاة الأنظمة، ويدعو المتكلمين، ويطـرح القضـايا على التصويت، ويعلن نـتائج التصويت، ويعلن عن اختتام أعمال الجمعـية. وتعتبر قرارات الرئيس في هذه الأمور نهائية وتقبل بلا نقاش.
2. يقـرر الرئيس في جميع الأمور غير الواردة في هذا النظام بعد استشارة المكتب إذا رأى / أو رأت ذلـك ضرورياً، أو إذا طلبـت أغلبـية أعضاء المكتب الآخرين استشارتهم.

المادة 14

1- لكل وفد الحق بخمسة أصوات شريطة أن يكـون عضـوان من أعضائه على الأقل حاضرين حين التصويت.

2- إذا كـان مندوب واحد فقط حاضراً فيحق له / أو لها إلا دلاء بصوت واحد فقط.

المادة 15

1. يـتم اتخـاذ قـرارات الجمعية بتوافق الآراء.
2. في الحالات التي لا يمكن فيها التوصل الى توافق الآراء، تتخذ الجمعية القرارات بأغلبية أربعة أخماس الأصوات.

المكتب

المادة 16

1. تحضر أعمال الجمعية من قبل مكتبها.
2. يـتألف المكتـب مـن رئيس الجمعية وأربعـة نواب للرئيس ومن رؤساء اللجان الدائمة الثلاث.

المادة 17

1. يضـمن الأعضـاء تمثـيلاً عادلاً في المكتب لمختلف مناطق البحر المتوسط عن طريق التناوب.
2. يبذل الأعضاء كل جهد ممكن لضمان تمثيل الجنسين في المكتب.

المادة 18

يـتخذ المكتـب، بمسـاعدة السكرتاريا، جميع التدابير المناسبة لضمان التنظيم الفعال والأداء الطبيعي لأعمال الجمعية، وفقاً للنظام الأساسي واللائحة الداخلية للجمعية.

اللجان الدائمة

المادة 19

يُحضَـر عمـل الجمعية من قبل اللجان الدائمة التـي تقدم الآراء والتوصيات. وتغطي اللجان الدائمة القضايا الآتية:

- **اللجنة الدائمة حول التعاون السياسي وشـؤون الأمـن (اللجـنة الأولـى):** - الاسـتقرار الإقليمي: ترتكز العلاقات بين الشـركاء المتوسـطيين على ثمانية مبادئ (الامتـناع عـن التهديد أو استخدام القوة، الحل السلمي للنزاعات الدولية، عدم انتهاك حرمة الحدود والوحدة الترابية للدول، حق الشعوب في تقرير مصيرها والعيش بسلام على أراضيها ضمن حدود دولية مضمونة ومعـترف بها ، المساواة في سيادة الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، احترام حقوق الإنسان، التعاون بين الدول، والوفاء بحسـن نـية بالالـتزامات التي يفرضها القـانون الدولي)، القضايا المتعلقة بالسلام والأمـن والاستقرار و إجراءات بناء الثقة ومراقـبة الأسلحة ونزع السلاح واحترام الحق الدولي الإنساني ومكافحة الإرهاب.
- **اللجنة الدائمة حول التعاون الاقتصادي والاجتماعـي والبيئي (اللجنة الثانية):** - التنمـية المشـتركة والشـراكة: العولمة والاقتصـاد والـتجارة والتمويل والقضايا المـتعلقة بـالديون والصـناعة والزراعة والعمالة والهجرة والسكان والفقر والإبعاد والتسويات الإنسانية وموارد المياه والطاقة والتصـحر وحماية البيئة والسياحة والنقل والعلوم والتقنية والابتكارات التقنية.
- **اللجـنة الدائمة حول حوار الحضارات وحقوق الإنسان (اللجنة الثالثة):** الاحترام المتـبادل والتسامح والديمقراطية وحقوق الإنسان وقضايا الجنسين والأطفال وحقوق الأقلـيات، والتربـية والـثقافة والـتراث

والرياضة و وسائل الإعلام و المعلوماتية والحوار بين الأديان.

المادة 20

لكل برلمان عضو الحق في المشاركة في أعمال كل من اللجان الدائمة الثلاث بممثل واحد على الأقل.

المادة 21

1. يتم تشكيل مجموعة خاصة للدراسة مكرسة لقضايا الجنوسية والمساواة داخل اللجنة الثالثة.
2. يمكن للجمعية أن تشكل مجموعات دراسة خاصة أخرى، تابعة لكل من اللجان الدائمة الثلاث لمساعدتها على القيام بما أوكل إليها.

اللجان الخاصة المؤقتة

المادة 22

1. يمكن للجمعية أن تشكل لجاناً خاصة مؤقتة لدراسة قضايا خاصة.
2. تقوم الجمعية، بعد أخذ رأي المكتب، باتخاذ القرار فيما يتعلق باقتراحات الأعضاء بتشكيل لجنة خاصة مؤقتة أو أكثر.

السكرتاريا

المادة 23

1. تقوم على خدمة الجمعية سكرتاريا يكون مقرها في دولة متوسطية برلمانها عضو في الجمعية.
2. تقوم سكرتاريا الاتحاد البرلماني الدولي بأعمال سكرتاريا الجمعية خلال فترة انتقالية وبانتظار إنشاء سكرتاريا مستقلة للجمعية.

التعديلات في النظام الأساسي

المادة 24

1. يقدم أي اقتراح يهدف إلى تعديل النظام الأساسي إلى السكرتاريا مكتوباً، قبل ثلاثة أشهر على الأقل، من اجتماع الجمعية. تقوم السكرتاريا على الفور بإرسال هذه التعديلات المقترحة إلى أعضاء الجمعية. ويدرج بند دراسة هذه التعديلات بشكل آلي على جدول أعمال الجمعية.
2. تبت الجمعية، بعد الاستماع الى رأي المكتب، بهذه الاقتراحات بتوافق الآراء.

❑ ❑ ❑

ملحق للنظام الأساسي المشار إليه في المادة 7

جدول نسب مساهمات أعضاء الجمعية

الرقم	عضو الجمعية	النسبة الحالية للمساهمة في ميزانية الاتحاد %	تقدير النسبة حسابياً %	جدول النسب المقترحة للمساهمة في ميزانية الجمعية %
1	فرنسا	5.39	31.59	15.00
2	إيطاليا	3.91	22.92	15.00
3	إسبانيا	1.19	11.20	10.00
4	اليونان	0.49	2.87	5.00
5	تركيا	0.43	5.52	5.00
6	الجماهيرية العربية الليبية	0.40	2.34	5.00
7	إسرائيل	0.39	2.29	5.00
8	البرتغال	0.36	2.11	5.00
9	الجزائر	0.33	1.93	4.00
10	الصرب ومونتينيغرو	0.33	1.93	4.00
11	كرواتيا	0.29	1.70	4.00
12	سلوفينيا	0.27	1.58	4.00
13	مصر	0.25	1.47	3.00
14	البوسنة والهرسك	0.23	1.53	2.00
15	الجمهورية العربية السورية	0.23	1.35	2.00
16	المغرب	0.22	1.29	2.00
17	تونس	0.22	1.29	2.00
18	قبرص	0.21	1.23	2.00
19	ألبانيا	0.20	1.17	1.00
20	الأردن	0.20	1.17	1.00
21	لبنان	0.20	1.17	1.00
22	مالطا	0.20	1.17	1.00
23	موناكو	0.20	1.17	1.00
24	جمهورية مكدونيا اليوغوسلافية السابقة	0.20	1.17	1.00
	المجموع	**17.06**	**99.98**	**100.00**

الإعلان الختامي

تتقاسم بلدان المتوسط تراثاً ثقافياً ودينياً غنياً ترك آثاره على العالم. وعبر التاريخ تفاعلت الشعوب التي تعيش على شواطئه في جميع مجالات النشاط الإنساني . وعلى الرغم من ذلك فإن المنطقة كانت أيضاً حافلة بالتوتر من كل نوع.

لقد تأسس الاتحاد البرلماني الدولي على الاقتناع بأن السلام والازدهار يمكن أن يتحققا من خلال التعاون والحوار السياسي في جميع المجالات، بما في ذلك مجال الأمن . وقررت المنظمة، قبل خمسة عشر عاماً ، إقامة آلية برلمانية خاصة لتحسين الأمن والتعاون في منطقة المتوسط. وبعد سلسلة من المناقشات التمهيدية بين الممثلين البرلمانيين لبلدان المتوسط ولد المؤتمر البرلماني حول الأمن والتعاون في المتوسط في اجتماع عقد من قبل الاتحاد البرلماني الدولي في مالاقا بإسبانيا عام 1992.

واتفق ممثلو جميع برلمانات المتوسط، في تلك المناسبة، أن يلتقوا بصورة مستمرة لتعزيز الحوار بهدف تحسين التعاون والأمن في المنطقة. وعبر السنين تمخضت عملية الأمن والتعاون في المتوسط - كما أصبحت تلك الآلية تعرف بعد ذلك - عن مشاورات سياسية وطرحت أفكاراً بناءة لإقامة نظام إقليمي للأمن والتعاون. وفي الحقيقة يمكن للاتحاد البرلماني الدولي وللبرلمانات المشاركة أن يفخروا بالزخم الذي أعطوه للفكرة التي ولدت مبادرات عديدة تسعى إلى بناء أنظمة فعالة للتعاون في منطقة المتوسط.

إن مؤتمر الأمن والتعاون في المتوسط، الذي تشارك فيه البرلمانات المتوسطية على قدم المساواة، هو عملية فريدة لإيجاد حلول لمشكلات هذه المنطقة. وقد كررت عملية مؤتمر الأمن والتعاون في المتوسط في مؤتمراتها التي عقدت في فاليتا بمالطا، عام 1995، وفي مرسليا بفرنسا ، عام 2000 الحاجة إلى احترام هذه المقولة الأساسية، والعمل بدأب نحو مأسسة عملية الأمن والتعاون في المتوسط وتحويلها إلى جمعية برلمانية متوسطية.

إن تحويل عملية مؤتمر الأمن والتعاون في المتوسط إلى جمعية برلمانية سوف يعطي مكانة أرفع للدبلوماسية البرلمانية في منطقة المتوسط. وسوف يوفر لمنطقة المتوسط منبراً برلمانياً فريداً خاصاً بها وغير مرتبط بأية عملية قائمة، وحيث سيكون أعضاء الجمعية قادرين على وضع جدول أعمالهم الخاص ودراسته. كما أن هذا التحويل سوف يعزز مساهمة دول المتوسط ويمكنها من تجاوز التحليل المفاهيمي إلى صياغة توصيات وآراء حول قضايا ذات اهتمام مباشر بالنسبة لها وبالنسبة لمنطقة المتوسط.

ولهذا فإننا، نحن المشاركون الأساسيون في عملية مؤتمر الأمن والتعاون في حوض المتوسط نعلن، بموجب هذا الإعلان، عن تأسيس الجمعية البرلمانية للمتوسط، ونوافق بكل وقار على نظامها الأساسي وسوف تعقد

جلسة افتتاح هذه الجمعية في الأردن خلال النصف الثاني من عام 2005.

وتعرب البرلمانات المتواجدة هنا اليوم عن امتنانها للبرلمان اليوناني على دعمه وحسن وفادته في استضافته المؤتمر الرابع والأخير للأمن والتعاون في حوض المتوسط في مدينة نابليون Nafplion ، مقر البرلمان الأول لليونان الحديثة. كما أننا نعرب عن تقديرنا للعمل الذي قام به الاتحاد البرلماني الدولي والبرلمانات المتوسطية خلال الأعوام الماضية من أجل وضع أساس متين لجمعية برلمانية متوسطية نابضة بالحياة.

❑ ❑ ❑

تقارير

- 3 -

تقرير الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي حول اجتماعات الجمعية 112 والدورة 176 للمجلس الحاكم واللجان الدائمة للاتحاد البرلماني الدولي

(مانيلا/الفلبين 3-2005/4/8)

أولاً – مقدمة :

في الفترة من 3-2005/4/8 انعقدت في مانيلا – عاصمة الفيليبين- اجتماعات الجمعية الثانية عشرة بعد المائة(Assembly) للاتحاد البرلماني الدولي واجتماعات الدورة السادسة والسبعين بعد المائة للمجلس الحاكم (Governing Council) في الاتحاد . وشاركت في هذه الاجتماعات وفود برلمانية تمثل البرلمانات الأعضاء في الاتحاد. كما حضر الاجتماعات بصفة عضو مشارك ومراقب ممثلو العديد من منظمات الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية الأخرى المختصة كالصليب الأحمر الدولي والبنك الدولي، وممثلو المنظمات البرلمانية الإقليمية، ومن بينها الاتحاد البرلماني العربي، والاتحاد البرلماني الإفريقي، واتحاد برلمانات أمريكيا اللاتينية، ورابطة البرلمانيين الناطقين بالفرنسية، والبرلمان الأوروبي، و المجلس الوطني الفلسطيني ... وغيرها.

❑ ❑ ❑

ويسر الأمانة العامة للاتحاد أن تقدم فيما يلي عرضاً لأبرز وقائع اجتماعات مانيلا، وما تمخضت عنه من قرارات وتوصيات.

ثانياً – جدول أعمال الجمعية الثانية عشرة بعد المائة

ناقشت الجمعية 112 جدول أعمال تضمن البنود التالية:

1- انتخاب رئيس ونواب رئيس الجمعية الثانية عشرة بعد المائة .

2- دراسة الطلبات المحتملة لإدراج بند استعجالي على جدول أعمال الجمعية .

3- نقاش عام حول الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي في العالم يتناول موضوع: ***"تأثير السياسات المحلية والدولية على وضع النساء".***

4- دور البرلمانات في إقامة وتفعيل آليات تؤمن محاكمة ومعاقبة جرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الإبادة الجماعية والإرهاب بقصد تجنب الإفلات من العقوبة (الحصانة) ".

5- دور البرلمانات في إنشاء آليات تمويليه وتجارية مبتكرة لمعالجة مشاكل الدين وتحقيق الأهداف التنموية للألفية".

6- دور البرلمانات في الدفاع عن حقوق الإنسان وفرض التقيد بها في الاستراتيجيات الخاصة بالوقاية من وإدارة ومعالجة وباء الإيدز (HIV/AIDS) "

7- الموافقة على مواضيع الدراسة للجمعية 114 وتعيين المقررين.

8- الكوارث الطبيعية: دور البرلمانات في الوقاية منها وفي إعادة تأهيل وإعادة بناء وحماية المجموعات المعرضة للأخطار[1].

ثالثاً – الطلبات الخاصة بإدراج بند استعجالي في جدول أعمال الجمعية

تلقت الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي في جنيف- ضمن المدة القانونية – ثمانية طلبات تتعلق بإدراج بند استعجالي في جدول أعمال الجمعية 112. وقد تقدم بهذه الطلبات ممثلو برلمانات الدول التالية: الجزائر- سيريلانكا – اليابان – تشيلي- هنغاريا- تركيا- إندونيسيا وإيران.

ولما كانت جميع هذه الطلبات تتناول موضوعاً واحداً يتعلق بكارثة تسونامي، على وجه الخصوص، وبالكوارث الطبيعية، على وجه العموم، وبدور البرلمانات في الوقاية منها وفي إعادة تأهيل وإعادة بناء وحماية المجموعات المعرضة للأخطار، فقد أقرت لجنة تسيير الجمعية توحيد عناوين هذه البنود المقترحة في عنوان واحد هو:

" الكوارث الطبيعية : دور البرلمانات في الوقاية منها وفي إعادة تأهيل وإعادة بناء وحماية المجموعات المعرضة للأخطار" .

وقد أقرت الجمعية إدراج هذا البند – الذي أصبح البند الثامن – في جدول أعمالها، وإحالته إلى اللجنة المختصة لدراسته وإعداد مشروع قرار حوله.

رابعاً – جلسة الإفتتاح

جرى حفل افتتاح أعمال الجمعية 112 في مركز المؤتمرات الدولي في مانيلا في الساعة السابعة والنصف من بعد ظهر يوم الأحد الواقع في 2005/4/3، تحت رعاية وبحضور رئيسة جمهورية الفيليبين السيدة غلوريا ماكاغال- أرويو.

وقد ألقت السيدة أرويو خطاباً أشارت فيه إلى أن القضايا الملحة التي تواجهها البشرية هي: القضايا على الفقر، تعزيز الأمن في مواجهة الإرهاب ، والحفاظ على الحرية

[1] كان هذا عنوان البند الاستعجالي الذي أقرت الجمعية 112 إدراجه في جدول أعمالها بناء على طلب عدد من البرلمانات الأعضاء.

الفـردية، والعولمة والمساواة للجميع. والتحدي الأساسـي هو في عدم اتفاق جميع الدول علي مثل الديمقراطية. ففي منطقة آسيا تعيش بعض الشعوب في ظل أنظمة شمولية غير ديمقراطية. وفـي بعض البلدان الديمقراطية أقصي بعض الأفـراد عـن طـريق التمييز والتعليم المتدني ونقـص الفـرص والتقاليـد الجائـرة. وتفخر الفيليبين بأنها أول ديمقراطية في آسيا.

وأشـارت السيدة أرويو أن الفساد هو الظاهرة الأولى التي يجب محاربتها في الميدان الاقتصـادي وإن العدالـة الاجتماعية والحقوق المدنـية يجـب أن تسـير جنباً إلى جنب مع الفرص الاقتصادية والحريات السياسية. ودعت إلـى إعلام قوي، حر، ومستقل من أجل حماية الديمقراطـية. ثـم أعلنـت عن افتتاح أعمال الجمعية 112.

وكان أعضاء الجمعية قد استمعوا قبل ذلـك إلـى كلمـة من السيد فرانكلين دريلون، رئـيس مجلـس الشـيوخ الفليبيني الذي طلب الوقـوف دقـيقة صمت حداداً على البابا يوحنا بولـس الثانـي الـذي وافته المنية قبل انعقاد الجمعـية بفترة قصيرة. ثم أشار السيد دريلون إلـى أن التكنولوجيا والمعلوماتية قدمتا فرصاً لخلـق الـثروات وإيجـاد مجـتمعات مطلعة، ولكنهما – من جهة أخرى – قد تساعدان على تفشي الإرهاب والإساءة لحقوق الإنسان. ونوه بـأن هدف الأمم المتحدة بتقليص الفقر بمقدار 50% حـتى عام 2015 لن يتحقق ما لم تمنح بلدان الجنوب شروطاً عادلة للمتاجرة. وأعطى مثالاً على ذلك بفرض الولايات المتحدة تعرفة جمركية عالية على صادرات الفيليبين من سمك الـتونا الذي يشتغل في إنتاجه آلاف الفليبينيين الفقراء.

وعـبر السيد دريلون عن الأمل في أن تعمل الجمعية على توفير استراتيجيات راسخة لضـمان السـلم العالمـي والتنمـية. وأكد أن البرلمانييـن بالشـراكة مـع حكوماتهم يمكنهم الإسـهام في ضمان الكفاية الذاتية لشعوبهم في ظل حياة حرة وآمنة.

وتحـدث أمـام الجمعـية أيضاً السيد خوسـيه دي فينيسيا، رئيس مجلس النواب في الفيليبيـن الذي رحب بأعضاء الجمعية وتمنى لهم إقامة طيبة في بلاده. وقال السيد فينيسيا أنه إذا كانـت الأمـم المـتحدة قد وضعت لنفسها بـرنامجاً لتقلـيص الفقر حتى عام 2015 فإن على الاتحاد البرلماني الدولي أن يضع برنامجاً خاصـاً به لتحقيق أهداف التنمية لأن الفقر هو مصدر اليأس والتربة التي تولد التطرف.

وركـز السـيد فينيسيا في كلمته على أهمـية تعاون البرلمانات الآسيوية، مشيراً إلى أن رابطـة الـبرلمانات الآسيوية تدرس إنشاء صندوق لمكافحة الفقر، وغير ذلك من التدابير لمسـاعدة الـبلدان الأعضـاء التي تعاني من الأزمات المالية.

ثم أشار السيد فينيسيا إلى أن الإرهاب الدولي هو التحدي الأشد خطراً أمام العالم. وإن إقامة الحوار بين الحضارات والأديان والثقافات أمـر ضـروري للتوصل إلى التفاهم الدولي. وأشار إلى أن الأمم المتحدة قد أقرت بالإجماع قـراراً تقدمت به الفيليبين وإيران للتشجيع على قـيام حـوار ما بين البرلمانات. وعلى جميع البرلمانات أن تدعم مبادرات كهذه.

وفي ختام كلمته شدد السيد فينيسيا على ضـرورة القضـاء على الفقر لأنه يؤدي إلى الإرهاب.

كذلـك اسـتمع أعضـاء الجمعية إلى رسـالة مـن الأمين العام للأمم المتحدة قدمها السـيد روبرت أور، مساعد الأمين العام للأمم

المتحدة لتخطيط السياسات. وأشارت الرسالة إلى أن قادة العالم سوف يلتقون في مؤتمر قمة في نيويورك لمراجعة التقدم الذي جرى منذ إعلان الألفية. وإن القرارات سوف تضع العالم على طريق تقليص الفقر بمقدار النصف، وتخفيض التهديد بالحرب والإرهاب، وإصلاح الأمم المتحدة بطريقة لم يسبق لها مثيل. ودعت رسالة الأمين العام للأمم المتحدة البلدان النامية لتطبيق استراتيجيات وطنية شاملة لإنجاز المفاوضات التجارية التي أقرتها دورة الدوحة لمنظمة التجارة العالمية من أجل تحقيق الأهداف الموضوعة بإنفاق 0,7% من الناتج الوطني العام على مساعدات التنمية حتى عام 2006، كذلك دعت الرسالة جميع الدول إلى التوقيع على المعاهدات المتعلقة بمكافحة الإرهاب، والإرهاب النووي والإسهام في صندوق الأمم المتحدة من أجل دعم الديمقراطية، ودعا جميع الدول إلى الإسهام في مناقشة مجموعة الاقتراحات المطروحة في هذا الصدد.

وألقى السيد سيرجيو بابيز، رئيس الاتحاد البرلماني الدولي، أيضاً كلمة ختامية في حفل الافتتاح أكد في مستهلها أهمية الوظيفة البرلمانية، والعمل التشريعي والممارسة السياسية. ونوه بأن جدول أعمال الجمعية يتناول القضايا التي تؤثر على المطامح اليومية للسلام والحرية، والعدالة، والصحة والنمو المتساوي.

وأشار السيد بابيز إلى أن التحدي الأعظم لعصرنا الراهن وللمستقبل يكمن في تزايد تدفق المهاجرين، والوقاية من الكوارث الطبيعية والعمل المطلوب عند حدوثها. كذلك على العمل البرلماني أن يهتم بمنع الاتجار بالأطفال، ووقف العنف ضد النساء في فترات الحروب والنزاع. وأكد ضرورة حث البرلمانات في الدول النامية حكوماتها على تعبئة الموارد الضرورية لمكافحة الفساد، والقيام بالإصلاحات المؤسساتية، وتطبيق مبادئ الحكم الرشيد.

كذلك دعا السيد بابيز الحكومات إلى إدراك خطورة مرض نقص المناعة (الإيدز) وضرورة العمل على منع انتشاره بين السكان. وأكد ضرورة العمل الدائم على دعم الديمقراطية باعتبارها مهمة كبيرة، خصوصاً وأن القيم الديمقراطية ليست متأصلة في ضمائر جميع الشعوب .

وذكر السيد بابيز الجمعية بأن المؤتمر الثاني لرؤساء البرلمانات سوف يعقد في نيويورك في أيلول- سبتمبر من هذا العام، وأوضح أن هذا النوع من النشاط قد ساعد على تحسين عمل الاتحاد البرلماني الدولي على الصعيد الدولي من حيث الكم والنوع وزاد من تقدير المجتمع الدولي لهذا الاتحاد .

خامساً – اجتماعات اللجان الدائمة

عقدت في إطار الجمعية 112 اجتماعات اللجان الدائمة الثلاث في الاتحاد البرلماني الدولي، وذلك على النحو التالي:

1. اللجنة الدائمة الأولى : لجنة السلم والأمن الدوليين :

* **جدول أعمال اجتماعات اللجنة:**

1. إقرار جدول الأعمال
2. الموافقة على التقرير المقدم بخصوص الدورة التي عقدت في جنيف في 29 و 30/أيلول – سبتمبر / 2004.
3. دراسة البند 3 من جدول أعمال الجمعية:

"دور البرلمانات في إقامة وتفعيل آليات تؤمن محاكمة ومعاقبة جرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الإبادة الجماعية والإرهاب بقصد تجنب الإفلات من العقوبة (الحصانة)".

وتضمنت الدراسة:

أ . تقديم التقرير ومشروع القرار الذي أعده المقررون و مناقشتهما.

ب . تحضير مشروع القرار وتبنيه.

ج . تعيين مقرر للجمعية 112

4. التحضير للجمعية 114

أ . اقتراحات لمواضيع تدرسها اللجنة

ب . اقتراحات لاختيار مقررين اثنين

5. انتخاب مكتب اللجنة.

2. اللجنة الدائمة الثانية : لجنة التنمية المستدامة والتمويل والتجارة :

*** جدول أعمال اجتماعات اللجنة:**

1. إقرار جدول الأعمال
2. الموافقة على التقرير المقدم بخصوص الدورة التي عقدت في جنيف في 29 و 30 / أيلول – سبتمبر /2004.
3. دراسة البند 4 من جدول أعمال الجمعية:

دور البرلمانات في إنشاء آليات تمويلية وتجارية مبتكرة لمعالجة مشاكل الدين وتحقيق الأهداف التنموية للألفية.

وتضمنت الدراسة:

أ . تقديم التقرير ومشروع القرار الذي أعده المقررون، ثم مناقشتهما

ب . تحضير مشروع القرار وتبنيه.

ج . تعيين مقرر للجمعية 112

4. التحضير للجمعية 114

أ . اقتراحات لمواضيع تدرسها اللجنة

ب . اقتراحات لاختيار مقررين اثنين

5. انتخاب مكتب اللجنة

3. اللجنة الدائمة الثالثة : لجنة الديمقراطية وحقوق الإنسان

جدول أعمال اجتماعات اللجنة:

1- إقرار جدول الأعمال

2- الموافقة على التقرير المقدم بخصوص الدورة التي عقدت في جنيف 28،29 و 30 / أيلول – سبتمبر/2004.

3- دراسة البند 5 من جدول أعمال الجمعية:

"دور البرلمانات في الدفاع عن حقوق الإنسان وفرض التقيد بها في الاستراتيجيات الخاصة بالوقاية من وإدارة ومعالجة وباء الإيدز (HIV/AIDS)"

وتضمنت الدراسة:

أ . تقديم التقرير ومشروع القرار الذي أعده المقررون، ثم مناقشتهما

ب . تحضير مشروع القرار وتبنيه.

ج . تعيين مقرر للجمعية 112

4- التحضير للجمعية 114

أ . اقتراحات لمواضيع تدرسها اللجنة

ب . اقتراحات لاختيار مقررين اثنين

5- انتخاب مكتب اللجنة

اجتماعات اللجان:

عقدت كل من اللجان الثلاث اجتماعين خصص الأول منهما لمناقشة التقارير ومشاريع القرارات المقدمة من مقرري اللجان وشكلت في هذا الاجتماعات الأولى لجان صياغة لإدخال التعديلات التي تمت الموافقة عليها من قبل أعضاء اللجان. وكرست الاجتماعات التالية للاطلاع على الصيغ النهائية لمشاريع القرارات التي أعدتها لجان الصياغة والموافقة عليها تمهيداً لعرضها على الجلسة الختامية للجمعية الثانية عشرة بعد المائة.

وكذلك عقدت اللجنة الخاصة بالبند الاستعجالي الذي أقرت الجمعية إدراجه في جدول أعمالها اجتماعات خاصة لمناقشة موضوع البند، وشكلت لجنة صياغة لإعداد مشروع قرار حوله ، تبنته في اجتماعها الأخير، ورفعته إلى الجلسة الختامية للجمعية.

انتخابات اللجان - انتخبت اللجان الدائمة الثلاث في اجتماعاتها الأخيرة مكاتبها الثلاث، وذلك وفقاً للائحة الداخلية للجان، وكذلك وفقاً للاعتبارات التي تم الاتفاق عليها بين المجموعات الجغرافية -السياسية، وذلك على النحو التالي:

1- يتم انتخاب أعضاء مكاتب اللجان (الرئيس- النائب الأول للرئيس ونواب الرئيس الخمسة الآخرين) في الدورة السنوية الأولى للجمعية بالأغلبية المطلقة للأصوات.

2- كان جميع أعضاء مكاتب اللجان الدائمة (الأساسيون والاحتياطيون) مؤهلون لإعادة الانتخاب (وفق المادة 1.8 - من اللائحة الداخلية للجان) .

3- كانت المجموعات الجغرافية -السياسية الست قد اتفقت في المؤتمر 108 (سنتياغو - تشيلي)، على أن المجموعة التي تكون لديها الرئاسة تشغل ، بعد عامين من رئاستها للجنة، أي (خلال الجمعية 112) ، منصب النائب الأول للرئيس، والمجموعة التي تكون في منصب النائب الأول للرئيس تشغل منصب الرئيس.

وقد طبقت هذه الاعتبارات كاملة عند انتخاب مكاتب اللجان الدائمة.

سادساً - الجلسة الختامية للجمعية الثانية عشرة بعد المائة

عقدت الجمعية الثانية عشرة بعد المائة للاتحاد البرلماني الدولي جلستها الختامية بعد ظهر يوم الجمعة (8-4-2005) وبدأت الجلسة بعرض التقارير ومشاريع القرارات التي أعدتها اللجان الدائمة . ووافقت الجمعية بالتصفيق على مشاريع القرارات الأربعة التي عرضت عليها.

وقبل الإعلان عن اختتام أعمال الجمعية تعاقب على منصة الخطابة ممثلو المجموعات الجغرافية السياسية، معبرين عن شكرهم وامتنانهم للفيليبين، رئيسة وبرلماناً وشعباً، على حسن الوفادة والتكريم اللذين حظيت بهما الوفود، وعلى حسن التنظيم في الاجتماعات، كما أثنوا على النتائج الإيجابية التي تمخضت عنها أعمال الجمعية.

وتحدث باسم المجموعة العربية الدكتور عبد الوهاب محمود، نائب رئيس مجلس النواب اليمني ورئيس الوفد اليمني، فأعرب عن شكر الوفود العربية للفيليبين، مشيراً إلى أن عقد الجمعية في مانيلا قد أتاح للبرلمانيين فرصة

الـتعرف على الحضارة العريقة التي يفخر بها الشـعب الفليبينـي المكون من إثنيات وثقافات مخـتلفة. وبعـد أن أشـار السـيد محمـود إلـى الشـفافية والصـراحة والشعور الرفيع بالمسؤولية التي تميزت بها مداولات البرلمانيين قال :

" وكم كنا نتمنى لو أن هذه الروح هي التي تميز العلاقات الدولية اليوم. ولكن للأسف فإننا نشهد قوى بعينها تحاول التحكم بمقدرات العالم غـير عابـئة بالنـتائج التـي تجرها مواقفها وسياسـاتها. ولذلـك نشـهد اتساع بؤر التوتر والحـرب في العديد من المناطق بسبب سياسة الحـرب والهيمـنة التـي تحاول بعض الدول الكـبرى فرضها على الشعوب، مبيحة لنفسها التدخل في شؤونها الداخلية، متجاهلة تاريخ هذه الشعوب وعقائدها وتاريخها وإرادات شعوبها . وما يجري في فلسطين والعراق وغيرهما خير شاهد على ذلك."

وألقى رئيس البرلمان الكيني أمام أعضاء الجمعـية كلمة موجزة جدد فيها للجميع الدعوة للمشـاركة فـي أعمال الجمعية الـ114 التي ستعقد في نيروبي في ربيع العام 2006، مؤكداً أن البرلمان الكيني سيبذل قصارى جهده لإنجاح أعمال الجمعية وإتاحة الفرصة لأعضاء الوفود لكي يتمتعوا بإقامة طيبة .

وفـي كلمـة ختامية قصيرة شكر رئيس مجلـس الشـيوخ الفليبيني (رئيس المؤتمر) الوفـود المشـاركة على ما أبدوه من مشاعر الشـكر والامتـنان للفيليبين، وتمنى لهم عودة حمـيدة إلى أوطانهم ثم أعلن عن اختتام أعمال الجمعية 112.

سابعاً – اجتماعات الدورة السادسة والسبعين بعد المائة للمجلس الحاكم

انعقـدت فـي إطـار الجمعـية (112) اجـتماعات الـدورة (176) للمجلـس الحاكم (Governing Council) للاتحـاد البرلماني الدولي. وقد ناقش المجلس جدول أعمال تضمن البنود الآتية:

1. إقرار جدول الأعمال.

2. الموافقـة على محاضر الدورة 175 للمجلس

3. اقتراحات حول انتخاب رئيس للجمعية 112

4. قضايا متعلقة بالعضوية في الاتحاد:

أ. طلـبات الانتسـاب وإعادة الانتساب إلى الاتحاد

ب. أوضاع بعض الشعب الأعضاء

5. تقرير الرئيس:

أ. حـول أنشـطته منذ الدورة 175 للمجلس الحاكم

ب. حول أنشطة اللجنة التنفيذية

6. التقرير السنوي للأمين العام حول أنشطة الاتحاد خلال العام 2004.

7. تقاريـر حـول المؤتمـرات الأخـيرة والاجتماعات التخصصية للاتحاد البرلماني الدولي:

أ – الجلسة البرلمانية في الأمم المتحدة

ب – دورة بروكسـل للمؤتمـر البرلمانـي لمنظمة التجارة العالمية

ج – المؤتمـر البرلماني الرابع حول الأمن والتعاون في البحر الأبيض المتوسط

❑ ❑ ❑

د - *اليوم البرلماني بمناسبة الدورة 49 للجنة وضع المرأة: بيجين + 10*

8. الإصلاح في الاتحاد البرلماني الدولي

9. التعاون مع منظمة الأمم المتحدة

10. المؤتمر العالمي الثاني لرؤساء البرلمانات

11. التقرير المالي للسنة المالية 2004

12. عمل الاتحاد البرلماني الدولي لتعزيز الديمقراطية والمؤسسات البرلمانية

13. أنشطة اللجان والأجهزة الأخرى

أ. اجتماع النساء البرلمانيات

ب. لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين

ج. لجنة القضايا المتعلقة بالشرق الأوسط

د. مجموعة منسقي الوضع في قبرص

هـ. اللجنة المكلفة بتعزيز احترام القانون الانساني الدولية .

و. مجموعة الشراكة بين الرجال والنساء .

14. الجمعية 113 (جنيف، 17 - 19/تشرين الأول - أكتوبر/2005)

15. الاجتماعات البرلمانية القادمة

أ) الاجتماعات النظامية

ب) الاجتماعات التخصصية والاجتماعات الأخرى

16. التعديلات على الأنظمة واللوائح

ناقش المجلس الحاكم بنود جدول أعماله في جلستين، عقدت الأولى عند الساعة التاسعة من صباح يوم الاثنين الواقع في 2005/4/4، وعقدت الثانية عند الساعة العاشرة من صباح يوم الجمعة الواقع في 2005/4/8. وفيما يلي عرض للنتائج التي صدرت عن اجتماعات المجلس الحاكم.

1 - العضوية :

وافق المجلس على إعادة انتساب البرلمان الجيورجي إلى الاتحاد، منهياً بذلك فترة تعليق العضوية بسبب الأحداث التي جرت في جيورجيا وأدت إلى تغييرات برلمانية ورئاسية فيها.

2 - رئاسة الجمعية 112 :

اقترح المجلس انتخاب السيد فرانكلين دريلون، رئيس مجلس الشيوخ في الفيليبين رئيساً للجمعية 112. وقد نقل رئيس الاتحاد السيد بايز هذا الاقتراح إلى الجمعية في جلستها ووافقت عليه بالتصفيق.

3 - جدول أعمال الجمعية 113 :

أقر المجلس الحاكم المواضع التي ستدرج في جدول أعمال الجمعية 113 التي ستعقد في جنيف خلال شهر تشرين الأول (أكتوبر) من هذا العام 2005، وذلك على النحو التالي:

<u>اللجنة الدائمة الأولى- لجنة السلم والأمن الدوليين:</u>

" دور البرلمانات في تعزيز السيطرة على الاتجار بالأسلحة الصغيرة والعتاد العسكري الخفيف وذخيرتهما"

<u>اللجنة الدائمة الثانية- لجنة التنمية المستدامة والتمويل والتجارة:</u>

" دور البرلمانات في الإدارة البيئية وفي مكافحة التدهور العالمي للبيئة "

<u>اللجنة الدائمة الثالثة- لجنة الديمقراطية وحقوق الإنسان</u>

" كيف يمكن للبرلمانات، وكيف يجب عليها العمل لتعزيز الوسائل الفعالة لمكافحة العنف ضد النساء في جميع الميادين"

4 – الاجتماع العالمي الثاني لرؤساء البرلمانات في نيويورك :

أ – مشروع جدول أعمال الاجتماع:

1- إقرار جدول الأعمال.

2- عرض تقرير حول الممارسات الأفضل للعمل الذي يقوم به البرلمان من أجل تعزيز انخراطه في الشؤون الدولية.

3- تقرير أولي حول مواجهة أهداف التنمية في الألفية.

4- عرض التقرير الخاص بالبعد البرلماني للديمقراطية: إطار للمعايير والممارسة الرشيدة من أجل توجيه الديمقراطية داخل بلد ما.

5- مناقشة عامة : البرلمانات والتعاون متعدد الأطراف : مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين.

6- إقرار الإعلان الختامي.

ب – التحضيرات للاجتماع:

وافق المجلس على تقرير تقدمت به اللجنة التحضيرية لاجتماع تناول مواضع عديدة من بينها أن الاجتماع سيعقد في قاعة الجمعية العامة للأمم المتحدة في الفترة من 7-9 أيلول- سبتمبر 2005، كذلك يتضمن التقرير مشروع برنامج العمل، ومستويات المشاركين (رؤساء جميع البرلمانات ذات الغرفة الواحدة أو ذات الغرفتين -رؤساء المنظمات البرلمانية الدولية، ممثلو الأعضاء المشاركين، ممثلو الأعضاء المراقبين (الملاحظين) المتحدثون الضيوف ...الخ)

كذلك تضمن التقرير معلومات أخرى تتعلق بضرورة الحصول على تأشيرات الدخول إلى الولايات المتحدة في وقت مبكر، والحصول على إذن الدخول إلى مبنى الأمم المتحدة بعد إرسال صورة رؤساء الوفود في موعد أقصاه 2005/6/30. وتضمن التقرير استمارة تسجيل للوفود ، ومعطيات حول كيفية الحصول على تأشيرة دخول إلى الولايات المتحدة[2]، بالإضافة إلى مشروع الإعلان الذي سيصدر عن الاجتماع.

5 – الاجتماعات القادمة للجمعية :

أ – الاجتماعات النظامية المقررة من قبل المجلس الحاكم

الجمعية 113 – تشرين الأول (أكتوبر) في جنيف

الجمعية 114 – آذار (مارس) – نيسان (إبريل) 2006 في نيروبي (كينيا)

ب – الاجتماعات النظامية التي تنتظر قراراً من المجلس الحاكم

- الجمعية 115 – تشرين الأول (أكتوبر) 2006 في جنيف
- الجمعية 116 آذار (مارس) نيسان (إبريل) 2007 في أديس أبابا (إثيربيا)
- الجمعية 118 نيسان (إبريل) 2008 في بانكوك (تايلاند)

(هذا وقد نشرت الأمانة العامة للاتحاد على موقعها في الانترنيت تقريراً عن اجتماع نابليون وترجمة كاملة لمشروع النظام الأساسي للجمعية البرلمانية المتوسطية).

---

[2] ستقوم الأمانة العامة للاتحاد بترجمة جميع هذه المعطيات وإرسالها إلى الشعب الأعضاء وتوفيرها في موقع الاتحاد على الانترنيت

6 – ملء الشواغر في هيئات الاتحاد ولجانه المختلفة :

- **لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين:**

- انتخاب كل من السيدين : مارغين بيرلانغا (من المكسيك)، و فرانكلين دريلون (من الفيليبين) عضوين أصيلين في اللجنة.
- وانتخاب السيد بروكوريشا (عن تشيلي) عضواً احتياطياً في اللجنة.

- **اللجنة الخاصة بالوضع في الشرق الأوسط:**

- انتخاب السيد مصطفى الفقي (من مصر) عضواً أصيلاً في اللجنة.
- وانتخاب السيد سيران (من منغوليا) عضواً احتياطياً.

- **اجتماع النساء البرلمانيات:**

- انتخاب السيدة بهية جواد الجيشي (من البحرين) عضواً أصيلاً في لجنة التنسيق وممثلة عن المجموعة العربية فيها.
- انتخاب كل من السيدتين : تشو (من ماليزيا) وتويا (من منغوليا) عضوين احتياطيين في اللجنة التنسيقية عن مجموعة آسيا –الباسيفيك.
- انتخاب كل من السيدة بارانوافا (من بيلاروسيا) والسيدة بياغا جيستوفا (من كازاخستان) عضوين أصيلين في لجنة التنسيق ، ممثلتين لمجموعة أوراسيا.

- كذلك أعيد تشكيل مكاتب اللجان الدائمة الثلاث وفقاً للائحة الداخلية لعمل اللجان وللاعتبارات التي تم الاتفاق عليها بين ممثلي المجموعات الجغرافية – السياسية.

ومن أبرز التعديلات المتعلقة بالمجموعة العربية:

- انتخاب السيد نمير غانم (من سوريا) رئيساً للجنة الدائمة الأولى، لجنة الأمن والسلم الدوليين.
- وانتخاب السيد زكريا عزمي (من مصر) نائباً لرئيس اللجنة الدائمة الثالثة، لجنة الديمقراطية وحقوق الإنسان.
- وانتخاب السيدة بهية جواد الجيشي (من البحرين) عضواً أصيلاً في لجنة التنسيق لاجتماع النساء البرلمانيات.

7 – تقرير اللجنة الخاصة بالوضع في الشرق الأوسط :

استمع أعضاء المجلس إلى تقرير عن اجتماع اللجنة الخاصة بالوضع في الشرق الأوسط قدمه مقرر اللجنة السيد هادجي غيورغيو (من قبرص):

نوه المقرر بتقرير رئيس اللجنة السيد فاليرسين حول زيارته لفلسطين التي تزامنت مع إجراء الانتخابات الرئاسية في كانون الثاني (يناير) 2005. وأكد أعضاء اللجنة أن أفاق السلام في المنطقة قد تحسنت في الشهور القليلة الماضية.

كما أعربوا عن الأمل في أن تكون الانتخابات التشريعية القادمة رافعة للتغيير في جميع المجالات وفي جميع هياكل السلطة الفلسطينية. واقترحت اللجنة إرسال بعثة من الاتحاد إلى فلسطين أثناء إجراء هذه الانتخابات في 17/ تموز (يوليو) 2005.

وأشار التقرير إلى استماع اللجنة إلى آراء وفود كل من فلسطين ومصر والأردن وإسرائيل.

الوفد الفلسطيني:

أشار إلى أن أرضه ما تزال محتلة. وأكد أن الفلسطينيين راغبون في احترام وقف إطلاق النار لضمان حملة ناجحة تسبق الانتخابات البرلمانية القادمة. وأشار الوفد إلى صعوبة صيانة الأمن في الأراضي الفلسطينية نظراً لوجود قوة أمن سيئة التجهيز، ومراكز مدمرة.

الوفد المصري:

أكد ضرورة التهدئة وإعادة بناء الثقة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي.

الوفد الأردني:

أعرب عن الأمل في أن تعمل لجنة الاتحاد البرلماني الدولي بأساليب أكثر فاعلية لتشجيع معسكر السلام في إسرائيل . وشدد على أهمية التوصل إلى حل للصراع الفلسطيني - الإسرائيلي تنعكس نتائجه إيجابياً على التطورات المستقبلية في منطقة الشرق الأوسط. وحث الوفد البرلمانيين على بذل جهودهم من أجل تطبيق القرارات الكثيرة الصادرة عن الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي حول الشرق الأوسط.

الوفد الإسرائيلي:

أشار إلى أنه كانت ثمة إمكانية للتوصل إلى وقف العنف ،وأنه من الضروري أن يتخذ الجانبان الخطوات الضرورية لذلك. فإذا توقف العنف يصبح من الممكن التقدم من خطة فك الارتباط الإسرائيلية إلى تطبيق كامل لخارطة الطريق.

وأوصت اللجنة في ختام تقريرها بتأكيد أهمية إرسال وفود مراقبة لعملية الانتخابات التشريعية الفلسطينية في تموز-يوليو- من هذا العام، كما أكدت أهمية الاقتراح الأردني المتعلق، بتكثيف الجهود لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي المتعلقة بالوضع في المنطقة. وقد وافقت الجمعية على نشاط اللجنة وعلى التقرير الذي قدمته إلى الجمعية.

8 - نتائج المؤتمر البرلماني الرابع حول الأمن والتعاون في منطقة المتوسط :

أخذت الجمعية علماً بوقائع المؤتمر البرلماني الرابع لعملية الأمن والتعاون في منطقة المتوسط الذي انعقد يومي 6-7/شباط (فبراير) 2005 في مدينة نابليون اليونانية. وقد أسفر المؤتمر عن ولادة الجمعية البرلمانية لمنطقة المتوسط وأقر مشروع نظامها الأساسي. وسوف تعقد الجمعية جلستها الأولى في المملكة الأردنية الهاشمية خلال النصف الثاني من هذا العام 2005، على أن يسبق الاجتماع الأول للجمعية اجتماع تحضيري مفتوح يعقد في مدينة نابولي بدعوة من البرلمان الإيطالي. وبانعقاد هذا المؤتمر يسدل الستار على نشاط عملية الأمن والسلام في المتوسط داخل الاتحاد البرلماني الدولي الذي تبناها ورعاها طيلة أكثر من ثلاثة عشر عاماً. - (هذا وقد نشرت الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي في موقعها على الإنترنت تقريرا عن أعمال المؤتمر المذكور وترجمة كاملة لمشروع النظام الأساسي للجمعية البرلمانية المتوسطية وللإعلان الختامي الصادر عن المؤتمر) .

تاسعاً - الاجتماع التنسيقي للوفود البرلمانية العربية

عقدت الوفود العربية المشاركة في اجتماعات مانيلا اجتماعاً تنسيقياً ظهر يوم

الأحد الواقع في 2005/4/3، وناقش الاجتماع جدول أعمال تضمن البنود الآتية:

1- الطلبات الخاصة بإدراج بند إضافي في جدول أعمال الجمعية.

2- تشكيل مكاتب اللجان التخصصية الجديدة داخل الاتحاد البرلماني الدولي ودراسة تمثيل المجموعة العربية (اللجنة الخاصة بوباء الإيدز - اللجنة الخاصة بحماية الطفل).

3- الشواغر في هيئات الاتحاد المختلفة:

أ- الترشيحات العربية لمكاتب اللجان الدائمة والهيئات الأخرى:

- ترشيح بديلة لممثلة المجموعة العربية في لجنة التنسيق للنساء البرلمانيات
- ترشيح بديل لمنصب النائب الأول لرئيس اللجنة الدائمة الأولى
- ترشيح بديل لمنصب نائب رئيس اللجنة الدائمة الثالثة

ب- تبادل آراء حول الشواغر الأخرى

4 - تبادل الآراء وتنسيق المواقف حول انتخاب الرئيس المقبل للاتحاد البرلماني الدولي.

5 - ما يستجد من أعمال.

ترأس الاجتماع، بتكليف من دولة رئيس الاتحاد البرلماني العربي، السيد الدكتور أحمد فتحي سرور، رئيس مجلس الشعب المصري، الذي رحب في مستهل الاجتماع بالسادة رؤساء وأعضاء الوفود، وعرض عليهم مشروع جدول الأعمال فوافقوا عليه.

في بداية الاجتماع عرض السيد أحمد ابراهيم الطاهر، رئيس المجلس الوطني السوداني ، الوضع الخطير القائم في دارفور والقرار الصادر عن مجلس الأمن الدولي القاضي بإحالة متهمين سودانيين إلى محكمة الجنايات الدولية، موضحاً الآثار السلبية للقرار على الوضع في المنطقة: وبعد المناقشة قرر الاجتماع إصدار بيان باسم الوفود يتناول الأوضاع العربية عموماً لا سيما في فلسطين والسودان وسورية والعراق... (نص البيان ملحق بهذا التقرير).

ناقش الاجتماع بعد ذلك بنود جدول الأعمال بنداً بنداً وتوصل إلى القرارات التالية حول كل منها:

1) **حول البند الطارئ في جدول أعمال الجمعية:**

- العمل على توحيد الطلبات المقدمة تحت عنوان واحد ودعم موقف الجزائر من هذا الموضوع وتفويض رئيس الوفد الجزائري بإجراء الاتصالات اللازمة، لا سيما مع الوفد التركي لأن الطلب التركي يكمل الطلب الجزائري. كذلك أوصى القرار بمراعاة الجانب القانوني لدور البرلمانيين في قضايا الكوارث الإنسانية وضرورة التأكيد على جانبي هذه المسألة: التضامن الدولي والتدخل الإنساني.

2) **حول مكاتب اللجان الجديدة:**

الموافقة على الاقتراح الأردني بترشيح السيدة ناريمان روسان (من الأردن) عضواً في مكتب اللجنة الجديدة قيد التشكيل (حول حماية الطفل).

3) **حول ملء الشواغر في هيئات الاتحاد:**

- الموافقة على ترشيح السيد زكريا عزمي (من مصر) لمنصب نائب رئيس اللجنة الدائمة الثالثة (الديمقراطية وحقوق الإنسان) بديلاً عن السيد عبد الأحد جمال الدين.

- ترشيح السيدة بهية جواد الجيشي (من البحرين) لعضوية لجنة التنسيق للنساء البرلمانيات وإبقاء ممثلة السودان في اللجنة

عضواً احتياطياً[3].

- دعم ترشيح السيد نمير غانم (من سورية) لمنصب رئيس اللجنة السياسية.

4) حول انتخابات رئاسة الاتحاد البرلماني الدولي:

تنتهي في أيلول-سبتمبر- المقبل (2005) أي أبان اجتماعات الجمعية 113 للاتحاد البرلماني الدولي في جنيف فترة ولاية الرئيس الحالي للاتحاد البرلماني الدولي السيد سرجيو بايز (من تشيلي). وقد بدأت معركة انتخابات الرئيس منذ الآن.

وحسب مبدأ التناوب في تسلم منصب رئيس الاتحاد بين مختلف المجموعات الجغرافية- السياسية، فإن منصب الرئاسة سيكون من نصيب مجموعة 12+ الأوروبية للفترة القادمة. وثمة ترشيحان لهذا المنصب هما: السيد بيير فرديناندو كاسيني، رئيس مجلس النواب الإيطالي و السيد غريت فيرسنيك، عضو مجلس النواب البلجيكي . وقد ناقش الاجتماع موضوع اختيار المرشح الذي ستدعمه الوفود العربية. وتبين من المناقشات أن المرشح الإيطالي قد أجرى اتصالات مع معظم البرلمانات العربية مطالباً بالوقوف إلى جانبه. كما اتضح من خلال المناقشة أن للمرشح البلجيكي مواقف عديدة معادية للقضايا العربية (كان ضد انتساب السعودية إلى الاتحاد البرلماني الدولي، لم يتصل حتى اجتماع مانيلا بأي من البرلمانات العربية، له مواقف سياسية ضد القضايا العربية) وهو يعتمد أساساً على دعم مجموعة +12 ، في حين أن مواقف الإيطالي أفضل بكثير من النواحي السياسية، وأجرى اتصالات مع معظم البرلمانات العربية. واتضح من المناقشة أيضاً أن المرشح الإيطالي سيواصل ترشيحه حتى لو لم تعتمد مجموعة + 12 ترشيحه كممثل لها.

وبعد أخذ جميع القضايا بعين الاعتبار قرر الاجتماع الوقوف إلى جانب المرشح الإيطالي السيد كاسيني ودعم ترشيحه في الانتخابات القادمة. كما قرر الاجتماع توجيه رسالة له تحمل تأييد الوفود العربية إذا كان سيواصل ترشيحه ويخوض معركة الانتخابات[4].

5) قضايا أخرى:

أ- حول اجتماعات مجلس الاتحاد البرلماني العربي:

طرح السيد محمد جاسم الخرافي، رئيس مجلس الأمة الكويتي،أمام الاجتماع موضوع تأجيل الاجتماعات الدورية للاتحاد البرلماني العربي وعدم الالتزام بالمواعيد المقررة في ميثاق الاتحاد، وكذلك عدم التشاور المسبق مع جميع الشعب الأعضاء في الاتحاد حول هذا التأجيل أو حول المواعيد الجديدة التي يمكن أن تحدد لهذه الاجتماعات.

وقد أوضح الأمين العام للاتحاد الظروف الدقيقة التي مرت بها قضية تحديد موعد ومكان اجتماع الدورة العادية لمجلس الاتحاد هذا العام، مشيرا، بالتفصيل إلى الاتصالات والمشاورات التي أجرتها كل من رئاسة الاتحاد وأمانته

---

[3] تحفظ الوفد السوداني على إجراءات قبول ممثلة البحرين كعضو أصيل في لجنة تنسيق النساء البرلمانيات.

[4] في السادس من نيسان (إبريل) 2005 سلم السيد فيرسنيك المرشح البلجيكي، إلى السيد نور الدين بوشكوج، الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي، رسالة موقعة من السيد ستارفيلت، الرئيس المؤقت لمجموعة 12+ حول نتائج اجتماع المجموعة في مانيلا . وتوضح الرسالة أن المجموعة قد اعتمدت السيد فيرسنيك مرشحاً لها بعد إحرازه 81% من الأصوات، وأنه كان المرشح الوحيد لأن السيد كاسيني أعلن أنه لن يكون مرشح المجموعة وأنه سيتابع ترشيحه بصورة مستقلة.

العامة بهذا الصدد.

وطرح بعض المشاركين ضرورة إجراء تعديلات في ميثاق الاتحاد بحيث لا تعود الاجتماعات النظامية خاضعة للملابسات والظروف الخاصة. كذلك أوصى الاجتماع في نهاية مداولاته بعقد الدورة العادية القادمة لمجلس الاتحاد في الفترة ما بين الأول والعاشر من حزيران-يونيو- 2005 بعد إجراء المشاورات والتنسيق بين الجزائر والبحرين لتحديد مكان انعقادها.

واقترح الدكتور فتحي سرور، رئيس مجلس الشعب المصري، رئيس الاجتماع، ضرورة ان تناقش دورة المجلس موضوع الإصلاح السياسي والديمقراطي في العالم العربي.

ب- حول اللقاء مع مساعد الأمين العام للأمم المتحدة:

شارك في اجتماعات مانيلا السيد روبرت أور، مساعد الأمين العام للأمم المتحدة لشؤون التخطيط السياسي، أحد المسؤولين الأساسيين عن مشروع إصلاح الأمم المتحدة. وقد طلب السيد أور تنظيم لقاءات مع وفود جميع المجموعات الجغرافية -السياسية لتعريفها بمشروع إصلاح الأمم المتحدة.

ونظم وفد الأمانة العامة للاتحاد لقاء مع السيد أور حضره ممثلو أغلبية الوفود العربية، وتم عرض الخطوط العريضة لمشروع إصلاح الأمم المتحدة الذي يرتكز أساساً إلى توسيع العضوية الدائمة في مجلس الأمن الدولي، وإنشاء مجلس لحقوق الإنسان والديمقراطية... وغيرها ...

وناقش أعضاء الوفود العربية بعض نقاط المشروع مركزين على ضرورة دعم دور الأمم المتحدة وإعطائها المزيد من الصلاحيات في تقرير مسائل الحرب والسلم والدفاع عن قضايا الشعوب ورفع الهيمنة التي تمارسها الدول الكبرى على هيئاتها، والتخلص نهائياً من سياسة ازدواج المعايير في مواقف الأمم المتحدة.

نشاط وفد الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي:

شاركت الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي في أعمال مؤتمر مانيلا بوفد ترأسه السيد نور الدين بوشكوج الأمين العام للاتحاد، وضم في عضويته كلاً من الأمين العام المساعد ومدير العلاقات البرلمانية.

وقد أسهم الوفد بنشاط ملحوظ في جميع أعمال الجمعية ومتابعة الجلسات العامة واجتماعات اللجان، وفي جميع الأنشطة التي قامت بها الوفود البرلمانية العربية خلال الجمعية:

- فقد وزع الوفد على جميع الوفود العربية مذكرة تضمنت عرضاً شاملاً لمختلف أنشطة الجمعية والمجلس الحاكم واللجان الدائمة (جدول أعمال الجمعية، جدول أعمال المجلس الحاكم، اجتماعات اللجان).
- وقام الوفد بالتحضير للاجتماع التشاوري الذي عقدته الوفود العربية قبل بدء أعمال الجمعية لتنسيق مواقفها حول مختلف القضايا التي ستعالجها الجمعية. كما نظم الاجتماع الخاص مع مساعد الأمين العام للأمم المتحدة لعرض مشروع إصلاح الأمم المتحدة.
- أجرى الأمين العام للاتحاد لقاءات عديدة مع السيد عبد القادر عبد الله، الأمين العام للاتحاد البرلماني الإفريقي لتنسيق جهود الوفود الإفريقية والعربية إزاء القضايا المشتركة. وكذلك ضرورة العمل على تحديد

موعد لعقد المؤتمر البرلماني الإفريقي-العربي الحادي عشر.

- كذلك التقى الأمين العام مع الأمين العام لبرلمان أمريكا اللاتينية، الذي تم البحث معه في التحضير لعقد اللقاء البرلماني الأول العربي-اللاتيني.

- ساهم الوفد بقسط أساسي في صياغة وإصدار البيان السياسي الصادر عن اجتماع الوفود العربية، وفي إصدار البيان الصادر عن اجتماع الوفود البرلمانية العربية المغاربية.

❑ ❑ ❑

ملحق التقرير:

بيان صادر عن اجتماع الوفود البرلمانية العربية المشاركة في الجمعية 112 للاتحاد البرلماني الدولي مانيلا 05/4/5.

بيان صادر عن اجتماع الوفود البرلمانية العربية المشاركة في الجمعية الـ 112 للاتحاد البرلماني الدولي في مانيلا - الفيليبين

عقدت الوفود البرلمانية العربية المشاركة في أعمال الجمعية ال 112 للاتحاد البرلماني الدولي التي انعقدت في مانيلا بالفيليبين في الفترة من 3 إلى 8/ نيسان - أبريل/ 2005 اجتماعاً تشاورياً استعرضت فيه أيضاً الأوضاع العربية الراهنة وقررت إصدار البيان الآتي:

حول القضية الفلسطينية

1. يحيي المشاركون الصمود الرائع للشعب الفلسطيني وقيادته في مواجهة العدوان الإسرائيلي المتواصل، ويشيدون بتشبثه بحقوقه الوطنية المشروعة، كما يثمّنون تمسّكه بخياره الديمقراطي الذي تجلّى بوضوح في انتخابات الرئاسة الأخيرة، وإصراره على إنجاز المرحلة التالية من الانتخابات المحلية، ومن ثم التشريعية في نفس أجواء الشفافية والنزاهة، وعلى أساس التعددية السياسية والوحدة الوطنية اللتين أكدتهما نتائج اجتماعات القاهرة بين فصائل العمل الوطني الفلسطيني.

2. يندد المشاركون باستمرار الحكومة الإسرائيلية في سياساتها العدوانية والتوسعية ضد الشعب الفلسطيني ومحاولاتها للتنصل من الالتزامات التي تفرضها عليها الاتفاقات الموقعة، وتباطؤها المتعمد في تنفيذ ما جاء في تفاهمات شرم الشيخ (تلكؤها في إطلاق سراح المعتقلين الفلسطينيين، ومواصلة بناء الجدار الفاصل، وبناء المستوطنات ... وغيرها).

3. يطالب المشاركون الاتحاد البرلماني الدولي، وبرلمانات العالم، والمجتمع الدولي بأسره دعم الشعب الفلسطيني في سعيه لإنجاز حقوقه الوطنية المشروعة، المتمثلة في العودة وتقرير المصير وإقامة دولته المستقلة على أساس قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، لاسيما قرارات الأمم المتحدة 149 ، 242 ، 338 وخارطة الطريق ومبادرة السلام العربية.

حول التضامن مع سورية

1. يجدد المشاركون مساندتهم لسورية ودعمهم الكامل لحقها في استرجاع كامل الجولان السوري المحتل حتى حدود الرابع من حزيران (يونيو) 1967، ويعتبرون جميع الإجراءات التي اتخذتها إسرائيل لضم الجولان السوري لاغية وباطلة ومخالفة للشرعية الدولية.

2. يؤكد المشاركون تضامنهم المطلق مع سورية في مواجهة الهجمة المبرمجة والضغوط الموجهة إليها لإرغامها على التخلي عن سياستها المبدئية وثوابتها القومية، ويعلنون رفضهم لقرار الكونغرس الأمريكي حول محاسبة سورية، باعتباره

مناقضاً للقانون الدولي وتدخلاً في الشؤون الداخلية لسورية.

3. يعتبرون أن قرار مجلس الأمن رقم 1559 لم يأخذ بعين الاعتبار طبيعة العلاقات القائمة تاريخياً بين سورية ولبنان، ويتنكر للدور الإيجابي الذي لعبته سورية في لبنان، لاسيما مساعدتها في وقف الحرب الأهلية ونشر الاستقرار في لبنان.

4. يرحبون بقرار الحكومة السورية سحب قواتها من لبنان تنفيذاً لقرار الأمم المتحدة، وبما يتوافق مع آلية الطائف، ويعتبرون ذلك خطوة إيجابية وبناءة.

حول التضامن مع لبنان

1. يدين المشاركون بشدة جريمة اغتيال رئيس وزراء لبنان السابق المغفور له رفيق الحريري، ويرون في هذه الجريمة محاولة لزعزعة الاستقرار في لبنان وخطوة على طريق تنفيذ المخططات التي تتعارض مع مصلحة لبنان ومصالح الأمة العربية جمعاء. ويدعون جميع قطاعات الشعب اللبناني إلى تفويت الفرصة على المتربصين بلبنان، والحفاظ على وحدة الشعب اللبناني .

2. يؤكد المشاركون مساندتهم للبنان ولحقه الكامل في استرجاع ما بقي محتلاً من أرضه في مزارع شبعا وكفر شوبا وغيرها استكمالاً لتنفيذ القرار الدولي 52.

حول الوضع في السودان

1. يعرب المشاركون عن قلقهم العميق واستغرابهم الشديد لصدور قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1593 بشأن إحالة متهمين سودانيين للمحكمة الجنائية الدولية، في الوقت الذي بدأ فيه السودان تنفيذ اتفاقية السلام الموقعة بين الحكومة والحركة الشعبية في التاسع من يناير (كانون الثاني) 2005، وفي الوقت الذي شكلت فيه الحكومة السودانية لجاناً قضائية للتحقيق واتخذت الخطوات اللازمة لمحاكمة المجرمين في دارفور.

2. يرى المشاركون أن قرار مجلس الأمن رقم 1593 قرار انتقائي يستثني السودان من بين الدول التي لم توقع على اتفاقية إقامة المحكمة الجنائية الدولية ويخضعه لأحكامها. كذلك يعتبر المشاركون أن القرار يعيق جهود السودان لإكمال تنفيذ اتفاقية السلام الموقعة في نيروبي، كما يعرقل جهود الاتحاد الإفريقي السلمية، فضلاً عن أنه يشجع المتمردين على مواصلة عرقلتهم لجهود السلام.

3. يؤكد المشاركون تضامنهم مع السودان في جهوده السلمية لحل مشكلة دارفور ومعاقبة من تثبت إدانته بخرق حقوق الإنسان، ويناشدون جميع البرلمانات بمساندة مبدأ العدالة في تطبيق الأحكام ورفض الازدواجية في المعايير.

حول العراق

- يؤكد المشاركون ضرورة الحفاظ على وحدة أراضي العراق ووحدة شعبه واحترام سيادته واستقلاله، ويدعون إلى تنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1546 لعام 2004 القاضي بتمكين العراق من استعادة كامل سيادته وإنهاء الوجود العسكري الأجنبي فيه.

- يرحبون بالعملية الانتخابية التي جرت في العراق في كانون الثاني(يناير) 2005،

ويعتـبرونها إنجازاً كبيراً للشعب العراقي علـى طريق الانتقال السلمي الديمقراطي للسـلطة، ويثمـنون الدور الذي قامت به الأمم المتحدة في مساندة العملية الانتخابية، ويؤكـدون أهمـية اضطلاع الأمم المتحدة بدور مركزي في استكمال العملية السياسية وفي جهود إعادة الإعمار في العراق، كما يؤكدون ضرورة تعزيز دور جامعة الدول العربـية في هذه العمليات. ويدينون جميع أعمـال العنف والإرهاب التي تحدث في العـراق والتـي تسـتهدف المدنيين والمؤسسات الدينية والإنسانية والمدنية.

حول الجزر الإماراتية الثلاث

يجـدد البرلمانيون العرب المشاركون في اجـتماعات مانـيلا تأكيدهم المطلق على سيادة دولـة الإمـارات العربية المتحدة الكاملة على جزرها الثلاث: طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى ويؤيدون جميع الإجراءات السلمية التـي تتخذها دولة الإمارات لاستعادة سيادتها علـى هذه الجزر ويدعون الجمهورية الإيرانية الإسـلامية إلى الاستجابة لدعوة دولة الإمارات بإيجاد حل لمشكلة الجزر وفق المواثيق الدولية مـن خلال المفاوضات المباشرة أو اللجوء إلى محكمة العدل الدولية.

حول مدينتي سبتة ومليلية المغربيتين :

1 – يجـدد المشـاركون مساندتهم التامة والشـاملة للجهود التي تبذلها المملكة المغربية فـي سـبيل اسـترجاع المدينتيـن المغربيتين المحتلتين والجزر الجعفرية.

2 – يطالـبون الحكومة الإسبانية بالدخول فـي مفاوضـات مباشرة مع المغرب لحل هذه القضـية سـلمياً ، والتجاوب مع المقترح الذي سبق أن تقدم به جلالة المغفور له الملك الحسن الثانـي ، والرامـي إلى تكوين خلية إسبانية – مغربـية مشتركة للتفكير في حل عادل وسلمي لهـذه القضـية ، يكون من شأنه إعادة الحقوق الشـرعية الثابـتة للمملكة في هاتين المدينتين السليبتين.

3 – يثمن البرلمانيون العرب التحسن الكبير الـذي طـرأ على العلاقات المغربية الإسبانية والجهـود التـي يبذلها الطرفان في سبيل حل جمـيع الخلافات بالطرق السلمية لما فيه خير ومصلحة الشعبين.

وقـد تلقى البرلمانيون العرب المشاركون فـي اجتماعات مانيلا ببالغ الأسى والأسف نبأ وفـاة أخـيهم العزيز وزميلهم الوطني الغيور والقومـي ذي المواقـف الثابـتة الدكتور علي الخلـيل، رئـيس لجـنة الشؤون الخارجية في المجلس النيابي اللبناني الشقيق، وبهذه المناسبة الأليـمة فإنهم يتقدمون بصادق العزاء إلى دولة الأستاذ نبيه بري، رئيس مجلس النواب اللبناني، وإلى عائلة الشهيد وجميع ذويه.

وإنا لله وإنا إليه راجعون.

مانيلاً 2005/4/5

البرلمانيون العرب المشاركون
في الجمعية 112
للاتحاد البرلماني الدولي

❑ ❑ ❑

تقرير الأمانة العامة للاتحاد حول أعمال ونتائج الاجتماع التحضيري للدورة الأولى للجمعية البرلمانية المتوسطية (نابولي (إيطاليا) 25-2005/6/27)

أولاً – خلفية الاجتماع :

في أوائل شهر شباط – فبراير – من هذا العام عُقد في مدينة نابليون اليونانية المؤتمر الرابع للأمن والسلام في حوض البحر الأبيض المتوسط . وكان الهدف الأساسي للمؤتمر هو الإعلان عن ولادة الجمعية البرلمانية المتوسطية، التي تضم برلمانات ضفتي المتوسط الجنوبية والشمالية ، بالإضافة إلى برلمانات بعض الدول الأخرى التي لها علاقات وثيقة جغرافية وتاريخية مع منطقة المتوسط . وقد أعلن المؤتمر عن ولادة الجمعية البرلمانية المتوسطية وأقر نظامها الأساسي ، وقرر عقد الدورة الأولى للجمعية في العاصمة الأردنية – عمان – في النصف الثاني من هذا العام 2005 . كذلك قرر مؤتمر نابليون عقد اجتماع تحضيري يسبق افتتاح الدورة الأولى للجمعية هدفه الرئيسي إقرار اللائحة الداخلية للجمعية وبحث عدد من الأمور التي تتناول مستقبل الجمعية من حيث : المقر، السكرتاريا ، الميزانية وغيرها من الأمور التنظيمية . وقد استضافت الشعبة الإيطالية هذا الاجتماع في مدينة نابولي بين 25 و 2005/6/27 .

ثانياً – جدول أعمال الاجتماع التحضيري :

ناقش اجتماع نابولي عدداً من القضايا التي أدرجت في جدول أعماله ، وذلك على النحو التالي .

1 – اعتماد جدول الأعمال .

2 – مناقشة مشروع النظام الداخلي للجمعية البرلمانية المتوسطية .

3 –المسائل المتعلقة بميزانية عام 2006 للجمعية.

4 – إعلان سياسي سيتم تبنيه في الجلسة الافتتاحية للجمعية .

5 – اختيار مقر للسكرتارية التنفيذية للجمعية.

6 – اختيار مكان وتاريخ الدورة الثانية للجمعية.

7 – دراسة المواضيع المقترحة للدورة الثانية للجمعية .

8 – اختتام الاجتماع .

ثالثاً – الافتتاح وجلسات العمل :

افتتح الاجتماع التحضيري بكلمة قصيرة ألقاها السيد رودي سال ، عضو الجمعية الوطنية الفرنسية ، ورئيس الاجتماع الأخير لعملية الأمن والتعاون في حوض المتوسط . وقد شكر السيد سال البرلمان الإيطالي على استضافة الاجتماع التحضيري في نابولي ، ثم قدم استعراضاً سريعاً لمراحل عملية الأمن والتعاون في المتوسط منذ بداياتها في رحاب الاتحاد البرلماني الدولي في أوائل التسعينات من القرن الماضي ، وحتى انتهائها في هذا العام بولادة الجمعية البرلمانية المتوسطية . ووجه السيد سال الشكر الجزيل لعدد من الشخصيات البرلمانية التي واكبت هذه العملية ولعبت دوراً هاماً في تطورها ، كان من بينهم السيد عبد الواحد الراضي ، رئيس مجلس النواب المغربي، والسيدة داماتو ، رئيسة البرلمان المالطي ، والسيدة الزا بابا ديميتريو ، نائبة رئيسة البرلمان اليوناني .

بعد ذلك تحدث ، باسم الشعبة الإيطالية المضيفة ، السيد جيورجيو سابوريتو ، عضو مجلس الشيوخ الإيطالي ، الذي قدم الشكر والترحيب لجميع المشاركين في الاجتماع ، منوهاً بأن شواطئ البحر المتوسط الشمالية والجنوبية قد شهدت حضارات عظيمة ، وكان بينها علاقات متنوعة الأشكال ، ولكن الوضع الطبيعي لهذه المنطقة في عالم اليوم أن يعمل الجميع لجعل هذا الحوض حوض أمن وسلام وتعاون بين جميع الشعوب المتشاطئة عليه . وأشار السيد سابوريتو إلى أنه ليس غريباً أن تظهر بعض الخلافات حول عدد من القضايا بين البلدان المتوسطية ، إلا أنه لا يمكن وجود قضايا لا حل لها من خلال الحوار .

وأشار السيد سابوريتو أيضاً إلى أن التحديات الأساسية التي تواجه بلدان المتوسط وشعوبه هي تطوير الديمقراطية ، وتحقيق التنمية وحل النزاعات القائمة عن طريق الحوار والتفاهم وبالوسائل السلمية . وأكد بأن الجمعية البرلمانية المتوسطية تعطينا جميعاً فرصة ذهبية لرصد الأوضاع في المنطقة ومتابعة تطوراتها وإيجاد الحلول المناسبة لها .

بعد كلمتي الافتتاح بدأت جلسات العمل مباشرة تبعاً لبنود جدول الأعمال . وفي البداية أعلن رئيس الاجتماع السيد رودي سال أن ثمة تطوراً هاماً جرى بعد اجتماع نابليون الأخير في اليونان ، وهو أن السيد بوريل ، رئيس البرلمان الأوروبي ، ورئيس الجمعية البرلمانية الأورو – متوسطية ، قد وجه مؤخراً رسالة إلى عدد من رؤساء البرلمانات المتوسطية ينتقد فيها إنشاء الجمعية البرلمانية المتوسطية ، ويشير إلى أن إنشاءها يشكل ازدواجية في التمثيل بالنسبة لمنطقة المتوسط ، نظراً لوجود الجمعية البرلمانية الأورو – متوسطية . وحذر السيد بوريل في رسالته من جو تنافسي بين الجمعيتين ، الأمر الذي يلحق الضرر بالجمعية الأورو – متوسطية . ويدعو السيد بوريل في ختام رسالته رؤساء برلمانات المتوسط إلى نفض أياديهم من الجمعية البرلمانية المتوسطية، ويحثهم على عدم الانتماء إليها والإبقاء على علاقتهم بالجمعية الأورو – متوسطية . ووصف السيد سال الرسالة بأنها تتسم بلهجة عدائية قاسية ولا مبرر لها .

ثم شرح السيد سال باختصار أن ما يتخوف منه السيد بوريل في رسالته غير وارد . فالجمعيتان مختلفتان من حيث التركيب – ومجال العمل والأهداف .

من حيث التركيب ، تضم الجمعية الأورو – متوسطية جميع برلمانات دول الاتحاد الأوروبي – التي معظمها ليست بلداناً متوسطية – فضلاً عن بعض البرلمانات المتوسطية . وعلى سبيل المثال هناك بلدان متوسطية ليست برلماناتها أعضاء في هذه الجمعية : ففي الجنوب ليست الجماهيرية العربية الليبية عضواً فيها . وفي الشمال فإن بلدان البلقان التي ليست أعضاء في الاتحاد الأوروبي ليست أيضاً أعضاء في الجمعية الأورو – متوسطية مثل ألبانيا ، البوسنة والهرسك ، كرواتيا ، صربيا والجبل الأسود ، وهذه جميعاً بلدان متوسطية ولكنها ليست أعضاء في الجمعية الأورو – متوسطية ، في حين أنها جميعاً أعضاء في الجمعية البرلمانية المتوسطية . وبالتالي فإن تركيب هذه الجمعية أكثر واقعية وأشد تماسكاً من الناحية الجغرافية .

ومن حيث الأهداف ، فإن الجمعية الأورو – متوسطية تعنى أساساً بالحوار البرلماني الأورو – متوسطي ، خاصة فيما يتعلق باتفاقات الشراكة بين دول الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطية الأعضاء في الجمعية الأورو – متوسطية ، أي أن القضايا المتعلقة بسياسات الاتحاد الأوربي هي الأساس في نشاطها .

أما الجمعية البرلمانية المتوسطية الجديدة فإن برنامج عملها وأهدافها أكثر اتساعاً لأنها توفر للبرلمانات الأعضاء جواً أوسع لمناقشة القضايا الإقليمية ، خصوصاً التعاون السياسي والأمن ، التنمية المشتركة ، وبشكل أخص التركيز على

حوار الحضارات . وروح المناقشات التي سوف تسود فيها هي الحوار بين متساوين .

وهكـذا فإن الفروق بين الجمعيتين واضحة ، والأصح أن نعتبرهما متكاملتين وليس متنافستين . أخذ النقاش حول هذه المسألة حيزاً هاماً من جلسة العمل الأولى . وقد أجمع المشاركون في اجتماع نابولـي على رفض رسالة السيد بوريل، وأعلنوا عـن تمسـكهم بالجمعـية الجديـدة . كما أبدى الكثـيرون استغرابهم لإثار هذا الموضوع الآن بعـد أن أعلـن عن ولادة الجمعية . وتساءلوا لمـاذا لم تثر القضية قبلاً ، علماً أن الكثير من الدول الأوروبية المتوسطية وغير المتوسطية ، تعلـم جـيداً الـتطورات التي أدت إلى ولادة الجمعـية البرلمانـية المتوسطية وواكبوها ، إذ أنها لم تكن تجري في الخفاء .

وبعـد نقـاش مطول تم الاتفاق على اتخاذ الموقف التالي :

1 – إعـلان التمسـك بالجمعـية البرلمانـية المتوسطية ومتابعة الخطوات الرامية إلى هيكليتها .

2 – توجـيه رسـالة باسم الاجتماع إلى جميع رؤسـاء البرلمانات الأعضاء في الجمعية البرلمانية الأورو – متوسطية لتوضيح ظروف إنشاء الجمعية البرلمانـية المتوسـطية والإشارة إلى الفوارق بين الجمعيتين ونفي الصفة التنافسية بينهما .

3 – تنظـيم لقـاء يضـم أعضـاء مكتب الاجتماع التحضيري (الرئيس والمقررين) مع السيد بوريل لنفس الهدف .

رابعـاً – توصـيات الاجتماع حول القضايا الأخرى في جدول الأعمال :

1 – اللائحـة الداخلـية – ناقش الاجتماع مشـروع اللائحة الداخلية الذي أعدت النسخة المنقحة منه من قبل برلمان مالطا . وقد أدخلت العديـد مـن التعديلات على المشروع ، وتمت الموافقة عليه بالاجماع تمهيداً لرفعه إلى الدورة الأولـى للجمعـية التي ستنعقد في الأردن في خريف هذا العام .

2 – ميزانية الجمعية لعام 2005 – أوضح الأميـن العام للاتحاد البرلماني الدولي ، الذي مـازال يلعب دور المستشار في مجمل القضايا المـتعلقة بهيكلية الجمعية ، بأن تحديد الميزانية يتوقف على جملة عوامل أهمها : مقر الجمعية الدائـم ، والتسهيلات التي يمكن أن يقدمها بلد المقـر ، وجهاز الأمانة العامة وحجم العاملين فـيه .. الـخ . وبعـد مناقشة لهذه القضية تم الاتفـاق على أن يقدم السيد جونسون ، الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي ، خلال الشهور القلـيلة القادمة مشروعاً تقريبياً لنفقات الجمعية يتقرر على أساسه وضع حدود للميزانية . كذلك تم الاتفاق أن تكون ميزانية الجمعية حتى نهاية عـام 2006 في حدود الميزانية المؤقتة التي تمت الموافقـة علـيها فـي اجتماع نابليون في اليونان (شـباط – فـيفري 2005) وأنه اعتباراً من عام 2007 ستكون للجمعية ميزانية خاصة تتم الموافقة علـيها بعـد أن تكون قد اتضحت هيكلية الجمعية وجهازها الإداري وغير ذلك من المعطيات .

3 – الأمانـة العامة للجمعية – تم الاتفاق على أن تبدأ الجمعة بأمانة عامة ضيقة : أمين عام تنفيذي – مساعد الأمين التنفيذي – موظف إداري ، وفي مبنى يضم عدداً قليلاً من المكاتب وقاعة صغيرة للاجتماعات . وفي هذه المرحلة يمكـن أن توفر الأمانة أعمال الترجمة ، التي تعتـبر عـاملاً أساسياً في نشاط الجمعية ، من خـلال الـتعاقد مع مترجمين فوريين وكتابيين يعملـون أثـناء الحاجـة إليهم ، ويفرد لهم بند خاص في الميزانية .

4 – المقـر الدائم للجمعية والأمانة – اتفق الجميع في المناقشات أن تتوفر في المقر الدائم للجمعية مواصفات أساسية من أهمها : أن يكون سـهل التـناول ، ومـن اليسير الوصول إليه بالنسبة لجميع الأعضاء ، وأن يضمن البلد منح تأشـيرات الدخـول لجمـيع أعضاء الجمعية وموظفي الأمانة العامة فيها .

5 – البـيان السياسي الصادر عن الجمعية – أبـرزت المناقشـات التـي جرت حول هذا الموضوع ضرورة إصدار الجمعية عند انتهاء

دورتهـا الأولى في عمان بياناً سياسياً يوضح ماهـية الجمعـية وأهدافها الأساسية ومجالات عملهـا . ولابـد أن يـتطرق البيان إلى أهمية منطقة المتوسط والجوانب السياسية والاقتصادية والثقافـية في عمل الجمعية . وتم الاتفاق على تكلـيف مكتـب الجمعـية الحالـي (الرئـيس والمقررين) على إعداد مسودة البيان ، بالتعاون مـع الأميـن العـام للاتحاد البرلماني الدولي ، وتوزيـع هذه المسودة قبل شهر على الأقل من اجتماع الجمعية الأول في عمان لدراسته من قبل الأعضاء ووضع الملاحظات عليه .

وأعلن رئيس الاجتماع السيد سال أن مكتب الجمعـية المؤقـت بانـتظار تقديـم عروض واقـتراحات مـن الـبرلمانات الأعضاء حول القضايا التالية :

1 – عرض لاستضافة المقر الدائم للجمعية وذلـك وفق دفتر شروط سيقوم المكتب بإعداده قريباً جداً وتوزيعه على البرلمانات الأعضاء .

2 – عـرض لاستضـافة الـدورة الثانية للجمعية خلال عام 2006 .

3 – اقـتراحات حول المواضيع التي يمكن مناقشـتها في الدورة الثانية للجمعية بعد التأكد من أن هذه المواضيع المقترحة ليست مطروحة أمام الجمعية البرلمانية الأورو – متوسطية .

وقبل اختتام أعمال الاجتماع تم الاتفاق على عقـد الدورة الأولى للجمعية في النصف الثاني مـن تشرين الثاني /نوفمبر/ 2005 في عمان والأرجح أن يكون الانعقاد يومي 20-11/21/ 2005 ، وتـرك للأميـن العام للاتحاد الدولي وللرئـيس المؤقت أمر البت في التاريخ للتأكد من عدم تعارضه مع اجتماعات أخرى قد تكون التزمت بها مسبقاً بعض البرلمانات والمؤسسات التي لها علاقة بالجمعية.

وبعـد تقديم الشكر للبرلمان الإيطالي على تنظيم الاجتماع أعلن السيد سال اختتام الاجتماع التحضيري .

خامساً – الاجتماع التنسيقي للوفود العربية :

شـاركت في الاجتماع االتحضيري لافتتاح الجمعـية البرلمانـية المتوسطية وفود برلمانية تمثل برلمانات الدول العربية الآتية : الأردن – تونـس – الجزائـر – فلسطين – الجماهيرية العربـية الليبية – مصر – المغرب – والأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي .

وقـد نظمت الأمانة العامة للاتحاد اجتماعاً تنسـيقياً للوفود العربية المشاركة ناقش جدول أعمال تضمن البنود التالية :

1 – الملاحظات على مشروع اللائحة الداخلية.

2 – تبادل الآراء حول مقر الأمانة التنفيذية.

3 – اقتراح مواضيع للدراسة في الدورة الثانية للجمعية .

وقد عقد الاجتماع بغياب وفدي الجماهيرية والمغـرب نظراً لتأخر وصولهما إلى نابولي . وجـرت مناقشـات بـنود جدول الأعمال وتم الاتفاق فيها على ما يلي :

1 – التأكيد على الالتزام بالقرارات المتخذة في الاجتماع التنسيقي للوفود العربية الذي عقد فـي نابلـيون في اليونان (شباط – فيفري 2005) بخصـوص التمثـيل العربي في هيئات الجمعية (الرئاسة – نواب الرئيس – رؤساء اللجان) .

2 – الإصرار على أن تكون لفلسطين العضوية الكاملة في الجمعية[1] .

3 – تبنـي الملاحظات التي قدمها الوفدان الأردني والمصري حول مشروع اللائحة الداخلية .

4 – دعـم موقـف البرلمان المالطي في سعيه لأن تكـون العاصمة فاليتا هي المقر الدائم للجمعية وللأمانة التنفيذية للجمعية .

5 – المساهمة في اقتراح مواضيع للدراسة للدورة الثانية للجمعية وإرسالها إلى مكتب الجمعية أو اقـتراحها خـلال انعقـاد الدورة الأولى في عمان.

---

[1] احتجت الوفود العربية في اجتماع نابولي على وضع مقعد فلسطين ضمن وفود الأعضاء المنتسبين (Associate Members) وليس مـع الأعضـاء الأساسـيين وهددت بمغادرة قاعة الاجتماع . ولكن مـنظمي المقاعد اعتذروا وأعادوا التوزيع بحيث أصبح مقعد فلسطين ضمن وفود الأعضاء الأساسيين .

وجهـــة نظـــر

الإعلام المعاصر والهوية العربية[1]

بقلم : الدكتور أحمد فتحي سرور
رئيس مجلس الشعب المصري

« إذا كانت الإيديولوجيات السياسية التي اتصف بها منتصف القـرن الماضـي لـم تسـهم فـي زيادة التفاهم بين الحضارات والـثقافات ، فقد خلفت العولمة أشكالاً جديدة من عدم المساواة ، وأثـارت صـراعاً بين الثقافات ، أكثر مما أدت إلى تعدد ثقافي ، يسـهم في التقارب بين الحضارات ، حتى إن بعض القوى خلطت بيـن الإسـلام والإرهاب ، فنصبت نفسها عدواً للإسلام في مجال محاربتها للإرهاب . ولسوء الحظ فقد زادت الهوة بين المنتصرين والخاسرين في العولمة حتى رأى البعض ثقافاتهم مهمشة ، وأن عقائدهم الدينية لا تحترم .

وهكذا خلفت العولمة بنتائجها السلبية ظلالاً، تمثل تحدياً جديداً يهدد التفاهم بين الثقافات مما يحـتم الحـوار بيـنها حتى تقوم العولمة على مسـتوى إنسـاني يحول دون وجود تدرج بين الحضارات في مدلولها الثقافي والأدبي والديني. فـلا معـنى للعولمة ما لم تتبن مشروعاً لتنمية الحضـارات والـثقافات من خلال الحوار فيما بينها ، من خلال وسائل الإعلام المعاصر يجمع ولا يفـرق ، يعمـل علـى التوحيد ولا يعمق الاختلاف ، وإذا كانت هذه الوسائل تشبع رغبة الناس في اكتشاف آفاق جديدة في العالم فلا يجـوز أن تـؤدي إلـى أن يفقد الناس ثقافاتهم وهويتهم .. أي يفقدون أنفسهم .

إن الوسـيلة الوحـيدة لنجاح العولمة على المسـتوى الإنساني هي الحوار ، ولا يمكن أن تقوم العولمة على القضاء على هوية الشعوب ، لأن الهوية هي قوام روح الأمم والشعوب .

ولا يجـوز تحـت أي مسمى من مسميات العولمة أن تصاغ الهويات الثقافية المتعددة في بوتقـة ثقافـية أحادية النمط ، تخضع في ظلها سـائر الثقافات لقانون أسمي . فلا للطغيان .. ولا للهيمـنة .. ولا للـتأثر الأعمـى .. ولا

(1) عن مجلة « مجلس الشعب المصرية » العدد 30 / حزيران (يونيو 2004) .

للانحدار ، ولا يجوز لدعاة الإصلاح من الخارج أن تنبثق مبادراتهم على الديمقراطية التي لا تنبثق من الهوية الثقافية للشعوب والتي تحدد مسار إرادتها .

ولنعلم أن في اليابان عولمة إلا أن الثقافة الأمريكية عجزت عن اغتيال الثقافة اليابانية ، بل ظلت الأصالة الثقافية اليابانية وهويتها هي الثقافة الطاغية التي تحرك تنافسها الاقتصادي .

ونتساءل الآن عن استراتيجية الإعلام العربي للمحافظة على الهوية العربية في مواجهة تحديات الإعلام المعاصر . إذا نظرنا إلى بعض ملامح المشهد الراهن للإعلام العربي وتوظيفه في دوره التأثيري على الهوية العربية ، فإننا يمكن أن نلاحظ ما يلي :

- قصور في تحقيق تكتل إعلامي عربي يربط بين الغايات والإمكانات ، وبين الشعارات والممارسات . ويرتبط القصور في تحقيق التكامل الإعلامي العربي عضوياً بالقصور في إحداث نوع من التكتل على الصعيد السياسي العربي ، وذلك نتيجة منطقية لتبعية الإعلام للسياسة .

- تسرب نسبة هائلة من المواطنين العرب إلى منافذ الإعلام الأجنبية لفقدان الثقة في الإعلام العربي . وتكفي مثلاً مساحات البث الإذاعي العربي الهائلة التي تسيطر عليها هيئة الإذاعة البريطانية .

- هناك العديد من الإذاعات العربية الموجهة تذيع ولا تُسمع ، ووكالات أنباء عربية ترسل ولا يستقبلها إلا أقل القليل . فعلى الرغم من وجود 22 وكالة أنباء عربية فإن وكالات الأنباء الغربية لا تزال تستأثر بالساحة العربية.

- تدفق إعلامي غائب أو شبه غائب ما بين الدول العربية . فقد ظلت حركة الإعلام العربي المشترك ضعيفة في بلوغ الأهداف القومية . وسيطرت المصالح القطرية على تحديد مجال حركة الإعلام العربي المشترك . فالإعلام الفضائي معظمه مهاجر في غير موطنه العربي يستورد أكثر موارده الإعلامية من الغير .

هذه المؤشرات جعلت الدول العربية تحتل ذيل قوائم الإحصاءات الإعلامية التي تصدرها منظمة اليونسكو من استهلاك ورق الصحف إلى معدلات القراءة والاستماع .

ولكن هذه الصورة القاتمة لا تخلو من بعض الملامح المضيئة التي سأتحدث عنها لاحقاً ، ولكن ما أريد أن أخلص إليه في هذه النقطة هو أن إعلامنا العربي بوجه عام لم يرتفع بعد إلى مستوى الرسالة في تعميق أركان الهوية العربية، وإشراك المواطن العربي في التفاعل في بناء المجتمع العربي المتماسك .

وإذا كان إعلامنا العربي يعيش ما يمكن أن نسميه بالصدمة الإعلامية الناتجة عن قوة الإعلام الدولي المعاصر الذي تحركه الدوائر السياسية والاقتصادية والعسكرية والعالمية ، فلقد أدرك وزراء الإعلام العرب – خاصة في اجتماعهم بالقاهرة في 27 من يونيو 2003 – أن أهمية تلك الاستجابة من خلال إنشاء المركز العربي للرصد ، وإنشاء وكالة أنباء عربية مصورة ، وإنشاء قناة فضائية يتم تمويلها عن طريق القطاع الخاص ، إلا أن ذلك لا يعني أننا بلغنا ما نبغيه من الرسالة الإعلامية العربية ، فلابد أن نكون واعين أن الإعلام العربي لم يبن حتى الآن استراتيجية إعلامية طويلة المدى ، للتعريف بالهوية العربية أو بالقضايا العربية التي تمثل جزءاً من هذه الهوية .

فالقضية الفلسطينية ظلت لعقود طويلة أسيرة الفهم الخاطئ أو عدم المعرفة بها لدى الشعوب الأوروبية والأمريكية . فالإعلام أصبح هو القاطرة للتأثير على القرار السياسي الدولي ،

سواء لصالح القضية الفلسطينية أو غيرها من القضايا العربية .

وفي هذا الشأن اسمحوا لي أن أقول إن إعلامنا العربي لا يجوز أن يقف دائماً موقف المدافع أو المحامي عن القضايا العربية ، هذا الدور يفرغه من دوره الحقيقي الطموح الذي نتطلع إليه كأداة لتعريف العالم بقضايانا المصيرية ، وما يقتضي ذلك من توفر روح المبادرة والمبادأة وارتياد مجالات جديدة في العمل الإعلامي ، أما مجرد حصره في دور المدافع ، فإن ذلك يفتح الباب على مصراعيه لمحاصرة الإعلام العربي في أفخاخ ، لجعله رد فعل لا فعلاً إيجابياً . فالتغطية الإعلامية العربية لما يجري في فلسطين أو العراق تتسم بما يمكن وصفه بتغطية ردود الأفعال .

وهذا يجعلنا نقول إن إعلامنا العربي الذي هو مطالب في ذات الوقت بالحفاظ على الهوية العربية يعاني من ثلاث مشكلات أساسية :

أولاها : غياب التخطيط الاستراتيجي لمواجهة التكتلات الإعلامية الدولية .

ثانيتها : ضمور الإنتاج الإعلامي العربي ، وشح الإبداع .

ثالثتها : الاعتماد على الرسائل الإعلامية الأجنبية وإعادة بثها من جديد إلى المواطن العربي ، وكأننا ارتضينا أن نفوض الآخرين بأن ينقلوا إلينا صورة العالم من حولنا ، بل أحياناً صورتنا ذاتنا . وفي ذات الإطار فإن شبكة الإنترنت لم ندرك بعد مغزاها الثقافي ، لكي يمكننا إدراك مغزاها الاتصالي الإعلامي ، ولكن ذلك لا يجعلني أنكر بعض المحاولات الناجحة لتطوير الإعلام العربي في مجالات الصحافة والإذاعة والتلفزيون .

ولاشك أن الإعلام المصري يسير بخطى طيبة جداً نحو آفاق المستقبل ، والدفاع عن الهوية العربية بجذورها التقافية وتقاليدها ومبادئها ، وليس أدل على ذلك أن القمر الصناعي المصري « نايل سات » به العديد من القنوات الثقافية المتخصصة ، مما جعل الإعلام المصري سوقاً رائجة للسلعة الإعلامية الناجحة .

في ذات الوقت فإن إحدى المحاولات المهمة في الاستفادة من الانترنت هي ما قام به الأستاذ ابراهيم نافع – رئيس مجلس إدارة ، ورئيس تحرير الأهرام – في إنشاء المنظمة العربية لمكافحة التمييز التي أصبحت واحدة من أهم الوسائل الإعلامية في العالم ، والتي تفضح الممارسات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة ، وجميع أنواع الممارسات لمكافحة التمييز العنصري ضد السكان الفلسطينيين .

فقد كشف هذا الموقع حقائق مهمة ، وجاء ليسد نقصاً مهماً في مخاطبة الرأي العام الأمريكي والأوروبي ، والذي انفردت به إسرائيل لحقب طويلة . هذا نموذج من المحاولات الإعلامية العربية الجادة ، ولكن تظل هذه المحاولات دون الحد الأدنى المطلوب.

لابد أن أشير إلى العلاقة بين النظام الإعلامي العربي والهوية العربية ، فإذا أردنا تحليل واقع الهوية العربية ، كما تعكسها وسائل الإعلام العربية ، فلابد لنا أن نتفق منذ البداية على أن النظام الإعلامي العربي يعتبر نظاماً فرعياً ضمن منظومة العمل العربي المشترك ، ويشمل مجموعة من العناصر والمكونات التي يقوم عليها النظام الدولي .

ولعل أحد التحديات المهمة أمام النظام الإعلامي العربي في تحليل واقع الهوية العربية يبرز في الاختلاف والتنوع الشديد في استخدام تكنولوجيا الاتصال داخل القطاع الإعلامي

العربـــي . وتعكـــس هذه الاختلافات تبايناً في مســـتويات الـــتطور الاقتصـــادي والاجتماعي والتعليمي بين الدول العربية ، وداخل كل دولة على حدة .

ولذلك فإن التأثير الإعلامي العربي إيجابي فـــي الحفاظ على الهوية العربية ، ويتطلب أن يشـــهد هـــذا الإعلام التحول إلى قوة صناعية واقتصادية بالغة التأثير .

ولذلك سيعجز الإعلام العربي – إذا استمر أداؤه بنفس الصورة ، في الاعتماد على الإعلام القطري الفردي – في مواجهة ضخامة الترسانة الإعلامـــية اليوم ، حتى إنه مازال يعتمد حتى الـــيوم على الاسوشيتدبرس ، ورويترز وخدمة لـــوس أنجلوس تايمز ، ونيويورك تايمز والـــ C.N.N .

أعـــتقد أن نقاط البداية لمواجهة الأخطبوط الإعلامـــي الأجنبـــي تقتضـــي منا البحث عن اســـتراتيجية إعلامية عربية للحفاظ على الهوية العربية ، وحتى تلتئم عناصر هذه الاستراتيجية، فإنه لابد من حشد التكتل العربي ضد محاولات الفـــرقة والـــتفرقة ، ولـــم شمل النخبة المثقفة العربـــية ، وإعـــادة قـــنوات الحوار بين فئاتها المخـــتلفة قومياً وعلمانياً وإسلامياً وغير ذلك ، وتحاشـــي الانـــزلاق إلـــى القضايا الجانبية ، وتجنـــب نقل خلافاتنا الداخلية إلى ساحة الجدل العالمي .

كمـــا أن هذا المشروع يعتمد على التصدي للـــروح الســـلبية وفقدان الثقة التي تعاني منها معظـــم جماهير أمتنا العربية في ظل أوضاعنا الراهـــنة ، والتصـــدي لمصـــادر إهدار العقل العربي ، بدءاً من الأمية وانتهاء بنزيف العقول وما بينهما من فكر الخرافة والانتهازية الفكرية، بالإضافة إلى ذلك فإنه من الضروري التصدي لأزمـــة اللغـــة العربـــية : تنظـــيراً وتعلـــيماً واستخداماً، والمساهمة في بلورة سياسية لغوية قومـــية ، باعتـــبار أن اللغة هي أفضل وسائل التكـــتل العربـــي والمدخل الطبيعي إلى إحداث النهضة الثقافية المطلوبة .

كما أن إقامة صناعة ثقافية إعلامية عربية تقوم على ركيزة قوية من صناعة المعلومات ، تســـتوجب تهيـــئة الشـــعوب العربية للصراع المعلوماتـــي مـــن خلال المساهمة في صياغة صورة الثقافة العربية على الإنترنت ، واكتساب المهـــارات والمقومات اللازمة في إقامة حوار متكافئ مع ثقافة الغير .

وفي الحقيقة إن إقامة صناعة ثقافية إعلامية من أجل الهوية العربية لم تعد متطلباً ثانوياً أو فرعـــياً ، أو مســـألة تحتمل التأجيل ، فإن أهل الإعلام لابد أنهم تابعوا ما تقوم به إسرائيل من إطلاق قناة « التاريخ » ، وما أقره الكونجرس الأمريكـــي من إطلاق قناة ناطقة باللغة العربية لمخاطـــبة العـــرب . فالاستحواذ على الفضاء أصبح له الكلمة المسموعة في حسم القضايا .

وإطـــلاق هاتين القناتين في هذه الفترة يمثل نقطة تحول نوعية ، تزامنت مع ترجمة العديد مـــن الفضـــائيات الأجنبـــية أعمالها إلى اللغة العربـــية ، مثل محطات الشوتايم الإنجليزية ، والقنوات الألمانية ، والإذاعات الموجهة مباشرة للعربية .

ولا أخفـــيكم قلقاً من أن توجهات العديد من أبـــناء العـــرب أصـــبحت ترتبط بما تبعثه هذه القـــنوات والإذاعات ، التي تتبنى أحياناً الكثير مـــن السياسات والمواقف بشكل مغاير للحقيقة والمـــبادئ العربـــية . فما السبيل لمواجهة هذا السيل الإعلامي الوافد ؟

وحتى يستطيع الإعلام العربي المساعدة في الحفـــاظ علـــى الهويـــة العربـــية يجب الأخذ بالاعتبارات التالية :

- تطوير الإنتاج الفضائي العربي وجعله أكثر تنوعاً .
- جذب المشاهد العربي وربطه بوطنه العربي ، وجعله أكثر انتماء وحرصاً على العادات والتقاليد العربية .
- دراسة الجمهور المستهدف وتقسيمه إلى فئات وشرائح واستخدام الاستمالات المواتية لكل فئة حتى يلبي الإعلام العربي احتياجات مشاهديه .
- الحرص على إعداد وإنتاج برامج عربية مشتركة ، تتوافر فيها كل أساليب الجذب من حيث الشكل وتتوافر فيها الموضوعية من حيث المضمون لكي تجذب المشاهدين بعيداً عن البرامج الوافدة .
- التأكيد دائماً في الإنتاج العربي على منظومة القيم التي تشكل خصوصية الثقافة العربية مثل العادات والتقاليد واللغة .
- التحاور مع الثقافات الأخرى من موقع الندية لا التبعية .
- الاهتمام بالأقليات العربية المقيمة خارج الحدود ، والتي يجب أن تظل على صلة بالوطن الأم ، لتعميق الشعور بالانتماء والتأكيد على الهوية العربية .
- التنسيق والتكامل بين المؤسسات الإعلامية العربية ، وكذا المؤسسات الثقافية والأكاديمية لرفع وعي المواطن العربي .
- التكامل لا التنافس بين الفضائيات العربية من خلال استراتيجية محددة المعالم بحيث تنافس الفضائيات الأجنبية الموجهة إلى المنطقة العربية وتحد من تأثيراتها على الهوية الثقافية العربية .

ربما تحضرني مقدمة ابن خلدون عندما أكد على أن علاقة الارتباط بين الثقافة والعمل والمعرفة تتطبع بطبيعة المناخ الاجتماعي الذي تنطلق منه في التأكيد على أن المجتمع لا تشكله السياسة أو الاقتصاد بقدر ما يشكله نظام التواصل السائد بين الأفراد والجماعات والمؤسسات ، أو بعبارة أخرى فإن حديثنا عن تواصل الإعلام بالهوية العربية لا يمكن أن ينفصل عن أحوالنا الداخلية وأوضاعنا السياسية والاقتصادية ، فلابد من توافر البنى التحتية القادرة على مداومة التحديث للهوية والثقافة العربية ، بحيث لا تبدو وكأنها حجر جامد يرفض التطويع والتأثير في الآخرين .

وفي هذا الصدد لابد أن نتخلى عن طابع رد الفعل والانفعالية ، وألا يكون خطابنا الإعلامي تصادمياً ، بل علينا أن نتعلم مهارات الحوار ، ومناورات التفاوض ، وأن نحدد نوعية المتلقي المستهدف من رسائلنا الإعلامية .

إن من يلاحظ الخطاب الإعلامي اليهودي ، الذي تتم صياغته في العديد من المؤسسات العلمية والمراكز البحثية في أوروبا وأمريكا ، يبدو له بوضوح التنسيق الشديد بين محتويات الرسالة الإعلامية اليهودية ، خاصة في مواقع بث وتبادل معلومات الثقافة اليهودية عبر الإنترنت ، مما يؤكد أن وراء ذلك استراتيجية متكاملة يجري تنفيذها بدقة ، وتوزع من خلالها الأدوار ، ويكثف الحضور اليهودي في فضاء الإنترنت ، بل إن المتابع للخطاب الإعلامي اليهودي يلاحظ أنه يتحاشى تماماً مواضع الاختلاف مع نظيره المسيحي ، بل يحث على اللغة المشتركة ، ويضع نصب عينيه عقلية المتلقي وحدود معرفته ، والمواضع الحساسة في عقله ووجدانه .

كما أنه يسعى إلى حشد التأييد للشعب اليهودي وقضاياه ، وذلك بإقحام العنصر اليهودي قسراً في معظم الأمور التي تحظى بالتعاطف العالمي .

كما أن إحدى الإشكاليات المهمة في بناء رأي عام أوروبي وأمريكي مؤيد للحقوق العربية هو محتوى الرسالة الإعلامية اليهودية الإسرائيلية المشتركة .

إن إسرائيل في رسالتها الإعلامية تصور نفسها على أنها « موزاييك من الناس والأفكار والثقافات واللغات » وعلى حد قولهم فإن إسرائيل تجمع بين القديم « القدس » والجديد « تل أبيب » ، وبين صحراء النقب والوادي الخصيب في أرض الجليد ، وبين روحانيات الشرق وثقافة الغرب .

أنا لا أقول ذلك لأعبر عن إعجابي بالرسالة الإعلامية اليهودية والإسرائيلية ، ولكن أردت من هذا المثل العابر أن أؤكد لكم أننا لدينا نحن العرب كل المقومات الثقافية والفكرية والدينية .

لدينا تاريخ حضاري بلغ شأواً عظيماً في بناء نهضة هذا العالم ، لدينا إمكانيات مادية هائلة في حاضر هذا العالم ، لدينا مقومات تأثيرية هائلة في مستقبل هذا العالم ، لدينا عقول عربية مازال الغرب يفاخر بها ، وتمثل علامات مضيئة في تاريخ البشرية العلمي .

لكن كل ذلك لم يؤد بنا إلى أن نحتل المكانة اللائقة بنا في هذا العالم ، بسبب افتقار السياسة الإعلامية العربية خطة عمل واضحة في مضمونها ، وفي أهدافها .

إن ما سبق يمثل جزءاً من خواطري العامة عن الإعلام المعاصر والهوية العربية ، وهو موضوع يستحق الكثير من المناقشات ، ويتطلب – بإلحاح – تقديم الرؤى العربية الصادقة ، والتحليل العلمي الرصين ، حتى تستطيع أمة العرب أن تستنهض مكان قوتها ، وتقف بكل صلابة في مواجهة متغيرات العالم وبيئته المضطربة ، سياسياً ، واقتصادياً ، وثقافياً ، وعسكرياً .

❑ ❑ ❑

دراسات

دور البرلمانات
في دعم عملية التنمية المستدامة[1]

إعداد : محمد بني هاني
الأمانة العامة لمجلس النواب

تمهيد :

إن القـــرن الحـــادي والعشـــرين يشهد ميلاد عالم جديد يتصف بالاعتماد المتبادل بين مختلف أرجائـــه . وقـــد مهدت لهذا الاعتماد التطورات البالغة الأبعاد والمتلاحقة طول القرن الماضي ، بخاصـــة فـــي عقوده الأخيرة ، وصولاً لإنجازات إنسانية باهرة في مجال القدرات التكنولوجية والثورة العلمية والمعلوماتية والاتصالات ... الخ .

وفـــي خضـــم هـــذه المتغـــيرات ، واستجابة لمقتضياتها بات من المهم طرح ومناقشة بعض التحديات التي تواجه المجتمعات مثل الثورة العلمية والتقدم والنمو الاقتصادي من ناحية ، وكذلك الأوضـــاع الاجتماعـــية والتعليمية والمعيشية للأفراد من ناحرة أخرى . وإذا كان هذا العصر قد أفرز هذه التحديات بمصاعبها ومتاعبها التي ستضاف إلى المشاكل المتراكمة والمزمنة في الدول النامـــية ، بحكـــم عـــدم امتلاكها زمام الثورة العلمية والتكنولوجية والوسائل التقنية والمعلوماتية وغيرها ، فإن آمال هذه الدول وطموحاتها تتجه نحو نمو اقتصادي دائم وتنمية مستدامة في كافة المجالات .

وتعـــد المشـــاركة في التنمية من أهم العناصر الأساسية في إحداث التطور في المجتمع فهي تعنـــي اشـــتراك الـــناس عن كثب في العمليات التي تؤثر على حياتهم سواء كانت اقتصادية أو سياسية أو ثقافية أو اجتماعية ، وتمتاز هذه المشاركة بأنها تساهم في توليد المسؤولية الاجتماعية والجماعـــية نحـــو القـــرارات والتشريعات المتخذة في المجتمع ، فضلاً عن صياغة التنمية من القـــاعدة إلى القمة وليس العكس كما في أساليب التنمية المركزية . هذا وتساهم المشاركة الشعبية

[1] عن مجلة « رسالة مجلس الأمة » الصادرة عن مجلس الأمة الأردني العدد 55 – آذار (مارس) 2005 .

للأفـــراد في تحديد الاحتياجات الحقيقية للمجتمع بعيداً عن التعقيدات المركزية ، وهو ما من شأنه تعزيـــز الدعم الشعبي للمشاريع التنموية والاجتماعية في المجتمع بشكل عام ، والمجتمع المحلي بشكل خاص .

وتقـــوم فكرة التنمية المساعدة على المبدأ القائل بأنه لا يجوز للحاضر أن يستهلك المستقبل ، وقد برز هذا المفهوم على يد اللجنة العالمية المعنية بشؤون البيئة والتنمية عام 1987 ، وقصد به التنمـــية التي تعمل على تلبية حاجات الجيل الحاضر من غير أن تلوث البيئة أو تستنزف الموارد الطبيعية بما يعرض احتياجات الأجيال المقبلة للخطر . وعليه فقد نشأت علاقة متبادلة بين التقدم الاقتصـــادي وحمايـــة البيئة . وهذا الوضع دفع بالحكومات والمنظمات إلى رفع الصوت عالياً ، وإدخال مسألة البيئة وترشيد استهلاك الموارد الطبيعية في صلب استراتيجية التخطيط الاقتصادي والتنمـــية المســـتدامة لصالح الأجيال المقبلة . بل أصبحت الحماية البيئية والتنمية المستدامة من أكـــبر تحديات القرن الحادي والعشرين وأصبح مثلث التنمية بشكل عام يقوم على محاور أساسية ثلاثـــة : 1 – تنمـــية المـــوارد البشرية 2 – التنمية الاقتصادية 3 – الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية .

ومن الملاحظ أن هنالك عدة تعاريف لمفهوم التنمية المستدامة يمكن إيجازها بما يلي :

تـــدل التنمـــية المســـتدامة علـــى مفهوم تلبية احتياجات الإنسان من خلال التقدم الاجتماعي والاقتصادي والتقني والمحافظة على نظم وموارد الأرض الطبيعية . ويعتمد تقدم العالم المستدام علـــى اســـتمرار ذلك التقدم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والتقني واستمرار تواجد الخدمات الطبيعـــية مـــن البيئـــية . وهذا يستدعي المحافظة على موارد الأرض الطبيعية وعدم هدرها . فالتنمـــية المســـتدامة اصطلاح يرتبط عامة مع تحقيق تقدم اقتصادي تقني يحافظ على الرأسمال الطبيعي الذي يشمل الموارد الطبيعية والبيئية وهذا يتطلب تطوير مؤسسات مستنيرة وبنى تحتية وإدارة ملائمـــة للمخاطـــر والتقلـــبات والنقص في المعرفة والمعلومات لتؤكد المساواة في تقاسم الثروات بين الأجيال المتعاقبة وفي الجيل نفسه ، وذلك دعماً للرأسمال الإنساني والمحافظة على قدرة نظم الأرض الطبيعية في خدمة استمرارية الحياة في الأرض .

ويشكل الإنسان محور التعاريف لالمختلفة ، بشأن التنمية المستدامة حيث تتضمن تنمية بشرية تـــؤدي إلـــى تحسي مستوى الرعاية الصحية والتعليم والرفاه الاجتماعي ، وهناك اعتراف اليوم بهـــذه التنمية البشرية على اعتبار أنها حاسمة بالنسبة للتنمية الاقتصادية وبالنسبة للتثبيت المبكر للســـكان وحســـب تعبـــير تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فإن الـــرجال والنســـاء والأطفال ينبغي أن يكونوا محور الاهتمام . وتؤكد تعريفات التنمية المستدامة بصـــورة مـــتزايدة على أن التنمية ينبغي أن تكون بالمشاركة بحيث يشارك الناس ديمقراطياً في

صنع القرارات التي تؤثر في حياتهم سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وبيئياً .

كما اتسع تعريف التنمية المستدامة لتشمل تحقيق التحول السريع في القاعدة التكنولوجية للحضارة الصناعية ، مما أدى إلى الحاجة إلى تكنولوجيا جديدة تكون ألطف وأكفأ وأقدر على نفاذ الموارد الطبيعية، حتى يتسنى الحد من التلوث ، والمساعدة على تحقيق استقرار المناخ واستيعاب النمو في عدد السكان وفي النشاط الاقتصادي .

العقبات التي تواجه مسيرة التنمية المستدامة في الدول النامية

تعاني غالبية الدول النامية من عقبات عديدة تعيق مسيرة التنمية المستدامة وهي مختلفة من مجتمع لآخر وإن كان يوجد حد أدى مشترك بينهما ، ومن أبرز هذه العقبات :

1 – العقبات السياسية والاقتصادية والاجتماعية :

يعتبر العامل السياسي عاملاً قوياً في عملية التنمية لأن عدم توافر الاستقرار كما هو موجود في معظم الدول النامية يشكل عائقاً أمام عملية التنمية . فالعالم الثالث يعاني من المشاكل التنموية ومزيداً من المديونية ، ومزيداً من الاستنزاف للثروات الطبيعية والتدمير البيئي ، ومزيداً من الفقر والبطالة والتضخم ، ومزيداً من ارتفاع عدد سكانه مما يجعله أكثر دول العالم عرضة للتوتر الإقليمي ، واتجاه التنمية اتجاهاً سلبياً فيه ، مما يقود العالم الثالث نحو كارثة يصعب على العالم تجاهلها .

كما يشكل الفساد الاقتصادي والاجتماعي أكبر تهديد لتنمية دول العالم الثالث في المستقبل . ويعتبر سبباً في هدر المدخرات وضعف الاستثمار الداخلي وارتفاع أعباء الديون الخارجية المترتبة عليه .

إن الفجوة بين الدول النامية والدول المتقدمة تتسع في ظل عولمة التجارة والتمويل وتدفق المعلومات، ولا داعي لتأكيد الإحصائيات الرهيبة التي تشير إلى اتساع الفجوة في الديوم ومستويات المعيشة بين الأغنياء والفقراء في هذا العالم ، الأمر الذي يكرس عدم العدالة والافتقار إلى التوازن مما يؤدي إلى إشاعة الفوضى والاضطراب في العالم النامي ، فالمساعدات التنموية انخفضت للدول النامية بدل زيادتها وفي الوقت نفسه انخفضت تدفقات الاستثمار المباشر وازدادت القيود أمام نقل التكنولوجيا وقد تراجعت صادرات الدول النامية وتقلصت حصصها في الأسواق العالمية ، كما تراجعت المساعدات الرسمية ، وهنالك خسائر متوقعة من الزيادة التي ستطرأ على أسعار السلع الغذائية والزراعية .

2 – تعثر العملية السلمية :

وبالإضافة إلى العقبات المشار إليها أعلاه والتي تشمل بالضرورة الشرق الأوسط كذلك كونه

جـزءاً مـن العـالم الثالث ، فهناك الصعوبات التي تواجه عملية السلام في الشرق الأوسط وما يعترضـها مـن عقبات تضعها إسرائيل من خلال ممارساتها والتي إذا لم يتم تفاديها فإنها ستجر المنطقة إلى مزيد من الصراعات والدمار وستكون عقبة في مسيرة التنمية في الشرق الأوسط .

التمويل من أجل دعم عملية التنمية المستدامة

■ هناك العديد من المشاكل التي تعاني منها الدول النامية لابد من مواجهتها لأنها تعتبر عقبة في طريق التنمية ، فتمويل التنمية يتأثر كثيراً بما يسمى بالعجز الصحي في العالم ، لأن الجهود التـي تبذل في سبيل التنمية يمكن أن تنتفي نتيجة لسوء الحالة الصحية المترتبة على انتشار أسوأ الأمـراض المعدية مثل وباء فيروس نقص المناعة (الإيدز) والسل وغيرها من الأمراض التي تحـتاج إلى اتخاذ أقوى التدابير الممكنة لمكافحة هذا المرض وغيره من الأمراض المعدية والتي تحـتاج إلـى المـزيد من التمويل ، وهذا بدوره يستلزم نرتيبات لمنح امتيازات لتصنيع الأدوية اللازمـة وتوفيرها بأسعار معقولة ، وكذلك تشكيل هيكل تكامل للرعاية الصحية يتيح للمواطنين علـى اخـتلاف أعمـارهم وفـئاتهم وشرائحهم الاجتماعية ودخولهم الوصول إلى خدمة صحية مقبولة، وذلك لمواجهة المرحلة القادمة .

■ كما أن هناك قلقاً بالغاً إزاء عبء الديون الخارجية المتراكمة التي تؤثر على معظم البلدان الأقل نمواً والتي ما زالت عقبة رئيسية تعترض تنميتها .

إن هنالك تفهماً بأن الإعفاء من الدين الخارجي للدول النامية المؤهلة لذلك يمكن له أن يحرر مصادر التمويل مما يسمح بتوجيهها نحو جهود التنمية .

■ وكذلـك فـإن الفساد يعتبر تهديداً خطيراً للأمن والاستقرار بالمجتمع ، كما أنه يخل بمبدأ الـتوزيع العـادل بالمصادر والتمتع بحقوق الإنسان ، ويرتبط بشكل وثيق بغير ذلك من الجرائم مـثل الإرهـاب والجـريمة المنظمة والإتجار بالمخدرات وغسيل الأموال سواء على المستوى الوطني أو الدولي . ولمواجهة هذه التحديات بمحاربة الفساد وما ينتج عنه من جرائم أخرى لابد من المزيد من التمويل اللازم لذلك ، وكذلك اتخاذ الإجراءات التي تضع حداً للفساد في الإدارات السياسـية والعامـة ومـنع إسـاءة استعمال السلطة . كما أن الحكم الجيد والإدارة السديدة على الصعيدين الوطني والدولي ، وسيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان المعترف بها دولياً بما فيها الحـق في التنمية وتعزيز الديمقراطية وتسوية المنازعات بالطرق السلمية والاستثمار في مجال الصحة والتعليم والبنية الأساسية وتدعيم القدرات الإنتاجية وبناء المؤسسات وهي جميعها عوامل لابـد منها لتحقيق الطاقات البشرية والاقتصادية الضخمة التي لم تستغل في البلدان الأقل نمواً . لذلك لابد أن تحظى بدعم دولي ملموس وكبير من الحكومات والمنظمات الدولية بروح من تقاسم

المسؤولية عن طريق الشراكات الحقيقية بما في ذلك الشراكات مع المجتمع المدني والقطاع الصحي .

■ إن حشد المصادر المالية المحلية والمصادر العالمية من أجل التنمية يستلزم وجود حكم جيد ومحاربة الفساد وزيادة قدرات الاقتصاد المحلي وجذب تدفقات الاستثمار المباشرة ، هذا بدوره يستلزم بذل الجهود لخلق مناخ استثمار شفاف ومستقل وسياسات ومؤسسات اقتصادية سليمة بحيث يمكن للأعمال المحلية منها والدولية أن تعمل بكفاءة وربحية مما ينعكس إيجابياً على التنمية .

■ إن التجارة الدولية هي المصدر الأكبر بالنسبة للتمويل من أجل التنمية ، وتوسيع التجارة الدولية هي الوسيلة الأكثر فعالية في تعزيز النمو والتخفيف من حدة الفقر . وللاستفادة إلى الحد الأقصى من التجارة التي هي أهم المصادر للتنمية يجب على الدول النامية أن تضع السياسات وتنشيء المؤسسات المناسبة ، مع الأخذ بعين الاعتبار إزالة العناصر التي تقلق الدول النامية مثل إلغاء الحواجز التجارية التي تقف أمام انسياب السلع والخدمات بين الدول ، وإغلاق الحدود والتركيز على المنتجات الوطنية والشركات الوطنية وإجراءات الدعم للمنتجات الزراعية الخاصة وسوء استعمال إجراءات الإغراق . إن دعم المنتجات الزراعية في بعض الأقطار المتقدمة والصناعية قد قلصت الفرص أمام منتجات الدول النامية إلى درجة أن أخرجتها من الأسواق . وإذا ما تم إلغاء هذا الدعم فإن الفوائد التي ستجنيها الدول النامية جراء ذلك ستفوق بثمانية أضعاف إجمالي الديون التي أعفيت منها حتى الآن . وإذا ما فتحت الدول الصناعية أسواقها أمام صادرات الدول الفقيرة فإن هذا يفيد الدول النامية أكثر من المساعدات .

■ هنالك تفهم بأن الإعفاء من الدين الخارجي للدول النامية المؤهلة لذلك يمكن له أن يحرر مصادر التمويل مما يسمح بتوجيهها نحو جهود التنمية ، وعلى الرغم من أن بعض الدول ذات المداخيل المتوسطة والمتدنية قد نجحت في استعمال تحويل الديون الخارجية لحصولها على المزيد من الدخل لتسديد هذه الديون فإن البعض الآخر غرق في ديون شلّت جهودها في مواجهة الفقر .

■ هنالك إدراك بأن زيادة كبيرة في المساعدات الرامية للتنمية وغيرها من المصادر المالية ستكون ضرورية إذا ما أريد للدول النامية أن تحقق أهداف التنمية ، وهذا بدوره يستلزم على الدول النامية والفقيرة التي تستفيد من هذه المساعدات أن تنتهج سياسات اقتصادية سليمة وأن يكون لديها الحكم الجيد لتعزيز النمو والحد من الفقر لأن غياب الحكم الجيد يمكن أن يفرغ هذه المساعدات من محتواها .

■ مطالبة هيئات ومنظمات الأمم المتحدة بخاصة العاملة في مجال التنمية بأن تقوم بمبادرات من أجل النهوض بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الدول النامية .

■ كما دعى الاتحاد البرلماني الدولي متابعة قرارات (مونتيري) وذلك بمراقبة الطريقة التي تطبق بها الحكومات التزاماتها في مجالات تمويل التنمية ومتابعة صرفها إن لزم ، متابعة متسمة بالكفاءة والشفافية .

■ كما أن على الاتحاد البرلماني الدولي اتخاذ الإجراءات التشريعية في مجال التمويل من أجل التنمية التي تعزز الحكم الجيد والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان .

■ ويجب على الاتحاد البرلماني الدولي تعزيز التعاون بينه وبين الأمم المتحدة ومؤسسات (بريتون وودز) ومنظمة التجارة الدولية من أجل إضفاء بُعد برلماني على هذه المؤسسات ، وأن يساعد في تنفيذ إعلان الألفية لعام (2000) لتخفيض نسبة الفقر إلى النصف في العالك بحلول العام (2015) .

دور التجارة الخارجية في دعم عملية التنمية المستدامة

تؤدي التجارة الخارجية دوراً مهماً في اقتصاديات دول العالم وبخاصة في اقتصاديات الدول النامية التي تتميز بعضف الادخار وازدياد الحاجة إلى الاستيراد حيث أصبحت تشكل أحد الأدوات الأساسية لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية في تلك الدول ، لذلك لا يمكن تجاهل العلاقة الوثيقة بين التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية .

ومن هذا المنطلق نلاحظ أن العالم يشهد منذ أوائل التسعينات تغيرات جوهرية ستؤدي في نهاية المطاف إلى تحرير التجارة الدولية وتدفق رؤوس الأموال وثورة المعلومات والاتصالات ، فالعولمة تواجه الجميع بقوة ، فهي نتاج التقدم العلمي والتكنولوجي الجاري منذ عقود ، والمطلوب هو إجراء التكيف اللازم وتقليص الأخطار الناجمة عنها ولاسيما إزاء التفاوت الاقتصادي بين الدول المتقدمة والدول النامية ، والبحث في الوسائل والإمكانات التي من شأنها الاستفادة من الفرص التي تتيحها هذه الظاهرة .

وبقدر ما تعني السوق العالمية تحرير التجارة وفتح باب المنافسة الاقتصادية على مصراعيه بين جميع البلاد فهي تهدد الاقتصاديات الضعيفة التي لا تتميز بدرجة عالية من التحكم التقني والسيطرة على الموارد وعناصر الإنتاج الكبير ، ومن الطبيعي أن يؤدي ذلك إلى بروز مشاكل جديدة وكبيرة أمام التنمية في أكثر البلاد النامية .

فلا تزال الهوة تزداد عمقاً على صعيد التنمية بين الشمال والجنوب وهي تتجلى من خلال

التوزيع غير المتساوي للنمو الاقتصادي وعدم التكافؤ في الدخول إلى الأسواق العالمية في مستوى التقدم التقني والعلمي .

واقع التنمية المستدامة في الأردن ودور البرلمان الأردني في عدم التنمية المستدامة

حقق الأردن ، رغم محدودية موارده الضيقة وحالة عدم الاستقرار في المنطقة ، إنجازات متميزة وحقيقية من حيث التنمية الاقتصادية والاجتماعية . ويمكن أن نضيف إلى محدودية الموارد كمحدد للتنمية ، حجم السكان الذي تجاوز (5) ملايين نسمة مقروناً بالنمو السريع في عدد السكان الذي بلغ حوالي 7.3% ، وتضاعف خلال عشرين عاماً وهذا يشكل ضغطاً على الموارد الطبيعية مما يعرضها للاستنزاف مع فرص كبيرة للتلوث البيئي وبخاصة المياه الجوفية.

ودخل مفهوم التنمية المستدامة في مفردات وأدبيات التنمية الاقتصادية وبخاصة فيما يتعلق بالتعامل مع البيئة والزراعة . وقد شارك الأردن في المؤتمر العالمي حول التنمية والبيئة في « ريو دي جانيرو » في البرازيل عام 1992 وأظهر رغبة في العمل من أجل الأخذ بمنهج التنمية المستدامة . وقام بالتوقيع على الاتفاقيات والمعاهدات التي نوقشت في «ري دي جانيرو» وأعد وثيقة الأجندة الوطنية (21) واستراتيجية المعلومات البيئية واستراتيجية التوعية والتعليم والاتصال البيئي ، كما نفذ حزمة من الإصلاحات الاقتصادية . وقد تم إقرار قانون حماية البيئة رقم (12) لعام 1995 ، والذي أُنشئت بموجبه المؤسسة العامة لحماية البيئة وتم تشكيل مجلس حماية البيئة ومكتب للتنمية المستدامة . وقد تم استحداث وزارة للبيئة في عام 2003 .

وقد وقّع الأردن العديد من المعاهدات الدولية المتعلقة بالتنمية المستدامة وسيستمر في العمل بنشاط في مجال التشريعات الدولية الخاصة بالبيئة والتنمية المستدامة .

وإن الأردن كغيره من مجتمعات العالم تبنى العديد من البرامج التي تهدف إلى تعزيز المشاركة في التنمية المستدامة ، سواء كانت هذه البرامج تُدار من قبل القطاع العام أو من قبل القطاع الخاص ، غير أنه بحاجة الآن لتطوير تشريعاته وفرض الإجراءات المتعلقة بالتنمية المستدامة بسرعة أكبر . ومن أجل تطوير أنظمة وقوانين في الأردن للتنمية المستدامة ينبغي النظر في مدى واسع من القضايا . وقد قام الأردن في السنوات الأخيرة بتطوير بعض القوانين لدعم التنمية المستدامة كقانون حماية البيئة رقم (12) لسنة 1995 ، ومع ذلك فإن هناك عدداً من العوائق والحواجز ينبغي التغلب عليها . وقد آمن بالنهج الديمقراطي كوسيلة فاعلة في تحقيق التنمية المستدامة ، حيث المجالس البرلمانية منذ قيام الدولة الأردنية، المناط بها الكثير من المهام التشريعية والرقابية والتوجيهية للسياسة العامة للدول . وانطلاقاً من إدراك البرلمان الأردني لأهمية صيغ التعاون والعمل المشترك في تحقيق التنمية المستدامة ، فقد لعبت دوراً في حث

الحكومـــات لتوقـــيع اتفاقـــات دولية تساهم في تحقيق التنمية المستدامة ، وكذلك صادق البرلمان الأردني على العديد من الاتفاقات الدولية التي تسعى لتحقيق التنمية المستدامة في الأردن .

هذا وقد قامت الحكومات بوضع وتنفيذ خطة التحول الاقتصادي التي حققت إنجازات ملحوظة فـــي إقامـــة البنية التحتية والمشاريع الإنتاجية والخدمية وبخاصة ما يتعلق ببرامج مواجهة الفقر والـــبطالة المرتبطة بحزمة الأمان الاجتماعي ومشاريعها المتنوعة والموجهة نحو المناطق الأقل حظاً والأقل نمواً.

دور البرلمانات في دعم عملية التنمية المستدامة

هـــناك دور أساسي يمكن للمؤسسات البرلمانية أن تحققه من خلال الدبلوماسية البرلمانية من أجل تحقيق التنمية المستدامة ، وذلك عبر المرتكزات الرئيسة التالية :

1 – علـــى الـــبرلمانات حث حكوماتها على التصديق على المعاهدات الدولية والإقليمية ذات الصلة بالتنمية المستدامة .

2 – إن الاهتمام بتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة ، يتطلب تضافر جهود الدول والبرلمانات من أجل تحقيق السلام وممارسة الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان لكل الشعوب ، فهـــذه قضـــايا تهـــم المجـــتمع الدولي بأسره . ومن هنا يتوجب على البرلمانيين ، تعزيز النهج الديمقراطـــي حـــتى تتمكن الدول من العيش بسلام ومن ثم الانطلاق لتحقيق التنمية المستدامة ، فالتنمية المستدامة تمثل شرطاً من شروط الديمقراطية وأحد ثمارها ، وهي من الحقوق الأساسية للإنسان .

3 – إن للـــبرلمانات دوراً هاماً في المساهمة والمشاركة في إيجاد حلول للمشاكل الاقتصادية الدولية من خلال مهامها الرئيسية التشريعية والرقابية لتضييق الفجوة بين الأغنياء والفقراء والتي تزداد يوماً بعد يوم ، لأن التعاون الدولي الهادف قادر على أن يؤدي دوراً مهماً في التغلب على قضايا العالم الاقتصادية وتعزيز الاستقرار الاجتماعي والسياسي .

4 – كمـــا تستطيع البرلمانات بالتعاون مع حكومات دولها إيجاد تشريعات مناسبة وكذلك إلى مراجعة التشريعات المعمول بها من أجل المحافظة على أهداف التنمية المستدامة .

5 – على البرلمانات إنشاء لجان برلمانية خاصة بقضايا التنمية المستدامة .

6 – علـــى البرلمانات التشجيع والتعاون على المستوى الإقليمي ما بين البرلمانيين فيما يتعلق بسياسات وخطط عمل تعزيز التنمية المستدامة عن طريق التجمعات البرلمانية الإقليمية .

7 – وبعـــد أن أصبحت التنمية حقيقة قائمة في القانون الدولي لحقوق الإنسان ، فإنه يتوجب

علـــى البرلمانيين الحث على التعاون بين جميع الدول ، وفي الإطار الدولي للحفاظ على استقرار الـــنمو الاقتصـــادي واتخـــاذ الإجـــراءات التي تتيح للدول النامية منها الحصول على المزيد من المســـاعدات الاقتصـــادة بشروط تسهيلية ، وتحقيق الأمن الغذائي العالمي وإصلاح النظام النقدي الدولـــي وتحسين ظروف التبادل التجاري الدولي لمصلحة الجميع ، وإيجاد حل لأزمة المديونية التي تعاني منها الدول النامية ، وبالتالي مساعدة هذه الدول في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.

8 – إن تطبـــيق مـــبادئ التنمية المستدامة ، يستدعي تدعيم وتفعيل أدوات الاقتصادي البيئي حـــتى تتوفر أدوات اقتصادية جيدة تساعد على استهلاك موارد الحاضر بأسلوب يراعي مصالح المســـتقبل . الأمر الذي يتطلب مجموعة من التشريعات لمواجهة السياسات الاقتصادية الفاشلة ، بالإضافة إلى المثابرة والشجاعة للتخلص من النظام الاقتصادي الدولي غير العادل ، الذي يؤدي إلـــى تفـــاقم فقر الدول النامية ومديونيتها . كما أن الأخذ بالتنمية المستدامة يتطلب بادئ ذي بدء التوضـــيح الكـــامل لمبادئ التنمية المستدامة وكيفية تطبيقها للوصول إلى مجتمع أكثر مصداقية وأكثر عدلاً .

9 – إن الـــبرلمانات تستطيع أن تلعب دوراً مهماً في إصدار تشريعات تدعم المصادر المالية المحلـــية والمصادر العالمية من أجل التنمية المستدامة ، ومحاربة الفساد وزيادر قدرات الاقتصاد المحلي وجذب تدفقات الاستثمار المباشرة ، مما ينعكس إيجابياً على عملية التنمية المستدامة .

10 – كمـــا أن البرلمانات ، عبر الدبلوماسية البرلمانية ، أصبح لها دور ذو شأن في السياسة الخارجـــية ممـــا يفسح المجال أمام البرلمانات لممارسة دورها الريادي في تحقيق السلام العالمي وترســـيخ القـــيم الديمقراطية وبالتالي تحقيق التنمية المستدامة من خلال مظلة الاتحاد البرلماني الدولـــي أن تعمـــل على تنفيذ إعلان الألفية لعام (2000) لتخفيض نسبة الفقر إلى النصف حول العـــالم بحلـــول (2015) مـــن أجل تنمية مستدامة تتمتع بها جميع الشعوب التي تمثلها في أنحاء العالم .

11 – العمـــل علـــى إدمـــاج المرأة في عملية التنمية المستدامة وبخاصة في تنفيذ المشاريع والتخطيط لها، وزيادة وعي المرأة في مجال المحافظ على الموارد الطبيعية واستعمالاتها .

12 – علـــى البرلمانات فهم أهمية بناء القدرات الوطنية للفهم والتعامل مع المتغيرات العالمية وما ينعكس منها من آثار جانبية .

13 – علـــى الـــبرلمانات الاهتمام بالتخطيط الاقتصادي الطويل المدى ذي الأهداف المحددة الواضحة .

14 – تعزيـــز دور الـــبرلمانات باعتـــبارها مشـــروعاً ومراقـــباً للعمل الحكومي وتضطلع

بدبلوماسية برلمانية تتميز أكثر من أي وقت مضى بإحداث لجان برلمانية لمتابعة التنمية المستدامة وأخرى حول البيئة ومن خلال تعزيز مشاركة البرلمانيين في منظومة الأمم المتحدة .

أهم التوصيات للبرلمانيين التي من شأنها أن تساهم في دعم عملية التنمية المستدامة بشكل عام :

1 – التأكيد على أنه من أوائل متطلبات التنمية المستدامة التخطيط السليم للمستقبل والعمل المشترك بين الأطراف أو الشكاء في التنمية ، ووجود بيئة دولية وإقليمية تسمح بالاستقرار لكي تجني الشعوب ثمار مشروعات التنمية متوسطة المدى وبعيدة المدى وهذا هو فحوى « حق التنمية ومضمونه » بمعنى ألا تأتي سياسات خارجية لتغيير المشروعات قبل أن تعطي ثمارها . وكما هو معروف فإن الحروب والتوجه نحو حل المشاكل الدولية عن طريق الأعمال العسكرية لهو أمر يتنافى مع هدف التنمية المستدامة .

2 – إن نقطة الانطلاق الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة ، تركز على تحقيق التقدم في مجال تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات لإعطاء دفعة للنمو الاقتصادي في الدول النامية ، فتكنولوجيا المعلومات تعتبر عنصراً هاماً في مجال تمويل التنمية لما لها من تأثير سريع على الأسواق الإنتاجية والمالية في العالم . فالتحديات التكنولوجية التي أفرزتها العولمة ، تتمثل في كيفية استخدام التكنولوجيا في تقليص الفجوة بين الأغنياء والفقراء ، وتجنب زيادة تهميش الدول النامية .

3 – وبالنسبة لما جاء في تقرير التنمية البشرية لعام 2003 حول ما يقلق الفقراء ، فإنه ومن أجل تحقيق أهداف الأفية للتنمية لابد من تخفيض نسبة الفقر والجوع إلى النصف ، وتوفير التعليم الأساسي لجميع الأطفال ، ومحاربة الأمراض وتعزيز المساواة بين الجنسين ، والحصول على الماء الصالح للشرب ، فإنه لابد من تحقيق الاستقرار الوطني والإقليمي وتبني الديمقراطية والتخلي عن مركزية السلطة ، والعمل على تحقيق السلام والأمن .

4 – إن الحفاظ على السلام والأمن والاستقرار وتحقيق التنمية المستدامة وكذلك احترام حقوق الإنسان وإرساء حكم ديمقراطي يتطلب الأخذ بالحسبان مجموعة من القضايا التي لابد من أن تتضافر جهود الدول والبرلمانات من أجل إيجاد حلول فاعلة لها عبر التعاون المشترك . فالأسرة الدولية ممثلة بحكوماتها وبرلماناتها ، مطالبة بالضغط على إسرائيل لتنفيذ التزاماتها التي تضعها أمام تحريك عملية السلام ، للوصول إلى سلام عادل ودائم وشامل قائم على أساس قرارات الشرعية الدولية ، ولاشك أن للبرلمانيين دوراً في هذا المجال ، فهي تشكل وسيلة ضغط على الحكومات لدعم وإقرار السلام وترسيخ الديمقراطية وتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة على

كافة المجالات .

5 – العمـــل علـــى إدمـــاج المـــرأة في عملية التنمية المستدامة وبخاصة في تنفيذ المشاريع الصغيرة وإشراكها في عمليات التخطيط ووضع السياسات واتخاذ القرارات المتعلقة بالبيئة .

المراجـــع :

1 – الأجندة 21 الأردنية .

2 – مجلة البيئة والتنمية ، عدد 49 ، نيسان 2002 .

3 – مجلة البيئة والحياة ، العدد 2 ، نيسان 2002 .

4 – مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي ، مراكش 17–23 مارس 2002 .

5 – مجلة الاتحاد البرلماني العربي ، العدد 81 ، تشرين الأول 2001 .

6 – وليد حماد ، المنظمات النسائية الأردنية ودورها في التنمية المستدامة / مركز الأردن الجديد للدراسات .

7 – عبد السلام أديب ، دراسة بعنوان : أبعاد التنمية المستدامة .

8 – ليلى أبو الهيجاء ، دراسة بعنوان : التنمية المستدامة ونظام البيئة .

9 – باتر محمد علي وردم ، دراسة بعنوان : كيف يمكن قياس التنمية المستدامة .

10 – مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية عام 1992 .

11 – مؤتمر قمة الأرض 1992 .

12 – أوراق عمل قسم الدراسات ، مجلس النواب الأردني :

أ – التمويل من أجل التنمية .

ب – استراتيجيات التنمية .

ت – مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية العاشر .

ث – دور البرلمانيين في التنمية المستدامة .

❑ ❑ ❑

وثائق الدورة السابعة عشرة للقمة العربية

(الجزائر 22-2005/3/23)

احتضنت العاصمة الجزائرية يومي الثاني والعشرين والثالث والعشرين من آذار – مارس 2005 أعمال الدورة السابعة عشرة لمؤتمر القمة العربية .

وصدرت عن الدورة وثيقتان هما :

إعلان الجزائر

البيان الختامي

ونظراً لأهمية هاتين الوثيقتين اللتين تجسدان وحدة الموقف العربي من مجمل القضايا العربية والإقليمية والدولية ، تنشر « البرلمان العربي » النصوص الكاملة للوثيقتين فيما يلي :

إعـلان الجزائـر

نحـن قـادة الدول العربية المجتمعين كمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في دورتـه العادية السابعة عشرة بالجزائر عاصمة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية يومي 12 و 13 صفر 1426 هـ الموافق ليومي 22 و 23 آذار 2005 م .

تخلـيداً للذكـرى الستين لتأسيس جامعة الدول العربية وتعظيماً للإنجازات التي تحققت في إطارهـا وتمسـكاً بمـبادئ وأحكام ميثاقها ومواصلة العمل على تحقيق أهدافها وتوسيع مهامها وتعزيز دورها .

والتزاماً منـا بالقيـم الإنسانية السامية التي كرسـها ميثاق منظمة الأمم المتحدة وأحكام

الشرعية الدولية .

وسعياً منا لتعزيز التضامن العربي وتمسكاً بالروابط القومية وأواصر الأخوة التي تجمع أبناء الأمة العربية ووحدة الهدف بين شعوبها .

وانطلاقاً من مسؤولياتنا العربية في الارتقاء بالعلاقات العربية وتمتين أواصرها وترسيخ أسسها بما يدعم الأهداف العليا للأمة ويحقق تطلعات شعوبها ويحفظ أمنها القومي ويصون كرامتها وعزتها .

وتأكيداً على مركزية قضية فلسطين وضرورة استعادة الحقوق العربية وإقامة السلام العادل والشامل في المنطقة .

وتجسيداً لإرادتنا المشتركة على تطوير منظومة العمل العربي المشترك وبعد أن قمنا بتقييم شامل للوضع العربي العام والظروف المحيطة به وللعلاقات العربية وما يواجه أوطاننا وأمتنا من تحديات تحمل في طياتها العديد من المخاطر التي ينبغي أن نعمل جميعاً على درء أخطارها بعمل جماعي ناجع وإرادة مشتركة فاعلة . نعلن :

تمسكنا بالتضامن العربي ممارسة ومنهجاً بما يكفل صون الأمن القومي العربي واحترام سلامة كل دولة عربية وسيادتها وحقها في الدفاع عن مواردها ومقدراتها وحقوقها ومنع التدخل في شؤونها الداخلية أو استخدام القوة أو التلويح بها .

مواصلة الجهود الرامية إلى تطوير وتحديث جامعة الدول العربية وتفعيل آلياتها لمسايرة التطورات العالمية المتسارعة ومواصلة بناء مجتمع عربي متكامل في موارده وقدراته وتحقيق التنمية الشاملة المستدامة وتمكين الجامعة العربية وكافة مؤسساتها وأجهزتها من تطوير أساليب عملها والارتقاء بأدائها والاضطلاع بمتطلبات الشعوب العربية وتطلعها إلى مزيد من تشابك المصالح بينها ومواكبة المستجدات على الساحتين العربية والدولية .

تثمين ما أنجزناه من خطوات في إطار إصلاح منظومتنا العربية والمتمثلة في إنشاء برلمان عربي انتقالي وهيئة لمتابعة تنفيذ القرارات وتعديل قواعد اتخاذ القرارات ونظام التصويت وتمكين المجتمع المدني من المشاركة في نشاطات الجامعة العربية ومؤسساتها والتصديق على وثيقة استراتيجية للأسرة العربية وإنشاء قمر صناعي عربي علمي لمراقبة كوكب الأرض من النواحي البيئية ورصد الكوارث الطبيعية ومواصلة عملية الإصلاح بشكل متدرج لمنظومة العمل العربي المشترك ومنهجية عملها .

مواصلة مسيرة التطوير والتحديث في الوطن العربي تعزيزاً للممارسة الديمقراطية وتوسيعاً للمشاركة السياسية وترسيخاً لقيم المواطنة والثقافة الديمقراطية وترقية حقوق الإنسان وفسح المجال للمجتمع المدني وتمكين المرأة من لعب دور بارز في كافة مجالات الحياة العامة .

تأكيد سعينا لتحقيق التكامل العربي من خلال تفعيل آليات العمل العربي المشترك وتنفيذ

المشـــروعات المشتركة في المجال الاقتصادي خاصة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وتنمية الشراكة والاستثمار بما يعزز الاقتصادات والتجارة العربية وجعلها قادرة على مواجهة الاختلالات القائمة في نظم التجارة الدولية .

إطـــلاق مـــبادرات واســـتراتيجيات وخطط عمل تهدف إلى تحقيق المساواة وتعزيز الوعي بالمـــبادئ والقيم العربية الاسلامية التي تكفل حقوق المرأة ودورها في المجتمع وسن التشريعات اللازمـــة لحمايـــتها ورفض كل أشكال التمييز ضدها وضمان مشاركتها في صنع القرار على قدم المساواة مع الرجل في كافة الأنشطة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية .

التأكـــيد مجـــدداً علـــى التمســـك بالسلام العادل والشامل في منطقة الشرق الأوسط كخيار استراتيجي لحل الصراع العربي – الإسرائيلي مؤكدين في هذا السياق على المبادرة العربية للسلام التي أقرتها القمة العربية في بيروت عام 2002 وقرارات الشرعية الدولية ومرجعية مدريد القائمة على أساس الأرض مقابل السلام وخريطة الطريق واستغلال الأجواء المستجدة التي أنعشت الآمال فـــي استئناف العملية السلمية وما يمثله ذلك من فرصة لإعادة قوة الدفع لها من أجل التوصل إلى الســـلام العـــادل والشامل الذي لا يمكن أن يتحقق إلا بانسحاب « إسرائيل » الكامل من الأراضي العربـــية المحتلة في فلسطين والجولان العربي السوري المحتل ومزارع شبعا إلى خط الرابع من حزيـــران 1967 وإقامـــة دولـــة فلســـطينية وعاصـــمتها القـــدس الشريف وحل مشكلة اللاجئين الفلســـطينيين حلاً عادلاً يتفق عليه طبقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194 لعام 1948 ورفض كل أشكال التوطين الفلسطيني والذي يتنافى مع مبادئ القانون الدولي والوضع الخاص في البلدان العربية المضيفة .

التشـــديد علـــى أن عملية السلام كل لا يتجزأ وأن السلام العادل والشامل الذي تتطلع إليه شعوب المنطقة لن يتحقق إلا بعودة الحقوق العربية كاملة غير منقوصة إلى أصحابها .

إعلان الدعم الكامل والمساندة التامة للشعب الفلسطيني في تعزيز وحدته الوطنية وصلابة جبهته الداخلية والإعراب عن التأييد لجهود الحوار الوطني الفلسطيني ودعم صموده في مواجهة ممارسات سلطات الاحتلال الإسرائيلي .

تثميـــن دور صـــندوقي الأقصـــى وانتفاضة القدس في دعم الاقتصاد الفلسطيني ومساعدة مخـــتلف فئات الشعب الفلسطيني والدعوة لتوسيع قاعدة مواردهما ودعوة أعضاء البنك الإسلامي للتنمية للانضمام للصندوقين وإتاحة الفرصة للمؤسسات الطوعية لتمويل برامج ومشاريع تستجيب لأولويات الحاجة لدى الشعب الفلسطيني .

الإشـــادة بـــالأجواء التـــي جرت فيها الانتخابات الرئاسية الفلسطينية والتي تعكس الخيار الديمقراطـــي والتأكيد على مواصلة الدعم للسلطة الوطنية الفلسطينية وتعزيز مواردها والتضامن المطلـــق مع الشعب الفلسطيني لاستعادة حقوقه الشرعية في إطار الثوابت والمبادئ التي أرستها القمم العربية .

الإعـراب عـن تضامننا المطلق مع سورية الشقيقة إزاء ما يسمى قانون محاسبة سوريا واعتـباره تجـاوزاً لمبادئ القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ، والتأكيد على ضرورة تغليب منطق الحوار والتفاهم لحل الخلافات بين الدول .

تجديد التأكيد على وحدة أراضي العراق واحترام سيادته واستقلاله والدعوة إلى تنفيذ قرار مجلـس الأمـن رقـم 1546 لعام 2004 القاضي بتمكين العراق من استعادة كامل سيادته وإنهاء الوجود العسكري الأجنبي فيه .

الحفـاظ علـى علاقـات الأخـوة العربية – الإيرانية ودعمها وتطويرها ودعوة الحكومة الإيرانـية إلـى الـتجاوب مع موقف دولة الإمارات العربية المتحدة الداعي إلى اتباع الإجراءات القانونية والوسائل السلمية لاستعادة جزرها الثلاث .

الترحيـب بالتوقـيع علـى اتفـاق السلام في جنوب السودان والتأكيد على التضامن معه ومسـاندة الجهـود التـي تبذلها الحكومة السودانية لمعالجة الوضع في اقليم دارفور ودعوة كل الأطراف الإقليمية والدولية المعنية للعمل على ايجاد حل سلمي عاجل لهذه القضية بما يحقق وحدة السودان ويحفظ سيادته وسلامته بعيداً عن أساليب الضغوط الأجنبية .

الإشادة بالتطورات الإيجابية في الصومال والمتمثلة في انتخاب رئيس للجمهورية وبرلمان فيدرالـي انتقالي كخطوة هامة في طريق استرجاع الصومال لوحدته واستقراره وأمنه واقرار دعم مالي عاجل للحكومة الصومالية عن طريق صندوق دعم الصومال لمواجهة احتياجاتها العاجلة .

التأكـيد علـى الوحـدة الوطنية لجمهورية جزر القمر المتحدة وسلامة أراضيها وسيادتها الإقليمية .

التشـديد علـى ضـرورة إصلاح النظام الدولي بما يمكن الأمم المتحدة من زيادة فعاليتها وكفاءتهـا وقدرتهـا والمطالبة بتوسيع العضوية الدائمة في مجلس الأمن الدولي وتمكين مختلف الـتجمعات والـثقافات فـي العالم من المشاركة في إدارة النظام الدولي بما يعكس مبدأ الشراكة الدولية ويحقق التوازن والعدالة والمساواة في المنظومة الدولية .

الإدانـة الشـديدة للإرهـاب بجمـيع أشـكاله ومظاهـره واستنكار الجرائم التي ترتكبها المجموعـات الإرهابـية التـي تشـكل انتهاكات جسيمة للحقوق الأساسية للإنسان وتمثل تهديداً للسـلامة الوطنـية للـدول العربـية وأمنها وزعزعة استقرارها والدعوة لعقد مؤتمر دولي تحت إشراف الأمم المتحدة ووضع تعريف للإرهاب وعدم الخلط بين الإسلام والإرهاب والتفريق بين هذا الأخير وحق الشعوب في مقاومة الاحتلال .

الترحيـب بعقـد القمة الأولى بين الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية لإرساء فضاء من التعاون والتضامن والحوار البناء بين المجموعتين .

مواصـــلة بذل الجهود لتعزيز التعاون العربي – الافريقي وتفعيله بما في ذلك عقد اجتماع اللجنة الوزارية الدائمة تمهيداً لعقد مؤتمر القمة الثاني للتعاون العربي – الافريقي .

استئناف الحوار العربي – الأوروبي وتكثيف الاتصالات لتنشيط العلاقات بين المجموعتين .

العمل على إقامة جسور للتعاون والشراكة بين الدول العربية والدول الفاعلة في العالم .

تثميـــن الجهود التي تبذلها الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية في سبيل دعم العمل العربي المشترك وخاصة من خلال استضافتها ودعمها المستمر والمتواصل للمعهد العربي العالي للـــترجمة ومشروع الذخيرة اللغوية العربية والمركز العربي للوقاية من أخطار الزلازل والكوارث الطبيعية الأخرى والمعهد العربي للثقافات العمالية وبحوث العمل .

الإعـــراب عـــن بالغ الامتنان للجزائر أرض النضال والتحرر ولفخامة الرئيس عبد العزيز بوتفلـــيقة رئـــيس الجمهوريـــة وللحكومة والشعب الجزائري على استضافة مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في دورته العادية السابعة عشرة والتقدير العالي لما وفرته الجزائر من رعايـــة كـــريمة وعـــناية فائقـــة ودقة في الإعداد للقمة العربية بالتشاور مع باقي الدول العربية والأمانة العامة لجامعة الدول العربية .

الإشـــادة بالجهد المتميز الذي بذله فخامة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في إدارته لجلسات قمتنا والحكمة والتبصر اللذين تحلى بهما في تسيير أعمال هذه القمة وإنجاحها والتأكيد على الثقة الكاملـــة في قيادته الرشيدة على رأس القمة العربية لدفع دفة العمل العربي المشترك نحو تحقيق المـــزيد مـــن الإنجـــازات واستعادة روح المبادرة الجماعية التي تعزز التضامن والتآزر بين أفراد الأســـرة العربية وتصون مصالحها المشتركة مع التنويه بالجهود التي يبذلها السيد عمرو موسى الأمين العام لجامعة الدول العربية في النهوض بالعمل العربي المشترك .

البيـــان الختـــامي

بدعـــوة كـــريمة مـــن فخامـــة الرئـــيس عبد العزيز بوتفليقة رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطـــية الشـــعبية انعقـــد مجلـــس الجامعـــة على مستوى القمة في مدينة الجزائر عاصمة الجمهوريـــة الجزائرية الديمقراطية الشعبية يومي 22 و 23 آذار 2005 ويعرب القادة العرب عن بالغ التقدير للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية رئيساً وحكومة وشعباً على حسن الاستقبال وكـــرم الضـــيافة وما قدمته من إعداد متميز ساهم في تحقيق أهداف المجلس على مستوى القمة وإنجاز مهامه على الوجه الأكمل .

واعتـــباراً لمـــا تضـــمنه الخطاب الافتتاحي لفخامة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة من رؤى ومضامين قيّمـــة يقررون اعتماده كوثيقة رسمية مـــن وثائق المؤتمر ويثمّن القادة عالياً الجهود

الكبيرة التي بذلها فخامة الرئيس وما تميزت به إدارته لأعمال المؤتمر من حنكة وحكمة مما كان له أبلغ الأثر في التوصل إلى النتائج الهامة التي توجت أعمال المجلس .

يوجه القادة خالص الشكر والتقدير لسيادة الرئيس زين العابدين بن علي رئيس الجمهورية التونسية لجهوده القيمة ومبادراته ومساهماته الكبيرة خلال توليه رئاسة القمة السابقة ورئاسته للجنة المتابعة والتحرك والترويكا العربية حول العراق مما كان له أكبر الأثر في تعزيز وتفعيل العمل العربي المشترك ونصرة القضايا العربية .

يستذكر القادة بحزن كبير وأسى بالغ رحيل مؤسس دولة الإمارات العربية المتحدة وقائدها الفذ المغفور له بإذن الله تعالى الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان وكذلك المغفور له بإذن الله تعالى القائد الرمز الرئيس ياسر عرفات زعيم التحرر الوطني الفلسطيني اللذين ساهما بحكمة وبُعد نظر وثبات عزم في تعزيز التضامن العربي المشترك ويرحبون بالانتقال السلس للسلطة في البلدين وفق دساتيرهما ويعربون عن خالص أمنياتهم لقيادتي وشعبي البلدين الشقيقين بالمزيد من التقدم والرقي وتحقيق تطلعاتهم الوطنية كما يستذكرون ببالغ الحزن والأسى ويعبرون عن استنكارهم الاغتيال الآثم لدولة الرئيس المغفور له بإذن الله تعالى رفيق الحريري رئيس الوزراء اللبناني السابق الذي أعطى شعبه وقدم لأمته الكثير ويسألون الله العلي القدير أن يتغمدهم جميعاً بواسع رحمته ويسكنهم فسيح جناته مع الصديقين والشهداء .

وحول تقرير الأمين العام للجامعة العربية عن العمل العربي المشترك وتطوير منظومته ...

يعبّر القادة عن تقديرهم لما تضمنه التقرير الشامل للأمين العام حول تفعيل العمل العربي المشترك وتطوير منظومته ويشيدون بالجهد الكبير الذي بذله في متابعة تنفيذ قرارات مجلس الجامعة.

يُثمن القادة الجهود التي بذلت في إعداد المشروعات المتعلقة بتعديل الميثاق ويقرون إجراء التعديلات التالية :

- إضافة مادة جديدة حول إنشاء برلمان عربي انتقالي واعتماد نظامه الأساسي .
- إنشاء هيئة لمتابعة تنفيذ القرارات والالتزامات .
- تعديل الفقرة /2/ من المادة /6/ بشأن التصويت في الحالات الخاصة بالاعتداء على دولة عضو .
- اعتماد نص جديد للمادة /7/ من الميثاق بشأن تعديل آلية اتخاذ القرارات .
- تكليف الأمين العام التشاور مع الدول الأعضاء لتشكيل لجان متخصصة لمواصلة بحث مشروعي إنشاء محكمة العدل العربية ومجلس الأمن العربي تمهيداً لعرضهما على الدورة العادية القادمة لمجلس الجامعة على مستوى القمة الدورة 18 .

وفيما يتعلق بتطوير المجلس الاقتصادي والاجتماعي ..

يعرب القادة عن ارتياحهم لما تم اتخاذه من إجراءات من قبل المجلس الاقتصادى

والاجتماعـــي لتنفـــيذ قـــرارهم رقم 280 بتاريخ 2004/5/23 والمتعلق بتطويره ويدعون الدول الأعضـــاء إلى سرعة استكمال إجراءات المصادقة عليه وتعديل الفقرة /1/ من المادة الثامنة من معـــاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي وايداعها لدى الأمانة العامة ويطلبون من الصندوق العربـــي للإنمـــاء الاقتصـــادي والاجتماعي وصندوق النقد العربي التعاون مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي لسرعة إعداد الاستراتيجية العربية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وبخصوص عمل المنظمات والمجالس الوزارية المتخصصة وسبل تطويرها ..

يؤكـــد القـــادة مجـــدداً ضرورة دعم وتعزيز مؤسسات العمل العربي المشترك من منظمات عربـــية ومجـــالس وزارية متخصصة لتتمكن من أداء المهام القومية المنوطة بها وأن تعمل هذه المؤسســـات علـــى تطوير عملها والارتقاء به لمواكبة التطورات والمستجدات الاقتصادية العربية والدولـــية ويطلبون من المجلس الاقتصادي والاجتماعي استكمال إعداد تقريره بشأن تطوير أداء هذه المؤسسات وعرضه على الدورة القادمة لمجلس الجامعة على مستوى القمة – الدورة 18 .

وحول الأزمة المالية للأمانة العامة ..

تـــدارس القادة الوضع المالي للأمانة العامة في ضوء العرض الذي قدمه الأمين العام حول الأزمـــة الماليـــة الـــبالغة الخطـــورة التـــي تمر بها الأمانة العامة وآثارها السلبية على أنشطتها وبـــرامجها وعلى مجمل العمل العربي المشترك وشدد القادة على ضرورة الالتزام بتنفيذ القرارات المتعلقة بمعالجة الوضع المالي للأمانة العامة وعلى رأسها قرارات القمم العربية السابقة في هذا الشأن خاصة فيما يتعلق بـــ :

– ضرورة تقيد الدول بسداد الحصص السنوية كاملة في مواقيتها المحددة وبعملة الموازنة ورفع الدول لتحفظاتها على نسب مساهماتها .

– سداد المتأخرات وفق الجدولة التي أقرتها قمة تونس .

– تكويـــن احتياطـــي عـــام للأمانة العامة بمبلغ 35 مليون دولار يتم سدادها خلال خمس سنوات اعتباراً من عام 2006 .

يكلـــف القادة وكلاء الوزارات المختصين بالشؤون المالية في الدول الأعضاء بعقد اجتماع خـــلال شهر لبحث مضاعفة الاعتمادات المالية المخصصة للبرامج والأنشطة وتوزيع أنصبة الدول الأعضـــاء وعرض النتائج على اجتماع غير عادي لمجلس الجامعة على المستوى الوزاري خلال ثلاثة أشهر لاتخاذ القرار اللازم .

وعن مسيرة التطوير والتحديث في الوطن العربي ..

يجدد القادة العرب تأكيدهم مواصلة مسيرة التطوير والتحديث في الوطن العربي تجاوباً مع تطلعات الشعوب العربية وانسجاماً مع التحولات التي يشهدها العالم وتقديرهم لما لقيه بيان القمة

العربية في تونس 2004 من اهتمام واستحسان المجتمع العربي والدولي وهو ما يؤكد مرة أخرى الدور الذي ما انفكت تضطلع به أمتنا العربية في هذا المجال على مرّ العصور ويطلبون من الأمين العـام الاستمرار في متابعة نشاطات التطوير والتحديث في الوطن العربي في ضوء التقارير التي ترسلها الدول الأعضاء إلى الجامعة العربية .

وعن الأفكار التي عرضها العقيد القذافي في قمة عمان ..

يؤكد القادة أهمية استئناف عمل اللجنة الوزارية المكلفة بدراسة الأفكار التي عرضها الأخ العقـيد معمـر القذافي قائد ثورة الفاتح العظيم في قمة عمان 2001 والإسراع في إنجاز مهمتها وذلـك تنفـيذاً لقرار قمة عمان بشأن الموضوع وعرض نتائج أعمالها على مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في دورة استثنائية تعقد في القاهرة .

وحول مبادرة السلام العربية وسبل تفعيلها ..

يجـدد القادة الالتزام بمبادرة السلام العربية باعتبارها المشروع العربي لتحقيق السلام العادل والشـامل والدائـم فـي المـنطقة ويرفضون المواقف والممارسات التي تتعارض معها ومع قواعد الشرعية الدولية والمرجعيات المتفق عليها لعملية السلام وفي هذا السياق يؤكدون أن عملية السلام كل لا يتجزأ وتقوم على أساس الشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ولاسيما القرارين 242 و 338 ومـبدأ الأرض مقابل السلام ومرجعية مؤتمر مدريد ولا يحق لأي جهة مهما كانت أن تجـري أي تعديـل علـى أي مـن المرجعيات التي قامت عليها العملية السلمية لغايات التنصل من الـتزاماتها أو التراجع عنها وعما وقعت عليه من اتفاقيات ويدعو القادة لجنة مبادرة السلام العربية علـى المسـتوى الـوزاري والأميـن العام إلى مباشرة العمل لتفعيل خطة التحرك الموضوعة على السـاحة الدولية بغية استصدار قرار من مجلس الأمن أو الجمعية العامة للأمم المتحدة بتبني مبادرة السـلام العربـية كإطـار للحل السلمي والعمل على عقد اجتماع مشترك مع اللجنة الرباعية لاتخاذ الخطـوات اللازمة لدفع مسيرة تسوية النزاع العربي – الإسرائيلي كما يؤكدون تفعيل مبادرة السلام العربـية التـي أقرتها قمة بيروت 2002 والتي طالبت « إسرائيل » بالانسحاب الكامل من الأراضي العربية المحتلة بما في ذلك الجولان السوري المحتل وحتى خط الرابع من حزيران 1967 والأراضي التـي مـا زالـت محتلة في جنوب لبنان وقبول قيام دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة على الضفة الغربية وقطاع غزة وعاصمتها القدس الشرقية والتوصل إلى حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين يـتفق علـيه وفقـاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194 وضمان رفض كل أشكال التوطين الفلسـطيني وكل ذلك وفقاً للشرعية الدولية ومبدأ الأرض مقابل السلام ومرجعية مدريد وعندئذ تقوم الـدول العربـية باعتبار النزاع العربي – الإسرائيلي منتهياً وإنشاء علاقات طبيعية مع « إسرائيل » فـي إطـار السلام الشامل كما يؤكدون على دعوة المجتمع الدولي بكل دوله ومنظماته إلى دعم هذه المـبادرة ووضـعها موضع التنفيذ وتكليف اللجنة الوزارية العربية الخاصة بمبادرة السلام بالتحرك العاجل لتفعيل المبادرة بما في ذلك التشاور مع اللجنة الرباعية .

وعن تطورات القضية الفلسطينية ..

يؤكد القادة أن التوصل إلى تسوية فلسطينية – إسرائيلية يجب أن تقوم على أساس القانون الدولي والشرعية الدولية والمرجعيات المتفق عليها والمتمثلة في قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومبدأي الأرض مقابل السلام وعدم جواز الاستيلاء على الأرض بالقوة ومرجعية مؤتمر مدريد وبما يقود إلى تمكين الشعب الفلسطيني من تحقيق استقلاله الوطني وإقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة كاملة وعاصمتها القدس الشرقية ويؤكدون أن تحقيق السلام بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي يتم من خلال حل الدولتين على أساس حدود 1967 ويعتبرون أن أي تعديل أو مساس بهذه المرجعيات استباقاً غير مقبول لنتائج المفاوضات وانتهاكاً للحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني ويدعون اللجنة الرباعية لاستئناف العمل الجاد من أجل تحقيق السلام العادل والشامل على أساس مبادرة السلام العربية وكذلك خطة خريطة الطريق ومنسجماً مع تفاهمات شرم الشيخ وخطوة لتحقيق الانسحاب الكامل إلى خطوط 1967 تحت إشراف دولي وهو ما يستدعي اتخاذ خطوات مماثلة في كافة أنحاء الضفة الغربية والتأكيد على وحدة الأرض الفلسطينية وتكاملها الإقليمي بما في ذلك القدس الشرقية وعدم قبول أي تغييرات على الوضع القانوني لجزء فقط من هذه الأرض واستبعاد خيار الدولة بحدود مؤقتة كما يؤكدون عروبة القدس وعدم شرعية الإجراءات الإسرائيلية لضمها وتهويدها وتغيير طبيعتها وتركيبتها السكانية والجغرافية وإدانة الحائط المسمى غلاف القدس الذي يستهدف تقطيع أوصال القدس وعزل سكانها كما يدينون بشدة استمرار « إسرائيل » في بناء الجدار التوسعي ويؤكدون الأهمية الفائقة لفتوى محكمة العدل الدولية الصادرة في هذا الشأن والقاضية بضرورة التقيد بالالتزامات القانونية المترتبة على « إسرائيل » وعلى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وعلى المنظمة الدولية نفسها بما في ذلك طلبات الجمعية العامة من سويسرا باعتبارها الدولة المودع لديها اتفاقية جنيف الرابعة ومن الأمين العام فيما يتعلق بإنشاء سجل الأضرار الناشئة عن الجدار ويطالبون الدول والمنظمات الدولية بضرورة التصدي لبناء الجدار والآثار التدميرية المترتبة عليه ضد الشعب الفلسطيني وأرضه ومياهه وحدوده ووقف هذا البناء وإزالة الأجزاء القائمة منه كما يؤكدون إدانة استمرار استعمار الأرض الفلسطينية من خلال النشاطات الاستيطانية غير المشروعة بكافة أشكالها وعلى ضرورة وقفها بشكل فوري .

يرحب القادة بنتائج حوار الفصائل الفلسطينية الذي عقد مؤخراً في القاهرة ويدعمون الحوار الوطني الفلسطيني والمواقف الفلسطينية الموحدة في مجال التهدئة والوقف المتبادل لإطلاق النار .

وبخصوص دعم الشعب الفلسطيني واقتصاده الوطني ..

يوجه القادة الشكر للدول الأعضاء التي أوفت بكامل التزاماتها أو بجزء منها في صندوقي الأقصى وانتفاضة القدس والدعم الإضافي ودعم الموازنة ويحثون الدول الأخرى على الإسراع في

سداد الالتزامات المستحقة عليها كما يوجهون الشكر للشعوب العربية والشعوب الصديقة الأخرى والصناديق والمؤسسات المالية والاقتصادية العربية ومنظمات العمل العربي المشترك والمنظمات الطوعية العربية لدورها في دعم الاقتصادي الفلسطيني وتقديم العون المالي والفني والمؤسسي ودعوتها إلى الاستمرار في ذلك كما يتوجهون بالشكر للدول الأعضاء التي قامت بإعفاء المنتجات الفلسطينية من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل تنفيذاً لقرار القمة رقم 200 تاريخ 2005/2/2 ويدعون الدول الأخرى إلى الإسراع في القيام بذلك ويقررون دعوة الدول العربية إلى الاستمرار في دعم موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية وفق ما قررته القمم العربية وبنفس الآليات ولمدة ستة أشهر اعتباراً من 2005/4/1 .

يثمّن القادة دور صندوقي الأقصى وانتفاضة القدس في دعم الاقتصاد الفلسطيني وفي مساعدة الأرامل والأيتام وتأهيلهم للنشاط الذاتي ومعالجة الجرحى والمعاقين ويدعون لتوسيع قاعدة موارد الصندوقين تنفيذاً لقرار قمة بيروت عام 2002 بشأن الزيادة الإضافية لمواردهما والاستجابة لدعوة مجلس محافظي البنك الإسلامي للتنمية لانضمام دوله الأعضاء إلى الصندوقين ويباركون توجه المجلس الأعلى بإتاحة الفرصة للمؤسسات الطوعية لاستخدام الطاقة الفنية وآليات التعاقد والصرف التي وضعها البنك الإسلامي للتنمية من أجل تمويل برامج ومشروعات تستجيب لأولويات الحاجة لدى الشعب الفلسطيني وتنفذ وفق أفضل المعايير والممارسات المهنية .

وحول الجولان العربي السوري المحتل ..

يؤكد القادة دعم الدول العربية ومساندتها الحازمة لمطلب سورية العادل وحقها في استعادة كامل الجولان العربي السوري المحتل إلى خط الرابع من حزيران 1967 استناداً إلى أسس عملية السلام وقرارات الشرعية الدولية والبناء على ما تم إنجازه خلال المفاوضات التي جرت بعد مؤتمر مدريد عام 1991 ويجدد القادة تأكيد قراراتهم السابقة التي تنص على رفض كل ما اتخذته سلطات الاحتلال الإسرائيلي من إجراءات تهدف إلى تغيير الوضع القانوني والطبيعي والديموغرافي للجولان العربي السوري المحتل واعتبارها غير قانونية وملغاة وتشكل خرقاً للاتفاقيات الدولية ولميثاق الأمم المتحدة وقراراتها .

كما يؤكد القادة أن استمرار احتلال الجولان السوري العربي المحتل يشكل تهديداً مستمراً للسلم والأمن في المنطقة والعالم ويدينون الممارسات الإسرائيلية المتمثلة في بناء المستوطنات وتوسيعها ويحثون المجتمع الدولي على التمسك بقرارات الشرعية الدولية كما يجددون دعمهم لصمود المواطنين العرب في الجولان العربي السوري المحتل والوقوف إلى جانبهم في تصديهم للاحتلال وممارساته القمعية وإصرارهم على التمسك بأرضهم وهويتهم العربية السورية .

وعن التضامن مع الجمهورية اللبنانية ..

يؤكد القادة إدانتهم لاستمرار « إسرائيل » في احتلال أراض لبنانية ولانتهاكاتها المتكررة للسيادة اللبنانية براً وبحراً وجواً ويساند القادة حق لبنان السيادي في مارسة خياراته السياسية

ضـــمن الأصـــول والمؤسسات الدستورية ودعم قراراته الحرة في إقامة وتعزيز علاقاته مع سائر الـــدول العربية آخذاً في الاعتبار العلاقات التاريخية والخاصة بين لبنان وسورية كما يؤكدون دعم الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني للبنان ورفض كافة الضغوط التي يتعرض لها .

يجـــدد القادة دعمهم للبنان في استكمال تحرير أراضيه وفي مطالبته بالإفراج عن الأسرى والمعتقليـــن اللبنانيين في السجون الإسرائيلية ويطالبون مجلس الأمن بمنع الانتهاكات الإسرائيلية وضـــرورة تقديمها التعويضات عن اعتداءاتها على أراضيه وضرورة تطبيق قرار الجمعية العامة رقم 194 لعام 1948 القاضي بعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى وطنهم ورفض كافة أشكال التوطين التي تتناقض مع مبادئ القانون الدولي والوضع الخاص في البلدان العربية المضيفة .

وحول تطورات الوضع في العراق ..

يؤكد القادة مجدداً احترام وحدة وسيادة العراق واستقلاله وعدم التدخل في شؤونه الداخلية ويرحـــبون بالعملـــية الانتخابية التي جرت في العراق بتاريخ 30 كانون الثاني 2005 ويعتبرونها إنجـــازاً كبـــيراً للشعب العراقي على طريق الانتقال السلمي الديمقراطي للسلطة وفي الوقت الذي يرحـــب فيه القادة بكافة المبادرات الرامية إلى إجراء حوار وطني شامل وخاصة مبادرة الحكومة العراقـــية فإنهم يؤكدون على ضرورة مشاركة جميع أطياف الشعب العراقي في العملية السياسية بكافـــة مراحلها كما يرحبون بالدور الذي قامت به الأمم المتحدة في مساندة العملية الانتخابية في العـــراق ويؤكدون أهمية اضطلاع الأمم المتحدة بدور مركزي في استكمال العملية السياسية وفي جهـــود إعادة الاعمار في العراق وعلى تعزيز دور الجامعة العربية في العراق بالتنسيق مع الأمم المـــتحدة لـــتقديم كافة أشكال المساعدة الخاصة في استكمال العملية السياسية وإعادة الإعمار كما يرحـــبون بما اتخذته الدول الدائنة للعراق بتخفيض 80 بالمئة من ديونها المستحقة عليه ويدعون الـــدول العربـــية الدائنة للعراق أن تعجل في إلغاء أو تخفيض ديونها كما يدينون أعمال الإرهاب والعـــنف كافـــة التـــي تحدث في العراق والتي تستهدف المدنيين ورجال الأمن والشرطة والقوات المسلحة العراقية والمؤسسات الدينية والإنسانية والمدنية .

يديـــن القـــادة الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان التي اقترفها النظام السابق أثناء احتلاله دولة الكويت وخاصة ما يتعلق منه بالأسرى والمفقودين الكويتيين ورعايا الدول الثالثة ويطالبون مواصـــلة الجهـــود المبذولة للكشف عن مصير أولئك الأسرى والمفقودين ويؤيدون إحالة مرتكبي هذه الجرائم إلى المحاكم العراقية المتخصصة .

وفيما يتعلق بالجزر الإماراتية الثلاث ..

يجدد القادة تأكيدهم المطلق على سيادة دولة الإمارات العربية المتحدة الكاملة على جزرها الـــثلاث : طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى ، ويؤيدون كافة الإجراءات والوسائل السلمية التـــي تـــتخذها دولـــة الإمارات لاستعادة سيادتها على جزرها المحتلة ويدعون الحكومة الإيرانية مجدداً إلى إنهاء احتلالها للجزر الإماراتية الثلاث والكف عن فرض ممارسة سياسة الأمر الواقـــع

بـــالقوة والـــتوقف نهائياً عن اعتزامها إقامة نصب تذكاري على جزيرة أبو موسى التابعة لدولة الإمـــارات العربـــية المـــتحدة ويعتبرون ذلك تغييراً في واقع الجزيرة وانتهاكاً لمعالمها التاريخية والحضارية وتعدياً على حقوق وسيادة دولة الإمارات العربية المتحدة .

ويدعو القادة الحكومة الإيرانية أن تعيد النظر في موقفها الرافض لإيجاد حل سلمي لقضية جـــزر دولة الإمارات العربية المتحدة الثلاث المحتلة وأن تترجم ما أعلنته عن رغبتها في تحسين العلاقـــات مع الدول العربية إلى خطوات عملية وملموسة وذلك بالاستجابة إلى الدعوات المخلصة الداعـــية إلى إيجاد حل للنزاع حول هذه الجزر بالطرق السلمية وفق الأعراف والمواثيق وقواعد القـــانون الدولي من خلال المفاوضات المباشرة الجادة أو اللجوء إلى محكمة العدل الدولية ويكلف القادة الأمين العام لجامعة الدول العربية الاستمرار في متابعة هذا الموضوع .

وعن الإجراءات القسرية التي تتعرض لها ليبيا ..

يشـــيد القـــادة بحكمـــة الشـــعب الليبـــي وقـــيادته في إدارة قضية لوكربي ويثمنون إيفاء الجماهيرية العظمى بكافة متطلبات قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومرونتها التي أدت إلى قرار الرفع النهائي للإجراءات المفروضة عليها .

يوجـــه القـــادة الشـــكر إلـــى جميع الدول والمنظمات الإقليمية والدولية وإلى الأمين العام والأمانـــة العامـــة لجامعـــة الدول العربية على الجهود التي بذلت على مدى السنوات الماضية في سبيل التوصل إلى حل لهذا النزاع ورفع العقوبات .

يؤكـــد القـــادة دعمهم لحق الجماهيرية العظمى المشروع في الحصول على تعويضات عما أصابها من أضرار مادية وبشرية بسبب العقوبات التي كانت مفروضة عليها كما يؤكدون مطالبتهم بالإفـــراج عـــن المواطـــن الليبي عبد الباسط المقرحي واعتبار استمرار حجزه رهينة انتهاكاً لكل القوانين والأعراف .

وعن العقوبات الأمريكية المفروضة على سورية ..

يؤكـــد القـــادة رفضـــهم للقانون المسمى محاسبة سورية واعتباره تجاوزاً لمبادئ القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة وميثاق جامعة الدول العربية ويعلنون تضامنهم التام مع الجمهورية العربية السورية مقدرين موقفها الداعي إلى تغليب لغة الحوار والدبلوماسية كأسلوب للتفاهم بين الدول لحل الخلافات فيما بينها ويدعون الإدارة الأمريكية إلى الدخول بحسن نية في حوار بنّاء مع ســـورية لإيجـــاد أنجح السبل لتسوية الخلافات بين البلدين كما يدعونها إلى إعادة النظر في هذا القانون الذي يشكل انحيازاً سافراً لـــ « إسرائيل » وإجهاضاً لفرص تحقيق السلام العادل والشامل كمـــا يشـــكل مساســـاً خطيراً بالمصالح العربية واستهدافاً للعلاقات الأخوية التاريخية بين سورية ولبنان وتدخلاً في الشؤون الداخلية اللبنانية .

وحول السلام والتنمية في السودان ..

يؤكد القادة العرب تضامنهم مع السودان في ترسيخ السلام والاستقرار في ربوعه كافة في الحفاظ على وحدة أراضيه واستقلاله وسيادته ويطلبون من جميع الدول تأكيد هذا الالتزام عملياً ودعم المساعي الرامية إلى تحقيق السلام والوفاق الوطني بين أبنائه ويرحبون بتوقيع اتفاق السلام الشامل بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان في 2005/1/9 بالعاصمة الكينية نيروبي واعتباره بداية مرحلة جديدة من الاستقرار والسلام والوفاق الوطني في ربوع السودان كافة ونهاية لأطول صراع في افريقيا ويقدرون مشاركة الأمين العام في التوقيع على الاتفاق ضمن الشهود عليه ويطلبون منه مواصلة جهوده لتأمين مشاركة الجامعة العربية في لجان مراقبة تنفيذ الاتفاق الشامل ويحثون الدول والصناديق ومؤسسات التمويل العربية على مواصلة الجهود والمشاركة الفاعلة في مجالات البنية الأساسية والخدمات العامة والاجتماعية والمشاركة بفاعلية في مؤتمر المانحين الدوليين للسودان الذي سيعقد في منتصف شهر نيسان 2005 في العاصمة النرويجية أوسلو ويؤكدون مجدداً دعوة الدول الأعضاء في صندوق النقد العربي وصناديق التمويل العربية المعنية إلى معالجة الديون السودانية تجاهها دعماً لمسيرة السلام وحفزاً لمجهودات التنمية وإعادة الإعمار .

ويعرب القادة عن بالغ القلق إزاء تطورات الأوضاع في اقليم دارفور والأزمة الإنسانية التي يواجهها النازحون من أبناء الاقليم واللاجئون منهم في تشاد ويقررون دعم الجهود التي يضطلع بها الاتحاد الافريقي ويرحبون بالنتائج التي تم التوصل إليها في القمة الخماسية التي عقدت في طرابلس – ليبيا – بتاريخ 2004/10/17 بشأن تسوية الأزمة في اقليم دارفور ويدعون الأطراف إلى استئناف محادثات السلام السودانية حول دارفور وعلى مستوى عال ودون شروط مسبقة وأن تعمل بكل عزم للتوصل إلى اتفاق حول المبادئ الأساسية في الجولة القادمة من المفاوضات بما يمهد الطريق إلى تسوية شاملة ونهائية للأزمة ومناشدة الأطراف المعنية الامتثال التام لتنفيذ أحكام البروتوكولين الأمني والإنساني الموقعين في 2004/11/9 في العاصمة النيجيرية ابوجا وأن يكون التنفيذ سريعاً وبحسن نية حتى تكون لهما نتائجهما في تحسين الأوضاع الإنسانية والأمنية في دارفور ويدعون مجلس الأمن إلى إتاحة الإطار الزمني الكافي والمناسب للحكومة السودانية حتى تتمكن من تنفيذ تعهداتها والتزاماتها ويرفضون أي عقوبات على السودان أو التهديد لفرضها أو التلويح بتدخل عسكري .

يدعو القادة الدول العربية إلى تقديم المساعدات الإنسانية العاجلة والدعم الفني وتأكيد الوجود العربي المباشر في اقليم دارفور من خلال تقديم العون الإنساني إلى المتضررين .

وعن التطورات في الصومال ..

يرحب القادة بالتطورات الإيجابية والانجازات التي حققها مؤتمر المصالحة الصومالية في نيروبي برعاية الايغاد ومشاركة الجامعة العربية وخاصة انتخاب الرئيس عبد الله يوسف أحمد رئيساً للصومال وتشكيل البرلمان الصومالي الانتقالي والحكومة الانتقالية ويدعون الدول الأعضاء

إلـى تقديـم الدعـم الفـوري اللازم لتمكين مؤسسات الدولة الصومالية الوليدة من أداء مهامها وخاصـة في مجال اعمال النظام والقانون وإعادة إعمار البلاد ويطلبون من الأمين العام مواصلة التنسـيق مـع مفوضـية الاتحـاد الافريقي ومنظمة الايغاد والمنظمات الدولية والاقليمية المعنية للإعـداد وتنفـيذ بـرنامج مشـترك لنزع أسلحة الميليشيات الصومالية وإعادة دمج أفرادها في مؤسسـات المجـتمع والدولـة الصـومالية بالتعاون مع الحكومة الصومالية كما يرحبون بطلب الحكومـة الصومالية إرسال قوات عربية وتجهيزات لوجيستية لدعم السلام في الصومال ويدعون الدول الأعضاء إلى المشاركة في تنفيذ وتمويل برامج لتوطيد الأمن والاستقرار في ربوع الصومال وقـيام الـدول الأعضـاء والأمانة العامة بالتحرك لدى مجلس الأمن لتأمين مشاركة قوات الأمم المـتحدة فـي دعم السلام في الصومال ويحثون كافة الفصائل والفعاليات وجميع قطاعات الشعب الصـومالي علـى العمـل بكـل صـدق واخلاص وتعاون ايجابي مع الرئيس الصومالي المنتخب والمؤسسـات الشـرعية الصـومالية من أجل إرساء دعائم الأمن والاستقرار والحفاظ على وحدة الأراضـي الصومالية واستعادة الصومال لموقعه ضمن أسرته العربية ومحيطه الاقليمي والدولي ويقـررون تقديـم دعم مالي عاجل قدره 26 مليون دولار للحكومة الصومالية عن طريق صندوق دعم الصومال بالأمانة العامة وفقاً لحصص الدول في موازنة الجامعة لمواجهة الاحتياجات العاجلة للحكومة الصومالية بما في ذلك نفقات انتقالها إلى داخل الصومال .

وحول التطورات في جمهورية القمر المتحدة ..

يؤكـد القـادة حرصـهم على الوحدة الوطنية لجمهورية القمر المتحدة وسلامتها الاقليمية ويرحـبون بالـتطورات الإيجابـية التـي شهدتها جمهورية القمر المتحدة على صعيد المصالحة والوحـدة الوطنية ويدعون الدول الأعضاء ومؤسسات وصناديق التمويل والاستثمار العربية إلى مواصلة تقديم الدعم لجمهورية القمر ويقدرون الدور الذي قامت به جامعة الدول العربية في دعم التنمية فيها ويدعون الدول الأعضاء إلى تحويل مساهماتها المالية في حساب دعم جمهورية القمر بالأمانة العامة كي تتمكن من مواصلة تنفيذ المشروعات التنموية فيها .

وعن التعاون العربي – الافريقي ..

انطلاقاً من التمازج الحضاري والمصالح المشتركة التي تجمع الأمة العربية مع دول القارة الافريقية استأثر التهاون العربي – الافريقي باهتمام القادة فتدارسوا مختلف جوانبه ويؤكدون على مواصـلة الجهود لإزالة العوائق التي تعترض سبل تفعيله وتنفيذ برامج مشتركة تكفل الانتقال به إلـى مـرحلة تعـاون حقيقـية ومنفعة مشتركة تقوم على تشابك المصالح في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والتجارية والثقافية تعاوناً يرسخ المرتكزات التي تصون العلاقات العربية – الافريقـية ويـدرأ عـنها الأخطار ويقوي تضامنها باعتباره صمام الأمان لشعوبها والأمن الواقي للأمـن العربي والافريقي على السواء ويكلف القادة الأمين العام متابعة جهوده واتصالاته في هذا الشأن كما يرحبون بإعلان ليبيا استضافة الدورة القادمة للجنة الدائمة للتعاون العربي – الافريقي

والطلـــب من الأمين العام إجراء الاتصالات اللازمة لتحديد موعد وجدول أعمال هذه الدورقبما في ذلـــك دراسة قيام منتدى عربي – افريقي لتشجيع الاستثمار بين الجانبين وتعزيز أواصر الصداقة على الصعيدين الثقافي والأكاديمي .

وفيما يتعلق بالحوار العربي – الأوروبي ..

يؤكـــد القادة أهمية تنشيط وتفعيل الحوار العربي – الأوروبي بما يخدم المصالح المشتركة للمجموعتيـــن ويعـــزز الـــروابط القائمة بينهما والتعاون الاقتصادي والاجتماعي انطلاقاً من نظرة شاملة تأخذ بعين الاعتبار كل جوانب العلاقات بين الجانبين .

وحول القمة العربية مع دول أمريكا الجنوبية ..

يجـــدد القادة تأكيدهم على أهمية انعقاد القمة العربية مع دول أمريكا الجنوبية ويدعون إلى المشاركة العربية الفاعلة فيها بهدف توطيد وترقية العلاقات مع دول هذه المجموعة وتطويره بما يخدم مصالح الجانبين .

وعن علاقات الشراكة الدولية ..

يؤكـــد القادة أهمية مواصلة بناء علاقات شراكة مع المجموعات والدول الفاعلة في العالم بهدف إرساء جسور للحوار والتعاون خدمة للمصالح المشتركة .

وحول جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل ..

يعـــرب القـــادة عـــن القلق الشديد من تأخر تجاوب المجتمع الدولي مع المبادرات العربية الداعية لجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل وعلى رأسها الأسلحة النووية رغم الدعم الذي لقيته في العديد من القرارات الدولية .

ويؤكـــدون أن اســـتمرار انفـــراد « إسرائيل » بامتلاك الأسلحة النووية ورفضها النداءات الدولـــية بالانضـــمام إلـــى معـــاهدة منع انتشار الأسلحة النووية وإخضاع منشآتها النووية لنظام الضـــمانات الشـــاملة للوكالـــة الدولـــية للطاقة الذرية ، يمثل خطراً بالغاً على المنطقة ويعيق أي ترتيـــبات مســـتقبلية لتحقـــيق الأمن الإقليمي وفي هذا الإطار يؤكدون مطالبتهم بعقد مؤتمر للأمم المتحدة لجعل الشرق الأوسط منطقة خالية من هذه الأسلحة .

وفيما يتعلق بالإرهاب بجميع أشكاله ..

يجـــدد القادة إدانتهم القاطعة للإرهاب بجميع أشكاله وصوره ومهما كانت دوافعه ومبرراته ورفضهم ربط الإرهاب بأي دين وثقافة والخلط بين الإرهاب والحق المشروع للشعوب في مقاومة الاحـــتلال الأجنبي ويشددون على ضرورة معالجة جذور الإرهاب وعلى أهمية المزيد من التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب في إطار القانون واحترام حقوق الإنسان ويؤكدون على أهمية ما توصل إلـــيه المؤتمـــر الدولي للإرهاب الذي عقد في الرياض في شباط 2005 خاصة فيما يتعلق بإنشاء مركز دولي لمكافحة الإرهاب والندوة الإقليمية العربية حول مكافحة الإرهاب التي عقدت مؤخـــراً

في مقر جامعة الدول العربية بالتعاون مع الأمم المتحدة .

وفي مجال إصلاح الأمم المتحدة ..

يؤكد القادة أهمية إصلاح منظومة الأمم المتحدة في إطار مبادئ المساواة وسيادة الدول وعدم جواز التدخل في شؤونها الداخلية وأن تتضمن هذه الإصلاحات استعادة وتعزيز دور الجمعية العامة في حفظ السلم والأمن الدوليين وإصلاح آليات عمل مجلس الأمن بما يضمن الشفافية والمصداقية في عملية اتخاذ القرار فيه مع ضرورة الحد من استخدام حق النقض إلى أضيق الحدود ويقررون دعم مساعي جمهورية مصر العربية للحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن في حالة توسيع العضوية الدائمة فيه .

وحول آفاق التعاون الاقتصادي العربي والإقليمي والدولي ..

استعرض القادة ما تم اتخاذه من إجراءات نحو تنفيذ القرارات الصادرة عن مؤتمراتهم السابقة في مختلف القطاعات الاقتصادية ويعربون عن ارتياحهم لمستوى الانجاز في تنفيذ تلك القرارات ويدعون كافة الجهات المعنية من الدول الأعضاء والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وكافة مؤسسات العمل العربي المشترك إلى بذل المزيد من الجهد نحو استكمال تنفيذها لتحقيق أهدافها ودفع مسيرة العمل الاقتصادي العربي .

يعرب القادة العرب عن ارتياحهم للنمو في الاقتصاد العالمي واستمرار تحسن معدلات النمو الاقتصادي في الدول العربية على الرغم من التطورات والأحداث غير المواتية التي شهدتها منطقتهم ويدعون لمعالجة المخاطر والاختلالات التي تواجه استمرار معدلات النمو .

ويؤكدون أن استمرار تحقيق معدلات نمو مطردة وملائمة في دولهم مرهون بتحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة ومواصلة جهود الإصلاح الاقتصادي في دولهم والعمل على إقامة بنية اقتصادية تتسم بالكفاءة وتعزيز الاندماج في الاقتصاد العالمي واستقطاب الاستثمارات وتسريع نقل التقنية .

ويؤكد القادة سعيهم المتواصل لتحسين مناخ الاستثمار لجذب المزيد من الاستثمارات للمنطقة بهدف حفز النمو الاقتصادي وزيادة فرص العمل لمواجهة مشكلة البطالة وتفعيل دور القطاع الخاص في التنمية .

ويعربون عن الارتياح لما تم التوصل إليه من نتائج بشأن الزراعة ضمن جولة الدوحة في إطار منظمة التجارة العالمية ويأملون في التوصل إلى نتائج إيجابية حول بقية الموضوعات المتعلقة بالتنمية في الدول النامية وتعزيز فرص نفاذ منتجاتها إلى أسواق الدول الصناعية .

ويؤكدون على دعم طلبات انضمام الدول العربية الراغبة في الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية ويدعون الدول الأعضاء في المنظمة إلى عدم فرض شروط متشددة لقبول انضمام الدول العربية إليها .

ويعـربون عن تأييدهم للعمل من أجل تحقيق الأهداف التنموية للألفية ولاسيما فيما يتعلق بخفـض معـدلات الفقـر والجـوع وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام في الدول النامية ويرحبون بـإعلان عمل نيويورك ضد الفقر والجوع الذي صدر عن قادة دول العالم في اجتماعهم في ايلول 2004 ويدعـون إلـى تفعيل التوصيات الصادرة عنه من خلال عمل مشترك وتدابير محددة قابلة للتنفيذ .

يعـبر القـادة عـن اعـتزازهم باسـتكمال تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في 2005/1/1 وتحرير تجارة كافة السلع الزراعية والصناعية ذات المنشأ العربي بين الدول العربية أعضاء المنطقة بإزالة كافة الرسوم الجمركية عنها ويدعون بقية الدول العربية التي لم تنضم بعد إلى المنطقة إلى سرعة الانضمام إليها .

ويكلفـون المجلـس الاقتصـادي والاجتماعي بمواصلة جهوده نحو إزالة المعوقات التي تعـترض التجارة العربية البينية وخاصة القيود غير الجمركية والعمل على سرعة استكمال قواعد المنشـأ التفصـيلية للسـلع العربـية ويدعون الدول العربية إلى التعاون مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي لتحقيق ذلك .

ويؤكـد القـادة عزمهم على مواصلة مسيرة التكامل الاقتصادي العربي بالعمل على إقامة اتحـاد جمركـي عربـي وفي هذا السياق يكلفون المجلس الاقتصادي والاجتماعي بوضع برنامج تنفيذي يتضمن الخطوات العملية والجدول الزمني لإقامة هذا الاتحاد .

كمـا يؤكـد القـادة على أهمية سرعة إدماج تجارة الخدمات ضمن منطقة التجارة الحرة العربـية الكـبرى ويدعون الدول الأعضاء إلى زيادة سرعة وتيرة المفاوضات فيما بينهم لتحقيق ذلـك .

وبخصوص تطوير التعاون العربي في مجالات النقل والسياحة والكهرباء ..

يعرب القادة عن ارتياحهم للتقدم الذي تحقق في مجال استكمال بنية الربط البري بين الدول العربـية ويؤكدون على أهمية زيادة التنسيق بين مختلف الجهات ذات الصلة في المنافذ الحدودية لتسـيير عملـية نقل التجارة وعبورها كما يدعون إلى استكمال إنجاز الاتفاقية العربية لتنظيم نقل الركاب فيما بين الدول العربية لتشجيع وتسهيل حركة السياحة العربية البينية .

ويؤكـد القـادة علـى أهمية إسراع الدول العربية في المصادقة على اتفاقية تحرير النقل الجـوي بيـن الدول العربية استعداداً للمرحلة الأخيرة من برنامج فتح الأجواء العربية وذلك قبل تشـرين الثاني 2006 موعد بدء تلك المرحلة وكذلك المصادقة على اتفاق آلية التفاوض الجماعي العربي مع التكتلات الإقليمية ودون الإقليمية في مجال النقل الجوي حفاظاً على المصالح العربية .

يـبارك القـادة الخطـوات التـي اتخذتها بعض الدول العربية فيما بينها لتشجيع الحركة السياحية من خلال تأشيرة دخول مشتركة وفتح الأجواء .

تـــابع القـــادة باهـــتمام مســـيرة الربط الكهربائي العربي وإذ يعربون عن اعتزازهم بذلك المشـــروع التكاملـــي الهـــام يكلفون مجلس الوزراء العرب المعنيين بشؤون الكهرباء بإيجاد آلية بالـــتعاون مع الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي لمساعدة الدول العربية الأقل نمواً لاستكمال المنظومة الكهربائية لديها بما يؤهلها للربط مع الدول العربية .

وعن القمة العالمية لمجتمع المعلومات ..

يشـــيد القـــادة بجهـــود التحضير العربي للقمة العالمية لمجتمع المعلومات ويدعون الدول العربـــية ومؤسسات المجتمع المدني العربية والقطاع الخاص إلى المشاركة على أعلى المستويات في المرحلة الثانية للقمة التي ستعقد في تونس من 16-18 تشرين الثاني 2005 كما يدعون دول العالم للمشاركة في تلك القمة مع التركيز على الجوانب العملية والتنموية لتقليص الفجوة الرقمية.

كمـــا يؤكـــدون أهمـــية العمـــل على دخول اتفاقية المنظمة العربية لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات حيز النفاذ قبل المرحلة الثانية للقمة العالمية لمجتمع المعلومات .

وحول التنمية المستدامة والزراعية والصناعية والاستثمار ..

يثمّن القادة جهود مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة في تنفيذ مقررات مؤتمر القمـــة العالمـــي للتنمـــية المســـتدامة – جوهانســـبرغ 2004 – من خلال مخطط تنفيذ مبادرة التنمية المستدامة في المنطقة العربية وجهودهم في التنسيق مع المبادرة الجديدة للتنمية في افريقيا/النيباد/ .

يثمّن القادة جهود المنظمة العربية للتنمية الزراعية في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة في الدول العربية ويكلفون المنظمة وجمعيتها العمومية بإعداد استراتيجية عربية للتنمية الزراعية المســـتدامة للعقديـــن القادمين تكفل تحقيق الأمن الغذائي العربي وتعزز القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية العربية في الأسواق الدولية .

يثمّـــن القـــادة جهـــود المـــنظمة العربـــية للتنمية الصناعية في إعداد استراتيجية التنمية الصـــناعية العربية ويؤكدون على أهمية توفير مقومات النجاح لتنفيذ الاستراتيجية وتضافر جهود المؤسسات العربية المعنية والدول العربية لتنفيذ برامجها .

يؤكـــد القـــادة أهمـــية مواصلة الجهود لتحسين مناخ الاستثمار في المنطقة العربية لجذب المزيد من الاستثمارات العربية والأجنبية ويدعون القطاع الخاص العربي للاستفادة من آليات دعم الاســـتثمار المتمـــثلة في مؤسسات التمويل الوطنية والقومية وما توفره الاتفاقية الموحدة لانتقال رؤوس الأمـــوال العربـــية بيـــن الدول العربية من إطار ملائم في هذا الشأن وأن تعمل مؤسسات التمويل العربية على إيلاء المزيد من الاهتمام لتمويل القطاع الخاص .

وحول التعاون العربي في مجال الكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ ..

يؤكـــد القـــادة أهمية إيجاد آلية تنسيق مناسبة بين المنظمات والهيئات العربية العاملة في مجال الحد من آثار الكوارث الطبيعية ومعالجة آثارهـــا السلبية وتنسيق أعمال الإغاثة والإنقـــاذ

بين الدول العربية في حالات الطوارئ ويكلفون المجلس الاقتصادي والاجتماعي بمتابعة الموضوع .

وفي مجال إنشاء قمر صناعي عربي لمراقبة كوكب الأرض .. يرحب القادة بمقترح الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية إنشاء قمر صناعي عربي لمراقبة كوكب الأرض واستعدادها لإعداد الدراسات اللازمة لذلك بالتنسيق مع الجهات المختصة في الدول العربية والمجالس الوزارية العربية المعنية .

وحول الاستراتيجية العربية للأسرة ..

يؤكد القادة على أهمية دور الأسرة في حياة المجتمع وتماسكه وتطوره وحرصاً منهم على هذا الدور يعبرون عن دعمهم لتمكين الأسرة العربية لتكون مستقرة وآمنة وقادرة على تطوير وظائفها بصورة إيجابية تتفاعل مع متغيرات العصر مع الحفاظ على سلامتها وحماية قيمها وثقافتها وهوية أبنائها وإعلاء قيمة العلم والعمل وإحاطة الأسرة العربية بالضمانات التشريعية والاقتصادية والاجتماعية والخدمات الأساسية اللازمة لرفعتها وتقدمها .

وعن مكان وموعد القمة القادمة جاء في البيان ..

استناداً إلى ما جاء في ملحق ميثاق جامعة الدول العربية الخاص بآلية الانعقاد الدوري المنتظم لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة وأخذاً في الاعتبار الاتفاق الذي تم بين جمهورية جيبوتي وجمهورية السودان بأن تتولى جمهورية السودان رئاسة مجلس الجامعة على مستوى القمة الدورة 118 وجمهورية جيبوتي رئاسة مجلس الجامعة على مستوى القمة الدورة 20 عام 2008 يرحب القادة بعقد مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة الدورة الثامنة عشرة بجمهورية السودان خلال شهر آذار عام 2006 .

❑ ❑ ❑

برج حسان المطل على مدينة الرباط

(المملكة المغربية)